الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education And Scientific Research
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
University Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences

كتاب بيداغوجي

في مادة النمو والتقلبات الاقتصادية

د.بوزيان العجال
أستاذ محاضر
جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم- الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

قائـــــــــــــــــــــــــــــمة
المحتويـــات

قائمة المحتويات

مقدمة.....04

I- المحاضرة الأولى: مفهوم النمو الاقتصادي.....06

1-1 -تعريف النمو الاقتصادي.....06
1-2- خصائص النمو الاقتصادي.....07
1-3-أنواع النمو الاقتصادي.....08

II- المحاضرة الثانية: عوامل النمو الاقتصادي.....11

2-1 - تراكم رأس المال.....11
2 -2- النمو السكاني.....11
2-3 - التقدم التكنولوجي 11
2-4- الأرض.....12
2-5- التنظيم 12

III- المحاضرة الثالثة: نظريات النمو الإقتصادي.....13

3-1- المدارس الاقتصادية قبل الكلاسيك.....13
3-2- النمو في الفكر الكلاسيكي 17
3-3- النمو عند النيوكلاسيك.....21
3-4- النظرية الراقية للنمو الإقتصادي (التنمية الإقتصادية) 28

IV - المحاضرة الرابعة: النمو والتنمية الاقتصادية.....36

V - المحاضرة الخامسة: الدورة(التقلبات) الاقتصادية وتفسيراتها.....38

5-1 ماهية الدورة الاقتصادية 38
5-2 التقلبات الاقتصادية وأنواعها.....39

3-5 مراحل الدورة الاقتصادية.....40

VI - المحاضرة السادسة: أنواع الدورات الاقتصادية.....44

1-6 النقود ودورة جوغلار.....44
2-6 الابتكار وحركات كونتدراتييف.....46
3-6 دورة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية الثانية منذ الحرب العالمية الثانية.....52

VII - المحاضرة السابعة: التفسير الكينزي للدورة الاقتصادية 57

1-7 كينز و الكلاسيك 57
2-7 محتوى نظرية كينز 58
3-7 شرح كينز للدورة الاقتصادية 68

VIII - المحاضرة الثامنة: الاتجاهات الحديثة في تفسير الدورة الاقتصادية "المدرسة النقدية".72

1-8 مضمون نظرية هوتري للدورة الاقتصادية وتقييمها.....73
2-8 مضمون نظرية هايك للدورة الاقتصادية وتقييمها 81

IX- المحاضرة التاسعة: الاتجاهات الحديثة في تفسير الدورة الاقتصادية " التحليلات غير النقدية" 88

1-9 نظرية الابتكار لجوزيف شومبيتر 88
2-9 تفسير هيكس للدورة الاقتصادية 93
3-9 تفسير هانسن للدورة الاقتصادية 101

- قائمة البحوث المقترحة في المادة..... 104

- **قائمة المراجع المعتمدة..... 105**

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة

يعرف علم الاقتصاد مداخل عديدة في تحليلاته سواءا على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي، و التحليل الاقتصادي الجزئي بأبعادهما بالنسبة للاقتصاديات الوطنية أو الدولية، وبما أن اقتصاديات الدول تعرف في كثير من الحالات تغيرات و تذبذبات تمس مؤشراتها و لعل أهم مؤشر اقتصادي يعكس هذه التذبذبات هو مؤشر النمو الاقتصادي، والذي يكون ضعيفا في حالة الكساد إذا كان الانتاج والعمالة في تدهور، ويكون قويا في حالة الازدهار إذا كانا هاذين الأخيرين في ارتفاع سريع، ويبلغ الاقتصاد أدنى مستويات أدائه إذا كان في طريق التخلص من حالات الكساد، أي أنه يستأنف النمو...

هذا الوصف البسيط عن النمو الاقتصادي و ما يمكن أن يتعرض له من تقلبات يدعونا إلى تحضير هذا الكتاب البيداغوجي **الموجهة لطلبة السنة ثانية ماستر أكاديمي تخصص مالية التجارة الدولية**، وهذا من أجل إثراء معارفهم و توسيع رؤيتهم من خلال **المادة المدرسة " النمو والتقلبات الاقتصادية"** .

تهدف هذا الكتاب في المادة المذكورة إلى التعريف بأهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي ونظرياته من جهة، ومن جهة أخرى التعريف بكل عوامله وعقباته التي تحول دون تحققه وتطوره، أو أنها تؤدي إلى تقلبه على فترات سواءا بالإيجاب أو السلب.

تضم هذا الكتاب مجموعة من المحاضرات موزعة على تسع فصول أساسية كالتالي:

الفصل الأول : فصل تمهيدي حاولنا من خلاله تبسيط المفاهيم للطلبة حول النمو الاقتصادي بتعريفه و تبيان أهم خصائصه وأنواعه. كما خصصنا **الفصل الثاني** في نفس الصميم لكن بالتعرض أكثر لعوامل النمو الاقتصادي في نشأته و تطوره والمحافظة عليه. أما **الفصل الثالث** من المحاضرات المبرمجة فكان يغلب عليه الجانب النظري وهذا بالتعرض لأهم النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي بالتحليل الكيفي والكمي عند أهم المدارس الاقتصادية، من قبل الكلاسيك و بعدهم خاصة عند النيوكلاسيكيون مع التعرض إلى النظرية الراقية للنمو الاقتصادي التي كان لها أثر بالغ في إيجاد وتطوير مفهوم التنمية الاقتصادية، وهذا ما يفسر محاولتنا في **الفصل الرابع** توجيه الطلبة بإيجاد فروقات بين المفهومين أي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

أما بقية الفصول الأخرى (من **الفصل الخامس** إلى الفصل التاسع) فقد ركزنا فيها أكثر على تبسيط مفاهيم التقلبات (الدورات) الاقتصادية بتعريفها وذكر أهم أنواعها و أهم مراحلها مع التعرض لأبرز الدورات في **الفصل السادس** من دورة كونتدراتيف، جوغلار، ودورات الأعمال. وكي لا نترك هذه المفاهيم طليقة دون أساس وارتكاز نظري لدي الطلبة، ارتأينا تخصيص **الفصل السابع** للرؤية الكينزية للدورة الاقتصادية والشرح الكينزي لها ، أما **الفصلين الثامن والتاسع** فمحاضراتهما خصصا للرؤية النقدية في دراسة الدورة من خلال

تفسيرات هوتري و هايك و النظرية غير النقدية للدورة الاقتصادية من خلال أعمال شومبيتر، هيكس، و هانسان.

و في الأخير نسأل الله التوفيق في خدمة العلم والمعرفة

المحاضرة الأولى: مفهوم النمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي

خصائص النمو الاقتصادي

أنواع النمو الاقتصادي

المحاضرة الأولى: مفهوم النمو الاقتصادي

1-1 تعريف النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي في غالب الأحيان بأنه الزيادة في المجمعات الاقتصادية التي تعبر عن الثروة المادية داخل دولة أو مجتمع ما وخلال فترة زمنية محددة، مثل الدخل الوطني الخام PNB ، الإنتاج الداخلي الخامPIB ...والتي تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذه الثروة المادية، بغض النظر عن الحديث حول أثر هذه الزيادة على نمط ومستوى معيشة الأفراد، أي التركيز على ما هو اقتصادي، لكن ما دام أنّ هذا الأخير أي النمو الاقتصادي يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي في المتوسط، فهذا لا يحدث إلاّ إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن تتغير وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى المعيشة، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصاديإذا ما استمرت على مدة زمنية معتبرة لكن إن لم تفوق السنة فهي تعبر عن حالة من الركود الاقتصادي تختفي مباشرة بعد استئناف النمو.

لكن الأدب الاقتصادي لم يهتم كثيرا بمشكلة النمو الاقتصادي والنمو السكاني منذ مالتيس وريكاردو نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية والزراعية خاصة في تحقيق الحاجات المتزايدة آنذاك لكن سرعان ما تم القضاء على هذا المشكل خاصة بعد قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية، ويذهب Hansen هانسن أبعد من ذلك في نظرية النضج الاقتصادي التي من شروطها ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للزيادة السكانية أي أن نمو السكان كمتغير أصبح كاملا تابعا للنمو الاقتصادي أكثر من عائقا في تحقيق وزيادة هذا الأخير. لكن المشكلة بقيت وزادت حدة في الدول النامية كثيفة السكان.

لكن يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي (تقسيم ÷) المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سيظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة، وإن ازداد الدخل النقدي بنسبة أقل من معدل زيادة الأسعار (معدل التضخم) هذا يعبر عن انخفاض وتدهور في مستوى معيشة الفرد، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلاّ إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم ومما سبق:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي-معدل التضخم

فمن خلال هذا التعريف يمكن الإشارة إلى الخصائص التالية للنمو الاقتصادي.

2-1- خصائص النمو الاقتصادي:

أ-النمو هو بمثابة **حركة تصاعدية*** لبعض المتغيرات الاقتصادية (PNB، المداخيل...) على مدة زمنية معتبرة فهو ظاهرة طويلة المدى ومستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعبر هذه الزيادة المؤقتة عن النمو الاقتصادي.

ب-النمو **ظاهرة لا رجعة فيها** Irreversible: بفضل الخاصية المتمثلة في أنه يجدد نفسه بنفسه، وهذه الأخيرة تترجم بتغيرات تراكمية لشروط الإنتاج (ارتفاع في الاستثمار الصافي، تغير في تأهيل اليد العاملة، إدماج التطور التقني عن طريق الآلات الجديدة، عادات استهلاكية جديدة، تغير طموحات المقاولين وأرباب العمل...إلخ).

ج-النمو هو عبارة عن **حركة تحول هيكلي**: يمكن الإشارة إلى هذا ليس فقط عن طريق مؤشرات بسيطة الارتفاع كالإنتاج والمداخيل، لكن عن طريق التحولات القطاعية حيث النمو يغير من الحصة النسبية لمختلف القطاعات، حيث تظهر الصناعات الجديدة وترتفع القيمة المضافة بالنسبة لكل أجير (عامل)...

* قد نتكلم أحيانا عن النمو الاقتصادي للإشارة إلى حركة تصاعدية للإنتاج على المدى القصير ففي هذه الحالة من الأحسن أن نستعمل مصطلح التوسع. Expansion

د-النمو **يترافق بتغيرات وتحولات اجتماعية** التي تجعل من الزيادة المستدامة لتدفقات الإنتاج جد ممكنة: من حيث علاقات ملكية جديدة، تكنولوجيا جديدة، تزايد سلع الإنتاج...إلخ.

ه-**الانخفاض المؤقت للمؤشرات** لا يمثل توقف للنمو فالركود هو جزء مندمج في النمو الاقتصادي أي أنه مرحلة حتمية يمر بها النمو الاقتصادي.

1-3-أنواع النمو الاقتصادي: فقد شاع إسناد العديد من الأوصاف لمصطلح النمو الاقتصادي وهذا حسب الهدف أو الأهداف المنشودة من هذا الأخير وكذلك حسب طريقة الإنتاج المتبعة أو حتى حجم الإنتاج والوسائل المستعملة كمّا وكيفا فنميز حسب هذه الأسباب الأخيرة أنواعا للنمو الاقتصادي ألفها الأدب الاقتصادي ولا زال يبدع فيها ومنها نذكر:

أ-نمو واسع النطاق: Croissance extensive

يهدف هذا النوع من النمو إلى الرفع من الإنتاج عن طريق توظيف المزيد من العمال، والمزيد من الآلات (رأس المال)، المزيد من **الموارد الطبيعية** "المواد الأولية والطاقوية" إذن فهو ناتج عن الرفع من العوامل المستعملة بغية الرفع من حجم الانتاج.

ب-النمو المكثف أو الكثيف: Croissance intensive وهذا النوع من النمو يختلف عن سابقه وهو يشير أساسا إلى النمو المتحصل عليه باستعمال جد فعال للقوى الإنتاجية دون الرفع من كميتها المستعملة أو المدخلة في العملية الإنتاجية فهو يركز على الرفع من القيمة المضافة بالنسبة لكل عامل (أجير) وكذلك التطوير من فاعلية الآلات المدمجة بالتطور التقني.

ج- النمو الفعلي:Croissance réelle

وهو ذلك التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد معين خلال سنة، وهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين بمعنى آخر فهو النمو المحفز بالطلب والذي يستجيب إلى اشباع الحاجات والرغبات الفعلية لعناصر أو مكونات الطلب في الاقتصاد، وبصفة عامة فالنمو الفعلي هو خلاصة ما توصلت إليه السياسات الاقتصادية المطبقة، ويعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد.

د-النمو المحتمل(الكامن) Croissance potentielle

ويشير إلى معدل الارتفاع أو الزيادة الأعظمية للمؤشرات الاقتصادية بالنسبة إلى الموارد المتاحة (العمالة، رأس المال، التكنولوجيا، **الموارد الطبيعية**...إلخ)، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية في الزيادة الأعظمية نجد PNB أو ما يعرف في هذه الحالة بالناتج الكامن، حيث

يعرف هذا الأخير بأنه أقصى مستوى من حجم الناتج يمكن تحقيقه تحت فرضية ثبات معدل التضخم.

فهذا النمو الكامن أو المحتمل مرتبط بالاستعمال ألأعظمي لكل التجهيزات اللازمة للإنتاجية المثلى بالنظر إلى اليد العاملة المؤهلة والمقدرة Le savoir faire

ه-النمو المتوازن: la Croissance équilibré

يشير إلى نمو متحصل عليه في إطار التوازنات الاقتصادية الكلية الكلاسيكية كتوازن الميزانية للدولة، توازن ميزان المدفوعات دون ضغوطات تضخمية، العمالة الكاملة...إلخ.

و-النمو ألأسي La Croissance Exponentielle

وهو نمو يعرف تزايد بشكل متضاعف، حيث أنه في هذه الحالة يعرف PNB تزايد كبير يمكن أن يخضع إلى قانون متتالية هندسية (آسية).

ي-النمو الصفري La Croissance Zéro

هو عبارة عن مفهوم تم اتخاذه من قبل M.I.T ومن قبل تقرير نادي روما، بالنسبة لهؤلاء المفكرين، النمو الصفري سيسمح باحترام التوازن البيئي وبالخصوص عدم نهب **الموارد الطبيعية "العالم منتهي "**، فالنمو الصفري يشير إلى معدل نمو حيادي لا يعيق التغيرات والتحولات حيث القطاعات الملوثة تعرف نموا سلبيا بينما القطاعات غير الملوثة تعرف توسعا لكن إذا ما اتخذنا طريقة الضبط أو التنظيم في الاقتصاد Mode de regulation كعامل أساسي في تحديد طبيعة أو نوع النمو الاقتصادي فيمكننا بذلك تمييز ثلاث أنواع من النمو.

-النمو التلقائي Croissance spontané

-النمو العابرCroissance Transiter

-النمو المخطط Croissance Planifiée

ويقصد بالنمو التلقائي ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي النظريات التي تعتمد أسلوبا بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم ميكانيزمات الطلب والعرض بتخصيص **الموارد** –المالية، البشرية، **الطبيعية**-بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغييرات بنيوية تساعد على نموه وتنميته، وقد اتبعت هذا الأسلوب في النمو الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.

أما النمو العابر فلا يملك خاصية الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة -عادة ما تكون خارجية- لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته وتقع أغلبية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.

أما النمو المخطط، فيكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع اعتمادا على إحصاء موارده وحاجياته للنظر في كيفية تعبئتها وفق خطة مرسومة مسبقا وقد انتهجت الدول الاشتراكية سابقا هذه النظرية.

المحاضرة الثانية : عوامل النمو الاقتصادي

المحاضرة الثانية : عوامل النمو الاقتصادي

عوامل النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها وتحليلها جميعا، إلا أنه يمكن وضع مكونات النمو الاقتصادي عل الشكل التالي:

1-2 - تراكم رأس المال: متضمنا كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات أي أنه حتى استغلال **المورد الطبيعي** لا يمكن أن يتحقق إذا لم يتوفر رأس المال وعليه فالاستغلال ألأعظمي للموارد يوجد حيث توفر المزيد من رأس المال وفعلا هذا ما نلاحظه في الدول التي تتوفر على عنصر رأس المال بكثرة فهي تستغل أكثر **المورد الطبيعي** من الدولة التي تفتقد إليه وبالتالي فرأس المال سبب من أسباب الاستغلال الوفير **لرأس المال الطبيعي.**

2 -2 النمو السكاني: وبالتالي نمو القوى العاملة: لم يكن النمو السكاني عقبة في طريق النمو الاقتصادي إلاّ في الآونة الأخيرة، ففي زمن مالتيس R.Malthus وريكاردو Ricardo بدا الخوف واضح من عدم قدرة الزراعة على تلبية الزيادة الحقيقية في حاجات السكان ومن هنا برزت مشكلة عدم التكافؤ بين معدلي النمو لكل من السكان والإنتاج ومن ثم نال هذا الموضوع قدرا كبيرا من الشرح والتحليل في الأدب الاقتصادي –لكن الثورة الصناعية قضت على هذا المشكل نتيجة الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية ومن هنا شيئا فشيئا زادت كميات الإنتاج، وفاقت حتى الزيادة في السكان وبالتالي بروز الندرة النسبية في عرض عنصر العمل.

-ويشير هانسن Hansen في نظريته للنضج الاقتصادي أن من شروط تحقق هذا الأخير أي النمو الاقتصادي ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للزيادة السكانية ما يوضح التحول الكامل في مفهوم مشكلة السكان حيث أن زيادة السكان أصبحت عاملا تابعا للنمو الاقتصادي (خاصة بالنسبة للدول المتقدمة)، ومن هنا لا غرابة أن موضوع اقتصاديات السكان لم يلق اهتماما من قبل المفكرين الغربيين كما كان الوضع أيام مالتيس.

3-2 - **التقدم التكنولوجي Le Progrès Technique :** قد توصلت دراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي فهو يساهم في زيادة النصيب الحقيقي للفرد من الدخل القومي في الدول الصناعية وهو ينقسم –التقدم التكنولوجي-إلى عدة أنواع أهمها:

أ-التقدم التكنولوجي المحايد: Natural Technical Progress

وهذا النوع من التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله.

ب-التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام عنصر العمل: Labor Saving Technical Progress

يحدث التقدم التكنولوجي الذي يوفر عنصر العمل عندما تزيد إنتاجية عنصر العمل، لذلك يتم إحلال عنصر رأس المال بعنصر العمل وبالتالي ترتفع نسبة رأس المال إلى عنصر العمل.

ج-التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال Capital Saving Technical Progress

، أما التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال فيحدث عند ازدياد إنتاجية عنصر العمل مقارنة بإنتاجية رأس المال، لذلك يتم إحلال عنصر العمل برأس المال ونتيجة لذلك ترتفع نسبة العمل إلى رأس المال.

2-4- الأرض: هذا العنصر الأخير من عناصر النمو الاقتصادي يعتبر مصدر حقيقي في خلق ثروات الأمم من آدم سميث Adam Smith إلى اليوم إلاّ أن الأدب الاقتصادي الغربي لم يعطيه حقه من التحليل وظل مجرد هبة من الله يتم استغلالها بشكل أو آخر من أجل تحقيق إنتاج سلع وخدمات رغم أنه العنصر الوحيد الذي لا يقبل الإحلال وكلّما توفرت العناصر الأخرى المساهمة في النمو الاقتصادي زاد الضغط أكثر على هذا العنصر –الأرض-باستغلال سطحها وباطنها وفضاءها.

2-5- التنظيم : هو ذلك العنصر الذي يتولى إدارة العملية الإنتاجية ويتخذ القرارات ويتحمل المخاطر، لذا فإن عمل المنظم يتمثل في تجميع عناصر الإنتاج الأخرى لاستخدامها في العملية الإنتاجية، ويتخذ قرار القيام بها، كما يتحمل مخاطر تنفيذها.

المحاضرة الثالثة: نظريات النمو الاقتصادي

المحاضرة الثالثة: نظريات النمو الاقتصادي

3-1 المدارس الاقتصادية قبل الكلاسيك

3-1-1-المدرسة التجارية: يسمى أصحاب هذا التيار الفكري الاقتصادي بالتجاريون أو المركنتليون كتعريب للكلمة اللاتينية Mercantilistes وقد ساد هذا الفكر مدة ثلاثة قرون كاملة منذ 1450 إلى 1750 بالدول الغربية، وكانت تعمل هذه المدرسة على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة، وقد عرف هذا التيار أبعاد فكرية تعبر كل منها عن حقبة زمنية وهيكل اقتصادي وتطلعات تنموية خاصة ،أكثرها تعبر عن نظرية ومذهب بالمعنى الصحيح لكل منها، وتقوم المدرسة على بعض التعليمات العلمية التي وضعها "أنطوان ديمكرتان A. Démoncrétaine" وأهم رواد هذا الفكر نجد:

William Stamford- ORTIZ–OLIVAREZ- Louis Bodin - A. Démoncrétaine - DUC cafra- Thomas man -William petty.

فقد ساهمت أفكار هذه المدرسة في اكتشاف السوق العالمية وتوسعها، لكن يبقى الأهم لموضوعنا مساهمتهم في إعطاء فكرة عن قيمة السلع حيث كان التجاريون يعتقدون أن أساس الثروة يتمثل في تحصيل الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي كانت تتجسد في المعادن النفيسة، ويذهب w. Petty أبعد من ذلك في "اعتباره أن السلع الرأسمالية و**المواد الخام** يمكن بدورها أن تتحلل إلى **أرض** وعمل، وكنتيجة لذلك فإن القيمة الحقيقية للسلع يمكن قياسها بواسطة **الأرض** والعمل المباشر وغير المباشر الذي دخل في إنتاج هذه السلع"

فهذا الأخير يشير بصريح العبارة أن الحرب التجارية بين الدول من خلال تبادلها في إطار التجارة الخارجية سيكون مبني على أساس ما تمتلكه من **موارد اقتصادية "الأرض"** والتي تنعكس في شكل ذهب وفضة كأساس للثروة ويمكن أن نلمس كذلك أهمية **المورد الاقتصادي "الأرض"** من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الإمبراطوريات العظمى آنذاك.

* **السياسة المعدنية**: وطبقت بالأخص من قبل مملكة إسبانيا لحيازتها مناجم ذهب وفضة في مستعمراتها بأمريكا اللاتينية وهي تؤكد على دور الدولة في رسم السياسة المعدنية BULLION Policy وتنحصر هذه السياسة في النقاط التالية:

أ- استغلال مناجم الذهب والفضة دون تصدير إلا في حالات استثنائية كدفع ديون الملك ونفقات بعثات الملك الدينية.

ب- إلزام السفن التي تنقل بضائع من إسبانيا إلى الدول الأخرى برد قيمة المنتجات بالذهب والفضة.

ج- إلزام التجار الداخليين بعدم تحويل أموالهم للخارج، بل إنفاقها في شراء منتجات إسبانية.

* **السياسة الصناعية:** تنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي Jean Baptiste Colbert وتتلخص سمات هذه السياسة في النقاط التالية من خلال اهتمامها خاصة **بالمورد الاقتصادي الطبيعي**:

أ- إقامة الدولة لبعض المشروعات الصناعية بغرض تحسين الإنتاج.

ب- إتخاذ الإجراءات الجبائية للحد من الواردات التي تنافس المنتجات الوطنية "الضرائب والرسوم" وتقديم مكافآت على تصدير المواد المصنعة ومنع تصدير **المواد الأولية** بل على العكس استيراد أكبر كمية منها من الخارج Louis Bodin.

ج- العمل على خفض تكلفة إنتاج الصناعات الوطنية عن طريق توفير المادة الخام والعمالة، وضمان عدم ارتفاع أسعارها.

د- خلق الشركات التجارية الكبرى التي تتولى تصريف المنتجات الوطنية.

* **السياسة التجارية**: أما الدول التي تعيش على التجارة مثل انجلترا وهولندا، فقد طبقت نظرة التجاريين إلى الثروة في شكل سياسة تجارية تهدف للحصول على المعادن النفيسة عن طريق التجارة وأعمال النقل بصفة خاصة، حيث كانت بريطانيا خاصة تحوز موانئ في كل العالم لتعدد مستعمراتها.

وكتقييم شامل لهذه الأفكار من جانب الاهتمام **بالمورد الطبيعي** كأساس لجمع الثروة نجد أن التجاريين خاصة من خلال السياسة الفرنسية يعطون أهمية كبيرة لدور **الموارد الطبيعية والمواد الأولية** الخام في زيادة نصيب هذه الدولة من المعدن النفيس "الذهب والفضة" كمقياس للثروة ولنموها الإقصادي.

3-1-2- مدرسة الطبيعيون les physocrates : ركز أنصار* هذه المدرسة وعلى رأسهم طبيب لويس الخامس عشر فرنسوا كيني François Quesney إبان القرن 18 على كيفية زيادة الدخل الفرنسي كمؤشر لنمو هذا البلد إقصاديا وبالتالي نظرتهم تقوم على فكرتين أساسيتين:

الفكرة الأولى: فكرة النظام الطبيعي: يرى الطبيعيون أن الظواهر الإقصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في وجودها وهي تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وتقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين:

أ- مبدأ المنفعة الشخصية: فكل شخص يهتدي في تصرفاته الإقصادية بما يحقق منفعته الشخصية فهي الحافز الذي يحث الأفراد على النشاط الإقصادي.

ب- مبدأ المنافسة: فالشخص حينما يهتدي بتحقيق منفعته الشخصية يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع، فيحد ذلك من انطلاق الفرد في تحقيق منافعه.

ثانيا: فكرة الناتج الصافي: هنا يبرز جليا نظرة المدرسة إلى علاقة **النمو الإقصادي بالمورد الطبيعي "الأرض"** حيث يرى الطبيعيون أن ثروة الأمم تكون بما تقوم به من إنتاج، والإنتاج في نظر الطبيعيين يتمثل في كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا وفي أن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي استخدمت في عملية الإنتاج.

ونتيجة الفكرة الأولى الخاصة بالنظام الطبيعي رأى الطبيعيون ان الزراعة وحدها هي النشاط الإقصادي الذي يعتبر منتجا، **فالأرض كمورد طبيعي** تلعب دورا هاما في خلق الناتج

* - ماركيز Du Murabeau ، Dupont De Nemours ، Mercier de la rivière، la Trosne، Turgot، وعرفوا تحت اسم الاقتصاديين Économistes.

الصافي لكن بالإضافة إلى العمل أي العمل الزراعي الذي يعتبر وحده عملا منتجا، أما الصناعة والتجارة فهما تقتصران على تطوير وتحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، ومن تم فهما لا تخلقان ناتجا صافيا وترتب عن هذه النظرة الخاصة بالناتج الصافي نظرة متعلقة بالدورة الإقصادية للناتج الصافي.(***قام كيني بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات: طبقة المزارعين وهي الطبقة المنتجة classe productive وطبقة الملاك classe stipendiée وطبقة التجاريين والحرفيين classe stérile ورأى بأن الناتج الصافي يتوزع على هذه الطبقات بدورة تشبه الدورة الدموية في جسم الإنسان وذلك من خلال لوحته الاقتصادية le tableau économique de Quesney***.)

وكتقييم شامل لأفكار الطبيعيون ومدى اهتمامهم **بالأرض** كأساس لخلق الثروة المتمثلة في الناتج الصافي الذي يتم توزيعه على طبقات المجتمع وبالتالي **فالأرض** وممارسة النشاط الزراعي هم الموردين الكفيلين بضمان إستمرارية رفاهية المجتمع الفرنسي وبالتالي فمدى وفرة وندرة الأراضي الخصبة تلعب دورا بارزا في زيادة نمو الناتج الصافي.

3-1-3- ريتشارد كانتيلون ونظرية قيمة الأرض: Richard Cantillon

يعد أساس إقتصادات كانتيلون هو نظريته في القيمة والنظرية في حد ذاتها (ليست أصلية) إذ أنها إتبعت الإتجاه السائد منذ الأوائل حتى آدم سميث، فسعر السوق لسلعة يتقلب باستمرار حول القيمة الحقيقية التي تحددها نفقة الإنتاج (كانتيلون 1831) وتتكون التكلفة من **الأرض،** والعمل ومع ذلك فإن نظرية **الأرض** والعمل في القيمة هي نظرية غير مرضية وقد كان كانتيلون –مثل بيتي Petty من قبله- ينظر إلى مقابل لقيمة العمل في صورة **الأرض،** فقد فكر "بيتي" أن هذا يمكن اشتقاقه من العلاقة بين **الريع** السنوي **للأرض** وسعر شراء **الأرض** الذي يتطابق مع سعر الفائدة، ولكن كانتيلون تيقن أن هذا لن يؤدي إلى نتيجة، ولهذا... فقد إتخذ طريقا مغايرا، باعتباره أن التكاثر البشري نفسه كصناعة ، تحول المدخلات السلعية إلى عمل، وقد أدى به هذا إلى نظرية للسكان (والتي ناقشها سينجل 1860 بتوسع) وتعتمد نظرية كانتيلون في السكان على مبدأ: أنه إذا لم تكن هناك حدود على موارد الإعاشة...فإن الرجال سوف "يتكاثرون مثل الفئران في مخزن الحبوب" (كانتيلون عام 1831، جزء1 فصل 15)، وقد كانت هذه النظرية في معناها دون كلماتها هي المتوالية الهندسية المشهورة، وعلى أية حال...فإن موارد الإعاشة محدودة في العالم الذي نعيشه بكمية **الأرض،** وكنتيجة لذلك...فإن النمو السكاني في منطقة محدودة، من خلال زيادة السكان أو الهجرة، سوف يتجه إلى التباطؤ تدريجيا حتى يصل إلى نهايته، حيث نصل إلى حالة السكون بالنسبة للسكان، التي تتسم بسيادة أجر يماثل حد الكفاف، والذي يكفي لاحتفاظ السكان بأعدادهم دون زيادة أو نقصان، وقد كان أجر الكفاف بالنسبة لكانتيلون لا يتمثل في حد

مادي محدد، ولكنه يعتمد على مستويات المعيشة المألوفة، وعلى الظروف الاجتماعية ولهذا فإنه كان متغيرا.

وقد توصل كانتيلون إلى أننا سنحتاج فيما بين فدان ونصف إلى ستة أفدنة من **الأرض** بخصوبة متوسطة لكل رأس قي حالة السكون، إستنادا إلى هيكل طلب الأسرة.

فعموما نجد أن كانتيلون قد أسهم كثيرا من خلال نظريته هذه في تعبيد الطريق لمن لحقه من مفكرين كلاسيك آدم سميث، ريكاردو ومالتيس، وقد أعطى أهمية كبيرة لدور **المورد الطبيعي الأرض** كعامل لنمو الإقتصادات من خلال توفير موارد الإعاشة التي هي من تصنع العمل الذي ينتج.

3-2- النمو في الفكر الكلاسيكي:

3-2-1-آدم سميث: (1723-1790)

يعد آدم سميث أول من جاء بنظام نظري متكامل عن النمو الاقتصادي بقصد الدفاع عن ديمومة النظام الرأسمالي حيث من خلال مؤلفه المعنون "دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم" بحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعوقه ورأى بأن العوامل والأسباب التي تؤدي إلى زيادة الثروة هي:

1- العمل هو العنصر الأساسي والحاسم في عملية الإنتاج وبالتالي في توليد الثروة.
2- العمل مصدر جميع الثروات ويذهب بعيدا في التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج.
3- لاحظ سميث أن العمل وحده لا يخلق القيمة وإنما هو بحاجة إلى استعمال **الأرض** ورأس المال.

فعند سميث نجد أن تقسيم العمل وتراكم رأس المال وحجم السوق تشكل الأسس الرئيسية في مفهوم النمو، بحيث يرى أن أساس النمو الاقتصادي هو تراكم "رؤوس الأموال" الناتجة عن فائض الإنتاج، يعني الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة، فإذا ما توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذان مكانتهما مما يؤدي إلى زيادة المداخيل ويترتب على ذلك توسع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، ومن أجل ذلك فإن سميث يشجع المبادلات التجارية، ويرى أن التجارة الخارجية تعد مصدرا مهما للنمو الاقتصادي.

كل ذلك يمهد لتقسيم أكبر للعمل وكذلك نمو المداخيل وبالتالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا. لكن كل هذا لا يعني شيء بالنسبة لسميث –أي تقسيم العمل والتخصص والتوسع في

التجارة الخارجية بحيث يتوسع السوق وتتزايد المداخيل وبالتالي تزايد الادخار والاستثمار- فكل هذا مرهون بمدى الإسخدام الكامل **للأرض** المتوفرة، حيث أن وصول الاقتصاد إلى درجة أو حدود يسمح بها الاستخدام الكامل **للأرض** ينتهي إلى حالة من الركود والتي شرحها دافيد ريكاردو فيما يلي:

3-2-2- دافيد ريكاردو DAVID RICARDO (1772-1825)

يعتبر ريكاردو من ابرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، وقد إرتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.

ويرى ريكاردو RICARDO أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي ريكاردو أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الإقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (stationary situation) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

فقد أوضح ريكاردو أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية النمو عن طريق الادخار من أرباحهم، يقومون بذلك طالما زادت معدلات الربح حدودا معينة، ويستمرون في توسيع الإنتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام أراضي أجود وبتشغيل عدد اكبر من العمال وبشراء معدات إضافية وذلك طالما أن معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر، غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية، وعندما تنعدم الأرباح-أو تقترب من الصفر- تسود حالة الركود وللحيلولة دون الوصول إلى حالة الركود هذه –أو تأجيلها على الأقل- فإنه يرى تفادي **قيد ندرة الموارد الطبيعية** في إطار التجارة الخارجية، إضافة إلى انه حينما يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح فإن اليد الخفية لجهاز الثمن- في ظل غياب أوضاع احتكارية- تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة ومن تم فإنها تؤخر الوصول إلى حالة الركود على أقصى حد ممكن.

وبالتالي ريكاردو يكون أول من لفت الانتباه إلى أن شح الطبيعة **وندرة مواردها** ستضع في النهاية قيدا على النمو (Limits of Grouth) وهو ما يخشاه علماء البيئة الأن،وهو أول من وضع أسس اقتصاديات البيئة المعاصرة وهي تناقص **الغلة للموارد الطبيعية** مع زيادة المستخدم منها بما يفوق إمكانيتها على التجدد **"الأرض الزراعية نموذجا".**

3-2-3-روبرت مالتيس:Thomas- Robert Malthus (1766-1836)*

مالتيس نظرته ذات أهمية بالغة لأنه كان أول من ألفت الانتباه إلى دراسة السكان، فقيم بذلك أهمية الهياكل الديمغرافية وطرح مشكل التوازن بين تزايد السكان وحجم الإنتاج المحقق، بحيث أنه يرى أن حجم السكان محكوم بحجم المواد الغذائية، ولكن زيادة السكان التي تحكمها قوانين طبيعية والتي تتمثل أساسا في الميولات الجنسية بين الرجل والمرأة تكون اكبر من الزيادة الحاصلة في المواد الغذائية، نظرا **لثبات حجم الأراضي** الصالحة للزراعة ونظرا لقانون تناقص الغلة الذي تشهده الأراضي المستغلة(***قانون تناقص الغلة مفاده أنّه إذا زاد أحد عوامل الإنتاج بكميات متساوية في العدد والقيمة والكفآة وبقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنّ الانتاج (الحدي) يتزايد في مرحلة أولى بكميات متزايدة في مرحلة ثانية بكميات ثابتة ثم تتناقص الكميات).***

الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلال ولكن هذا لن يستمر طويلا لأن الطبيعة نفسها توجد الموانع التلقائية لكبح النمو الديمغرافي، في شكل أوبئة ومجاعات وحروب الأمر الذي يترتب عليه إعادة التوازن بين السكان والموارد الغذائية، وهو الآخر لم يتنبأ بما سيحدثه التقدم التكنولوجي من تصحيح لهذه التشوهات وإعادة التوازن.

وبتعبير رياضي عما يحصل يرى مالتيس المتشائم أن السكان ينمون بمتوالية هندسية (2،4،8،16،) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (3،4،1،2) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف.

ويؤكد مالتيس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال.

قد أصاب مالتيس إلى حد ما من خلال النظر إلى ما يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي من تزايد حجم السكان وتزايد حاجاتهم وعجز **الموارد الطبيعية** خاصة "**الأرض** الخصبة" في توفير هذه الحاجيات الغذائية على وجه الخصوص في زمنه، حيث حاليا رغم التقدم التكنولوجي الذي عرفته الزراعة ورغم موانع وكوابح التزايد السكاني إلا أن **الموارد البيئية والطبيعية** في نضوب مستمر والسكان في تزايد مستمر.

3-2-4-جون ستيوارت ميل John Stuart Mill(1806-1873)

* جاء بعد آدم سميث من الناحية الزمنية ألف كتاب عنوانه "محاولة في مبادئ السكان سنة 1798 حيث بحث في البؤس والفقر الكبير الذي عرفته الطبقة الشغيلة (العاملة) في أواخر القرن 18 في انجلترا."

ينظر ستيوارت ميل إلى النمو الاقتصادي كوظيفة **للأرض** والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويرى أن الاقتصاد عندما يصل إلى حالة السكون أو الركود، فإنه يكون في وضع ينطوي بصفة عامة على تقدم كبير بالنسبة للأحوال التي سادت في عصره، لكن ميل رغم اعتقاده بسريان قانون تناقص الغلة في الإنتاج الزراعي إلا أنه كان يرى إمكانية حدوث تقدم علمي وفني يرفع من كفاءة استخدام **الموارد الطبيعية** ويؤجل قانون تناقص الغلة.

3-2-5-كارل ماركس: Karl Marx (1818-1883)

لقد كان الانتقاد الأساسي لنظرية النمو الكلاسيكية من ماركس، حيث اعتبر هذا الأخير وتابعوه أن نظرية النمو الكلاسيكية ضعيفة، ففي رأي ماركس أن العوامل التي قدمتها نظرية النمو التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية مثل انخفاض معدل التقدم التكنولوجي أو انعدامه أو الافتقار إلى **الموارد الطبيعية**، ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل.

وبالتالي ماركس يقلل من أهمية **المورد الطبيعي** و**البيئي** في النمو الاقتصادي الرأسمالي ويرى بالتالي أن الرأسمالي أو البروليتار لا يستغل **الأرض والموارد الطبيعية** بالشكل الذي يستغل به قوة العمل وعلى هذا الأساس ينتقد كثيرا النظام الرأسمالي من خلال استنزافه واستغلاله لقوة العمل مركزا على نظرية كل من آدم سميث وريكاردو اللذين أعطيا أهمية للعمل في القيمة تحت فرضية وفرة **المورد الطبيعي "الأرض".**

نظرية القيمة هذه تؤدي بكارل ماركس بالقول أن: أصحاب رأس المال لا يمد للعمال الأجر المستحق لقيمة العمل التي بذلوها وبالتالي يرى كارل ماركس أن الملكية الفردية هي سبب اضطهاد الإنسان للإنسان فالرأسمالي يشتري قوة العمل من العمال على أساس قيمتها التبادلية وهي في حد ذاتها محددة بالحد الأدنى اللازم لصيانة وإعادة الإنتاج لقوة العمل "أي حد الكفاف".

لكن الرأسمالي يستعمل قوة العمل هذه حسب قيمتها الإستعمالية أي حسب منفعتها وبالتالي الفرق بين القيمة الإستعمالية والتبادلية لقوة العمل تتمثل في **فائض القيمة** La plus value، وبالتالي يرى ماركس أن هناك نسبة عمل اجتماعي متملكة من طرف أصحاب رأس المال.

فالنمو الاقتصادي يدفع أصحاب رأس المال على اقتطاع فوائض قيمة كبرى من جهة ومن جهة أخرى فقر الطبقة الشغيلة يتزايد.

ومن هنا فإن آراء ماركس تقدم صورة عن التفسير المادي للتاريخ (matérialistic interpretartion of history) الذي يعرفه AFANASAYEV (1965) بأنه "علم القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمع" بمعنى الجدل الذي تحكمه القوانين الموضوعية وهي:

1- قانون نفي النفي (تحول القن إلى بروليتاري) أو تحول العمل اليدوي إلى عمل آلي.
2- قانون وحدة وصراع المتضادات (طبقة **مستغلة** + طبقة مستغلة) مجتمع رأسمالي.
3- قانون تبدلات كمية إلى تبدلات نوعية (كيفية) أي الصراع الطبقي يؤدي إلى الثورة، ويصير العنف ثورة (نظرية العمل في القيمة).

هذا عن التناقض في جوهر الأشياء، أما عن التناقض الظاهري في المجتمع حيث يمكن تلخيص نظرية النمو الاقتصادي الرأسمالي في النقاط التالية:

أ- تناقص صريح بين طريقة الإنتاج وشكل التوزيع (تمركز رأس المال في يد القلة).
ب-كلما تطور الاقتصاد الرأسمالي كلما تزايد بؤس الطبقة الشغيلة (أغلبية الشعب).
ج- يتسم الاقتصاد الرأسمالي بالتوسع والتجديد غير المتوازنين وهو ما يؤدي إلى زيادة قانون (أزمة- ازدهار).
د- ميل معدلات الربح نحو الانخفاض.

3-3- النمو عند النيوكلاسيك:

بالنسبة لهؤلاء كانت لهم آراء ذات أهمية كبرى على مستوى النظرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي ومن أبرز اقتصادي في هذه المرحلة:

"ألفريد مارشال" A.Marshall و"فيكسل"K.Wicksell وكلارك J.CLARK، وكانت مساهمتهم قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

أ- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية External Economies،كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

ب- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، **الأرض أو الموارد الطبيعية**، رأس المال، التنظيم و التكنولوجيا).

- بالنسبة للعمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم **الموارد الطبيعية** المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، **يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا**، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها، ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.
- أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي صمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

ج-أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير) حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

د-أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

3-3-1-جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter:

أفكار هذا الأخير مستلهمة كثيرا من المفكرين الذين سبقوه كمالتيس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي وقد ظهرت أفكاره في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية"عام 1911، وأكملها في كتاب له عن الدورات في 1939 ويرى أن النمو تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة وهو يحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد .

وبالتالي حسب شومبيتر حالة الكساد هذه حتمية في الاقتصاد والتي تعود أساسا لقصور في الطلب أو تقادم طرق الإنتاج أو **شح الموارد**.

ولهذا نجد شومبيتر يعطي دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم (entrepreneur)، واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال **والموارد الطبيعية** والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد (Innovateur).

والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا قي قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا، والابتكار يتضمن عدة أشياء منها:

- تقديم منتج جديد.
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- الدخول إلى سوق جديد.
- الحصول على مصدر جديد للموارد الخام.
- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

فهذا الأخير يلخص عناصر النمو في ثلاثة عناصر أساسية وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي ،وبالتالي حسبه **المورد الطبيعي** ونفاذه يمكن التغلب عليه من خلال هذه العناصر الثلاثة ولهذا يرى أن نهاية الرأسمالية لا تكون إلا على يد ثلاثة قوى وهي:

أ)-انهيار الوظيفة التنظيمية.

ب)-تحلل العائلة البرجوازية.

ج)-تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

فما يلاحظ على مساهمة شومبيتر أنها كانت تاريخية أكثر منها اقتصادية ورغم هذا حاولت مساهمته إيجاد حلول للكساد الذي تسببه **نذرة الموارد** أو أسباب أخرى من خلال دور المنظم والابتكار.

3-3-2-مساهمة جون مينارد كينز John Maynard Keynes (1883-1946)

بعد كساد عظيم عصف بالعالم الرأسمالي 1929-1938 كانت من أهم أعراضه بطالة مرتفعة جدا وقصور حاد في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل.

جاءت مساهمة كينز لتضع قطيعة مع مرحلة سيطرت خلالها الأفكار الليبيرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للمجتمع، وأن النمو الاقتصادي هو نتاج تغيرات تتم فجأة حيثما تسمح الهياكل بأكبر قدر من المبادرة الفردية، التي حسب كينز لا

تتعارض والدور الحاسم لتدخل الدولة من خلال التركيز على الاستثمار، فتنتعش المؤسسات ويتحقق الازدهار الاقتصادي.

وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

أ- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

ب- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على عناصر الإنفاق الكلي بالنحو التالي: عبلة عبد المجيد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية

$$Y=C+I+G+X-M\ldots\ldots\ldots"1"$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي

I: الإنفاق الاستثماري

G:الإنفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق وعليه تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$Y=C+I+G\ \ldots\ldots\ldots"2"$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في

L) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة C+I+Gالقطاعين العائلي والحكومي (
V . وحجم معين لرأس المال Tوالفن التكنولوجي السائد

دون التعمق في التحليل الكينزي المعروف، من هنا يمكن أن نلمس غياب أو عدم اهتمام هذا الأخير بالمورد **الطبيعي والبيئي** في زيادة الدخل القومي ومن ثم النمو الاقتصادي.

3-3-3-الكينزيون والنيوكلاسيك الجدد: جاءوا تاريخيا بعد الحرب العالمية الثانية واهتموا كثيرا بالنمو على المدى الطويل ويطلق عليهم كذلك بالمحدثين وهم الذين استندوا على أفكار كينز وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة، ويعد كل من كالدور N.Kaldor وجون روبنسون J.Robinson وسرافا P.SRAFFA وباسينيتي L.Passinetti رواد هذه المدرسة التي عملت بأمل على تطوير مسائل النمو والتوزيع على الأمد البعيد، وذلك ما أهمله كينز، وهو في نفس الوقت ما يبرر التصنيف النوعي للاقتصاديين الكينزيين المجددين، ونشير هنا إلى إنجازهم نماذج النمو تأخذ بأولوية الاستثمار كينزيا، وباختيار دالة الادخار لدى الرأسماليين وأخرى للعمال (نظرية باسينتي).

ولقد تجسدت آرائهم بشأن النمو في ما يسمى بنماذج النمو الداخلي la croissance endogène (أو من الداخل) والتي يمكن أن نصنفها حتى من بين **نظريات التنمية** وكانت موجهة لدراسة فروقات النمو بين الدول المتخلفة، وهم يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (Solow) والذي يعرف بمتبقى (Solow).

وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري التي تولد وفرات خارجية وتحسن في الإنتاجية، وتعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد .

فأفكارهم قد تقاطعت بافكار بعض المفكرين النيوكلاسيك الجدد مثل (لوكاس Lucas) في 1988 والنيو كينزي بول رومر Paul Romer في 1986 حيث بنى هذين المفكرين نموذج على أساس فرضية وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكون رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع).

- وقد حاولا "روي هارود-إفيني دومار" R.Harrod- I.Domar تقديم رؤية نموذجية عن النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه.

في حين أن N.Kaldor قد أشار إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج **(k/y)** يبقى ثابتا ما يعني ثبات عوائد رأس المال.

ويكمن تفسير Kaldor في تأثير الابتكار (Innovation) لدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال للفرد.

أما عن النيوكلاسيك نميز أيضا نموذج هام جدا للنمو الاقتصادي وهو ذلك لصاحبيه (صولو-صوان) Slow-Swan والذي يعيدنا شيئا ما إلى الفكر المالتيسي عند دراستهم أثر النمو السكاني على التراكم الرأسمالي، حيث أن إرتفاع معدلات النمو السكاني لدولة مقارنة بدولة أخرى يعتبر من بين العوامل المفسرة لفقر هذه الدولة مقارنة بنظيرتها حيث إرتفاع معدل نمو السكان من n_1 إلى n_2 كما يبرزه **الشكل رقم01** يؤدي إلى ارتفاع الإهتلاك الفعلي لرأس المال بشكل ينتج عنه انخفاض مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد من K^*_1 إلى K^*_2 وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج من y^*_1 إلى y^*_2 وهو ما يثبت أن إرتفاع معدلات النمو السكاني من سنة لأخرى يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 01 : اثر إرتفاع معدل النمو السكاني على التراكم الرأسمالي والنمو الإقتصادي

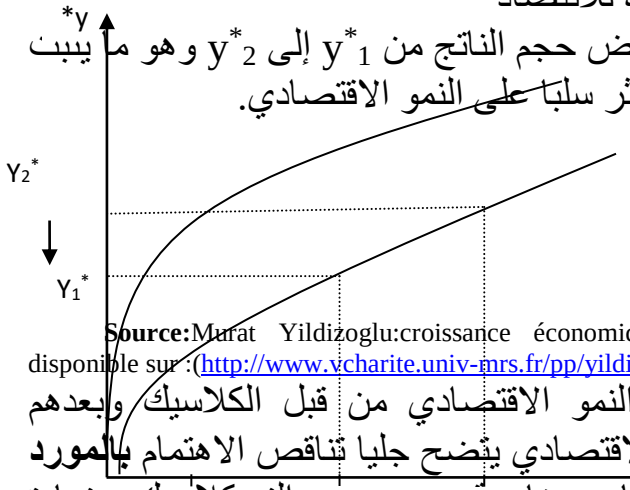

Source: Murat Yildizoglu:croissance économique, u Montesquieu-bordeaux ,France, 2001.p.14. disponible sur :(http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissanceweb/index.html) , consulté le 13/01/2011 à 16h .

بعد هذه الدراسة المسهبة لنظريات النمو الاقتصادي من قبل الكلاسيك وبعدهم وصولا إلى أصحاب النظرية المستحدثة في النمو الاقتصادي يتضح جليا تناقص الاهتمام **بالمورد الطبيعي** كعامل رئيسي من عوامل النمو الاقتصادي خاصة عند النيوكلاسيك وزيادة اهتمامهم بالادخار كعامل رئيسي لعملية التراكم وخلق الثروة، حتى أنه نلمس عند البعض اختفاء تام لهذا العنصر –**المورد الطبيعي**- في التحليل لحالات الركود "السكون" التي يمكن أن تصيب الاقتصاد الرأسمالي وهذا نتيجة تطور البحث التكنولوجي الذي يبدو أنه قد ذلل ندرة هذا العامل.

3-4- النظرية الراقية للنمو الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) :

تبلور خلال أربعينيات القرن الماضي اتفاق في أوساط المهتمين بالتنمية آنذاك أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة، وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف

لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة تم التعبير عنها بعدد من الأطروحات الشهيرة:أطروحة الدفعة القوية (روزنشتاين رودان 1943) ، أطروحة الجهد الأدنى الحرج(لبنشتاين 1937) ،أطروحة النمو غير المتوازن(هيرشمان 1958) و أطروحة الحلقة المفرغة للفقر(نيركسه 1953) والعديد من الأطروحات والمقاربات النظرية التي سنحاول تناول بعضها على سبيل المثال وليس الحصر بالتركيز على تقييم مدى إهتمام كل منها بالجانب البيئي والمورد الطبيعي على حد سواء.

3-4-1 نظرية ليبنشتاين 1937 :

يرى هذا الأخير أن الدول المتقدمة تشكل نظما غير متوازنة، بحيث أن أي إخلال بالتوازن فيها تتولد عنه قوى من شأنها دفع الاقتصاد الوطني بعيدا عن نقطة التوازن، أي تتولد عنه عملية تراكمية تدفع بالمتغيرات بعيدا عن نقطة التوازن ، أما الدول المتخلفة فتشكل نظما متوازنة، حيث يتولد عن الاختلال بالتوازن نشوء قوى تعمل على إعادة الاقتصاد إلى وضعه الأصلي فلا يحدث بالتالي النمو، وهو ما يدفع بالاقتصاديين وأصحاب السياسية الاقتصادية إلى التعرف على الاستثمارات التي تتميز بهذه الميزة.

3-4-2-نظرية نيلسون NILSON

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة على وفق هذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف أي عند مستوى متوازن للدخل الفردي يشكل معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي يكون عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون NILSON أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- **ندرة الأراضي القابلة للزراعة**.
- **عدم كفأة الأراضي القابلة للزراعة**.
- عدم كفأة طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

3-4-3-نظرية الدفعة القوية: روزنشتاين رودان (1943)Paul Rosenstein Rodan

وتعرف هذه النظرية بنظرية الدفعة القوية The Big Push حيث يؤكد صاحبها أن التخلص من القيود المفروضة على التنمية في الدول المتخلفة كضيق حجم السوق لن يتم خطوة خطوة وبالتالي لن يكون هناك تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة

المفرغة للفقر التي تعيشها الدول المتخلفة، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي كي يتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حد أدنى من الاستثمارات والتي يسميها "رودان" بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا، وهو يشبه ذلك الأثر –الدفعة القوية- في التغلب على حالة الجمود بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران.

وينطلق (Rodan) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في الدول المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي.

ويرى رودان أن هناك أسلوبان للتصنيع: الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو أسلوب مكلف ويحمل الأجيال تضحيات ضخمة، كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل **للموارد**، لأنه يتجاهل مزايا التخصص وتقسيم العمل، أما الأسلوب الثاني الذي يرجحه، فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الدول المتخلفة ويعتقد أن هذا الأسلوب يفعل مزايا التخصص فهو ملائم للبلدان المتخلفة والمتقدمة على حد سواء، فهو إذن يدعو للاستثمار الأجنبي، ولهذا ينادي بضرورة تدخل الدولة المضيفة لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي Social over head capital وبنى تحتية من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة، وتدريب القوى العاملة....إلخ.

وتتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.
- **عدم التجزئة في الطلب:** حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
- **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات**: حيث الاستثمارات الضخمة تتطلب تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية نظرا لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية المدخرات في مواجهة الطلبات المالية للاستثمارات الضخمة.

3-4-4-نظرية النمو المتوازن لينركسه: Ragnar Nurks

حيث يتطلب التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية.

ويبني نيركسه نظريته على أساس ما توصل إليه حول حلقة الفقر المفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك، لكون أن الفقر سبب لعدم الادخار وبالتالي ضعف الاستثمار ومن تم ترسخ الفقر واستفحاله كما هو موضح في الشكل رقم02

الشكل رقم 02: الحلقة المفرغة للفقر

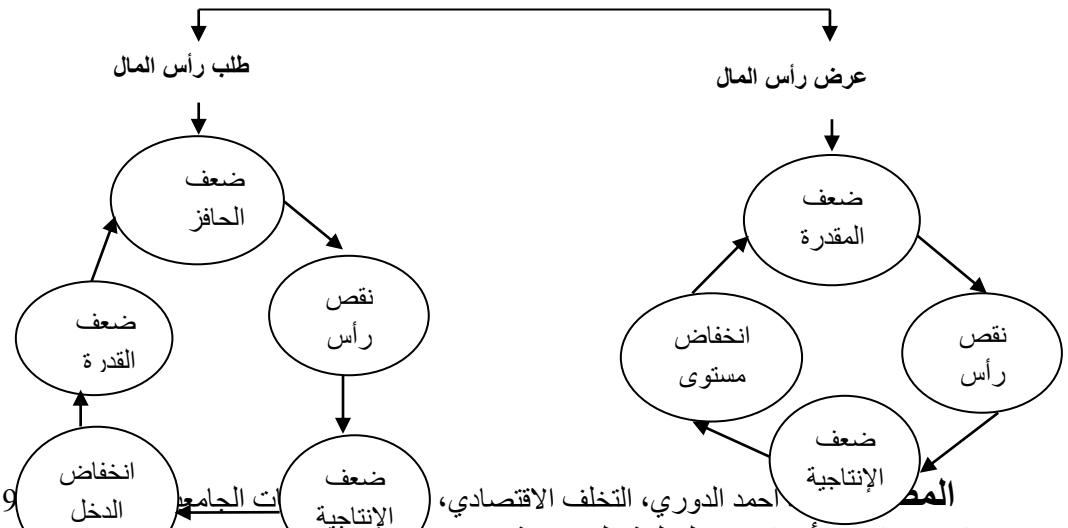

المص احمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ات الجامع 19، ص23.

ويؤكد نيركسه أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق سيع حجم ي يتحقق بجبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل **تخلف الزراعة** عقبة أمام تقدم الصناعة أي أنه كان يميل هنا أكثر إلى نظرة الفيزوقراطيين حول ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي الذي يخلق الثروة وبالنسبة لنيركسه هذا الأخير سيخلق مدخرات كافية تغذي استثمارات الدفعة القوية .

ولابد من الإشارة إلى أنه لم يقصد هنا بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.

وهناك منهجان للنمو المتوازن: الأول خاص بالطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل الكفء للاقتصاد، والثاني خاص بحجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج.

فالتفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى (Nurks) يميل إلى احتواء المنهجين معا، ولهذا نجد أن هذه النظرية مقبولة إلى حد ما عند "Rodan" رغم أنه يركز على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة

وقد لقيت هذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها:

1- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة.

2- تفترض النظرية أولوية ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها البعض، حيث أن ظهور الاختناقات في **المواد الخام** والأسعار وشح عوامل الإنتاج تقود على ظاهرة تناقص العوائد.

3- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان، كما أنها تقود إلى عزل البلدان النامية عن بقية العالم بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق المحلية.

4- هي عبارة عن أفكار عامة لم تتعرض لمنهج تفصيلي لكيفية هذا التدخل الحكومي الذي تتضمنه النظرية لضمان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة.

5- تفترض النظرية أن الدول النامية تنطلق من الصفر، وهو افتراض خاطئ.

3-4-5-نظرية أقطاب النمو لفرنسوا بيرو: Grouth Poles Theory(1955)

تندرج هذه النظرية ضمن نظريات التنمية المحلية أو المكانية وهي تعود للاقتصادي الفرنسي "فرنسوا بيرو François Perroux" وقد اعتمدها فيما بعد هيرشمان ألبرت وطورها لبناء نظريته للنمو غير المتوازن التي سنراها لاحقا.

وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح "بيرو Perroux" بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة، وينتج عنها توزيع مداخيل

مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية.

فحسب Philipe Aydalot "فيليب أيدالو" نظرية أقطاب النمو هي نظرية للتنمية الاقتصادية، وكذلك نظرية للانتشار المكاني Spatiale للنمو والتنمية في آن واحد، ودائما حسب Aydalotمجيء نظرية الأقطاب سجلت تغير هام في مقاربة التنمية الاقتصادية لأنه حسب هذا المفهوم "الحياة الاقتصادية لا تنتج من حركية الأعوان الاقتصاديين المنعزلين" في حالة منافسة، لكن تنتج من المساهمة الخاصة للوحدات الاقتصادية (المؤسسات) والتي عن طريق تموقعها يمكنها لعب دور المسيطر، فعلى مستوى التموضع ترى النظرية بأن النمو يتمركز في المكان، في حين على مستوى التنمية الاقتصادية القطب هو "ميكانيزم مولد للنمو"Aydalot 1985. ويجب الإشارة إلى أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها **الثروات الطبيعية**، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

وعليه فإن أهم ما ينتج عنه توزيع مداخيل مرتفعة ويكون له بعض النتائج والآثار أهمها:

- استقطاب التنمية في مكان محدد يؤدي إلى نشأة أماكن مهمشة حول قطب التنمية.
- نظرية أقطاب النمو لم تعطي دائما نتائج حاسمة لاسيما بالنسبة لتنمية الجهات الخارجة عن القطب Excentrique
- تحدث أقطاب النمو أو الأقطاب المحفزة تشوهات على التوزيع السكاني من خلال زيادة الهجرة السكانية نحوها مما يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني وبالتالي الإخلال بالتوازن السكاني بين القطاعات والمناطق.
- ارتباط القطب المباشر في الكثير من الحالات العملية بنمو الصناعات المحركة يؤدي إلى نمو الطلب على الاحتياجات الاجتماعية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها مثل الإيجار، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الصناعية ما يضطر الصناعات المتعددة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب الطبقة العاملة.
- ظهور بعض التكاليف الاجتماعية الأخرى مثل **الضوضاء والتلوث البيئي** و**التوسع العمراني** على حساب **الأراضي الزراعية الخصبة**، الأمر الذي يوقف القطب الصناعي ونموه أو يقضي عليه تماما إذ يتحتم على الدولة التدخل لتحقيق التوازن القطاعي، ما دام أن مخرجات

إحداها هو مدخلات الأخرى وهكذا تتحقق التنمية المتوازنة، وهذا ما ألح عليه Gunnar Myrdal في انتقاده لهذه النظرية إذ يرى أن ترك التفاعل الحر بين مناطق البلد الواحد يجعل المناطق الغنية أكثر غنى والمناطق الفقيرة أكثر فقرا، ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة .

ولقد استعملت نظرية فرنسوا بيرو كوسيلة لحل المشاكل الجهوية على المستوى الدولي في مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية، لكن ما يعاب عليها على المستوى الدولي وهو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة لارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة أو للاستثمارات في الخارج وهذا ما تعاني منه الدول النامية خاصة، أما في البلدان المتطورة فإن هروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

3-4-6-نظرية النمو اللامتوازن لألبرت هيرشمان A. Hirshman 1958

نقطة البداية لهذه النظرية هي انتقاد نظرية النمو المتوازن لصاحبها نيركسه وردان على أساس أنها غير واقعية في تصورها لواقع الدول النامية، حيث توصي تلك النظرية بالاستثمارات في مختلف المجالات وهو أمر لو كان بالمستطاع لما سميت تلك الدول بالنامية أساسا، ولذا يرى ألبرت هيرشمان وهو أبرز دعاة النظرية أن الإستراتيجية التنموية التي تناسب كثيرا الدول النامية هي التركيز على بعض الصناعات أو المشاريع الرائدة التي من شان الاستثمار فيها أن يشجع على الاستثمار في القطاعات الأخرى، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وحجته قي ذلك أنه عندما تبدأ المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا ،فهو يرى أن هذه النظرية مناسبة للدول المتخلفة التي هي بحاجة على اتخاذ قرارات استثمارية بما يتناسب ومواردها الناذرة، ولهذا يلح على التتابع في المشاريع وتحقيقها تدريجيا بحيث الأولى تخدم الثانية والثانية تخدم الثالثة وهكذا وهذا يقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن وضع التوازن، وبالتالي هو يرى أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى على مستوى أعلى من الناتج والدخل ولا تنشئ الحالة الثانية من اللاتوازن إلا بعدما تصحح سابقتها أي تحقق بها التوازن، ويرى هيرشمان بأن الاختلال في التوازن يمثل قوة دافعة للنمو من خلال طريقتين:

- اختلال التوازن لصالح القطاعات المنتجة مباشرة، مما يولد اختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائضا في قطاع الإنتاج المباشر.

- اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاع الإنتاج المباشر وهنا تطرح مشكلة اختيار القطاع الإنتاجي الذي يجب أن توجه إليه الاستثمارات.

وما يعاب على هذه النظرية رغم ما لقيته من تأييد نظري من قبل Singer و KindlBerger وStreeten وحتى اعتمادها نظريا من قبل المدرسة الفرنسية للتنمية بقيادة فرنسوا بيرو F. Perroux واعتمادها تطبيقيا باعتمادها من قبل الو.م.أ واليابان ما يلي:

أ- اعتماد المبادرة الفردية كبديل للتخطيط الشامل والتي تتخذ من اختلال التوازن كمحرك للنمو، وهذا غير ممكن في الدول النامية في ظل محدودية الموارد وضعف الحراك الاقتصادي والاجتماعي لدى الخواص الذي يحد من قراراتهم على الاستثمار.

ب- إهمال المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد بين القطاعات من جراء عدم التوازن، وفي المجتمع –بين الطبقات- وتركز فقط على المحفزات للتوسع في التنمية.

ت- إن هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي.

ويتساءل البعض مثلا Streeten بأن المشكلة ليست في إيجاد الإختلال (اللاتوازن) بل في الحجم الأمثل منه؟ وأين يتم؟ ومتى يبدأ؟ ومتى ينتهي؟ وما هو مقداره؟.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال

فترة زمنية طويلة، لكن هناك العديد من الاختلافات الأساسية بينهما تجاهلها يؤدي إلى تسليم فكري بتطابقهما من حيث المفهوم والمعنى.

فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...إلخ.

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية والتشريعات والأنظمة وهناك اثنان من أهم التغيرات الهيكلية وهما: ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي (مقابل انخفاض حصة الزراعة)، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف.

كما أنّ نمط الاستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يحولون نحو السلع الاستهلاكية المعمرة ونحو السلع الكمالية والخدمات والعنصر الأخير في التنمية الاقتصادية هو أنّ الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية.

فالاقتصاديون مدعوون للتمييز بين النمو والتنمية ، فحسب فرنسوا بيرو François Pérroux، النمو هو: "الارتفاع المحفز (المدعم) على مدى مرحلة أو عدة مراحل طويلة لمؤشر معروف ببعد ما (اقتصادي-اجتماعي-سياسي...) بالنسبة لمجتمع ما هو الناتج الكلي الصافي بالقيمة الحقيقية".

عكسه عند بيرو ذلك أن التنمية هي تركيبة وتناسق لمجموعة من التغيرات الملاحظة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى في السلوكيات والذهنيات تجعل من المجتمع قادر على زيادة ناتجه الإجمالي الحقيقي بصفة متراكمة ودائمة".

وتؤكد السيدة (Mrs Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق شومبيتر (Schumpeter) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان، ويؤكد (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

وبالتالي فإن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغييرا في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ،بينما التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراده ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير، وهي ليست ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعي أيضا وهذا ما يفسر استعمال المصطلح-تنمية-لتسمية العديد من الشعب في العلوم الإنسانية كعلم اجتماع التنمية Sociologie de développement— ،التنمية الثقافية، التنمية السياسية، التنمية البشرية ...إلخ

لكن رغم احتواء التنمية للنمو يبقى هذا الأخير سابقا لكل جهد تنموي من حيث زيادة الكميات المنتجة والتزايد المرتبط للمداخيل، فهو فعلا ذو طابع كمي وقابل للقياس، لكن يبقى دائما بحاجة إلى أفكار ولمسات نوعية وكيفية لا يمكن قياسها وتتخطى التحليل الاقتصادي خاصة في جانبه الكمي فهي تستلزم ارتفاع الرفاهية الاجتماعية، التغييرات في الهياكل من تأهيل لليد العاملة، التنظيم المعقد والمركب للعملية الإنتاجية وفي الأخير تحقيق تحول للمجتمع برمته، فهو يمر كما يشير فريديريك تولونFrédéric Teulon بالتحضر والتمدن L'urbanisation، التصنعL'industrialisation، محو الأمية L'analphabétisation، التكون...إلخ وبمزج هذه التركيبة يتم إنتاج نظام جد فعال لتراكم الثروة حيث الحاجات الإنسانية تبدو أكثر إشباعا.

وحاجة التنمية إلى النمو لا جدل فيها من حيث إشباع الحاجات الأساسية، تخفيض اللامساواة، مكافحة البطالة والفقر، فالتنمية لا يمكن أن تتحقق دون نمو لكن "نمو دون تنمية"Croissance sans développement يمكن تصوره في بعض المجتمعات.

IV - المحاضرة الخامسة: الدورة (التقلبات) الاقتصادية وتفسيراتها

1-5 ماهية الدورة الاقتصادية:

1-1-5 تعريف الدورة الاقتصادية

أدت مرحلة الرأسمالية الصناعية في دول أوروبا إلى زيادة ضخمة في الإنتاج ، و لم يمضي وقت طويل حتى بدأت أزمات إفراط الإنتاج في الظهور بصورة دورية ثماني أو عشر سنوات .

و كان من نتيجة ذلك أن أخذت الدراسات الاقتصادية (منتصف القرن الثامن عشر) ، تهتم بموضوع التقلبات الاقتصادية (أي الدورات الاقتصادية و الأزمات) ، يطلق اصطلاح الدورة الاقتصادية ، على تلك التقلبات التي تنتاب العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و تكون ذات صلة وثيقة بمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع .

و قد عرف الأستاذ ميتشل الدورة الاقتصادية بأنها تغيير كمي حسابي ينتاب " النشاط الاقتصادي الكلي " و أوضح مظهر للتقلب في النشاط الاقتصادي الكلي إنما يتمثل في التقلبات في حجم الناتج الكلي الحقيقي ، ذلك أن التغير في حجم الدخل الحقيقي إنما هو خلاصة سلسلة طويلة من التغيرات في عديد المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة .

فإذا تغير مستوى الإنفاق الكلي القومي ، تغير تبعا لذلك مستوى الإنتاج القومي و هو ما يستتبع بالضرورة تغير مستوى التشغيل القومي ، و بتغيير مستوى الإنتاج و مستوى التشغيل تتحرك الأسعار بنسب متفاوتة ، استجابة للتغيرات التي تحدث للطلب الكلي من جهة ، و التغيرات التي تلحق بنفقات الإنتاج الحدية من جهة ثانية ، و تنعكس التغيرات في الإنتاج الكلي و في مستوى الأسعار على القيمة النقدية لجميع السلع و الخدمات المنتجة ، و عليه فإن الدورة الاقتصادية تتمثل في التقلبات التي تمس بالمستويات الثلاثة الآتية و هي :

أ) الإنتاج.

ب) التشغيل .

ج) الأسعار.

و خاصية التقلب هذه إنما تعتبر في الواقع ، عن الهزات الاقتصادية التي تهيمن على المجتمع الحديث من حين إلى حين ، إذ نجد في بعض الأحيان أن التفاؤل يسود في بعض الفروع النشاط الاقتصادي مما يدفع رجال الأعمال إلى التوسع في نشاطهم الاستثماري و الإنتاجي تحدوهم موجة الأمل في تحقيق الربح الوفير ، كما نجد في أحيان أخرى ، أن التشاؤم يسود بعض فروع النشاط الأخرى ، مما يدعو رجال الأعمال إلى توخي الحذر والأحجام عن التوسع في نشاطهم ، و موجة التشاؤم هذه عندما تسود ، فإن النظام الاقتصادي يأخذ في الانحسار و تلوح بوادر الأزمة بما يعقبها من كساد ، حيث تنهار مستويات الإنتاج و الدخل و التوظف ، و تهبط

مستويات الأسعار و تتضاءل معدات الأرباح ، و إلى جانب ذلك ، تترتب نتيجة أخرى في مرحلة الكساد ، وهي انخفاض معدل تكوين رأس المال و ذلك لسببين :

الأول: هو انخفاض المعدل الفعلي لاستهلاك رأس المال (معدل الإحلال) ، نتيجة لانكماش الطلب الكلي .

و الثاني: فهو ضعف الحافز إلى التجديد و الابتكار، أي تكوين رصيد إضافي من رأس المال الحقيقي في مرحلة يسودها التشاؤم ، بين رجال الأعمال .

غير أن النظام الاقتصادي لا يستمر طويلا عند هذا الوضع ، إذ يبدأ في تجاوزه ، و يتصاعد النشاط الاقتصادي في مجموعه ببطء نحو الانتعاش ، ثم يتطور الانتعاش إلى مرحلة الرواج التي تتسم بارتفاع مستويات الإنتاج و الدخل و التوظف و الأسعار ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الكفاية الحدية لرأس المال في أواخر مرحلة الرخاء ، ارتفاعا لا تبرره حقيقة الغلات المتوقعة لرأس المال ، و عندما يتضح لرجال الأعمال أنهم قد غالوا في توقعاتهم حول الكفاية الحدية لرأس المال تهتز الثقة بينهم في الوضع الاقتصادي ، و تنخفض بالتالي الكفاية الحدية لرأس المال بصورة مفاجئة و سريعة ، و تتضاءل حركة الاستثمار و تبدأ بوادر الأزمة من جديد .

2-5 التقلبات الاقتصادية وأنواعها:

تنقسم التقلبات التي تنتاب النشاط الاقتصادي، إلى أربعة أنواع حسب العوامل المؤثرة فيها هي:

أولا: التقلبات الموسمية : و تنصرف إلى التغيرات ذات الصفة الدورية التي تنتاب الظاهرة محل البحث على مدار أربعة أرباع السنة ، فبعض الصناعات مثلا ذات طبيعة موسمية ، إذ يزداد نشاطها في موسم و يقل في مواسم أخرى .

ثانيا : **التقلبات العفوية (الطارئة) :** و نقصد بها التقلبات غير المعتادة أو المألوفة و التي تقع بصورة مفاجئة غير منتظمة و بلا تكرار معروف ، مثل الزلازل و الأوبئة و قيام حرب ، و الاختراعات و التجديدات على اختلاف أنواعها ، و هذه كلها قد تحدث انحرافات في طبيعة و حجم النشاط الاقتصادي .

ثالثا : التقلبات الاتجاهية (الاتجاه العام) : و هو يعبر عن معدل التغير المعتاد للظاهرة قيد البحث ، وتحدث هذه التقلبات (التغيرات) ببطء ، و تنتشر لفترة طويلة من السنين ، إذ تنتج التغيرات السكان آثارا طويلة المدى.

رابعا : التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي : و نعني بها بصورة عامة التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي فتنقله من رواج إلى كساد ، ثم تعيده إلى رواج ثم كساد .

و هكذا على فترات دورية متكررة و منتظمة ، و في أغلب الأحيان تختلط التقلبات الاتجاهية و الدورية معا بحيث يتعذر التمييز بينهما ، و يعتقد بعض الاقتصاديين بأن التغيرات الاتجاهية ليست إلا متوسطا لسلاسل التغيرات الدورية ، و دراسة هذا النوع من التقلبات يعتبر بحق أهم مشاكل التحليل الاقتصادي الكلي .

3-5 مراحل الدورة الاقتصادية:

تتصف المجتمعات الاقتصادية الحديثة بخاصية التقلبات الدورية عبر الزمن ، إذ أن هناك سلاسل من تقلبات النشاط الاقتصادي في مجموعه خلال المائة و الخمسين سنة الأخيرة ، و بهذا المعنى يمكن القول بأنها كانت متكررة ، و ليس من الممكن أن نذكر شيئا على وجه الدقة و التحديد فيما يتعلق بتوقيتها أو حجمها ، إذ أن بعض الدورات كانت أكبر و أطول من غيرها و أن سلوكها كان غير متشابه في جميع الدورات ، و قليل من الدلائل التي يمكن القول أنها كانت مشتركة في جميع الدورات :

أولا: تكشف كل دورة عن تغيرات دورية في المستوى العام للأسعار، و لكن تغيرات أسعار الأسهم والسندات تحدث مبكرا قبل تغيرات أسعار الجملة و الإنتاج الكلي.

ثانيا : تحدث تغيرات في أسعار الجملة و الإنتاج مبكر قبل تغيرات الأجور و أسعار الفائدة .

ثالثا : تحدث تغيرات أسعار المواد الخام مبكرة قبل تغيرات أسعار السلع الأخرى .

رابعا : تتخلف أسعار التجزئة وراء أسعار الجملة .

و لكل دورة أربعة مراحل ، فإذا أخذنا المرحلة الأولى على أنها **مرحلة الانتعاش** فهنا يميل المستوى العام للأسعار إلى الثابت ، و لكن النشاط الاقتصادي في مجموعة يتزايد ببطء أيضا ، و يتم الوفاء بديون البنوك على نطاق واسع إبان هذه المرحلة ، وتتحرر الأصول المجمدة ، و ينخفض سعر الفائدة ، كما يتضاءل حجم المخزون من السلع ، فيهبط دون المستوى العادي و لذلك تنهال الطلبات على المنتجين لتعويض ما نفذ من المخزون من هذه السلع .

أما المرحلة الثانية فهي **مرحلة الرخاء** ، و تتكون من حركة تجميعية سريعة للأسعار و الإنتاج و الدخل والتوظف ، إذ يسجل الإنتاج الكلي زيادة مطردة و بمعدلات سريعة ، مما يكون له أثره الإيجابي على مستوى الدخل ، و بالتالي على مستوى التوظف ، أما المرحلة الثالثة و هي

مرحلة الهبوط أو الأزمة إذ تهبط الأسعار وتهتز ثقة رجال الأعمال في الوضع الاقتصادي و تطلب البنوك قروضها من العملاء ، و ترتفع أسعار الفائدة بشدة و تكشف الاستثمارات الجديدة عن هبوط شديد ، و في فترة قصيرة يهبط الإنتاج و تزداد البطالة ، وتتجمع أرصدة السلع في مخازن التجارة ، و لا تجد من سبيل لتصريفها في الأسواق .

أما الرابعة فهي **مرحلة الكساد** التي تتسم بانخفاض مستوى الأسعار ، و انتشار البطالة ، و تجمد الأرصدة النقدية ، و كساد التجارة و النشاط الاقتصادي في مجموع ، و بهذا الصدد يجب أن نؤكد بأن الدورة تكشف عن ارتفاع و انخفاض في الإنتاج الكلي ، منفصلا عن إنتاج سلع معينة أو مجموعة من السلع ، ذلك أنهه خلال حركة الإنتاج الكلي يكشف إنتاج السلع الرأسمالية وسلع الاستهلاك المعمرة عن انحرافات أكبر في مداها من انحرافات إنتاج السلع الأخرى .

ويرى " جوزيف شومبيتر " في تحليله لمراحل الدورة الاقتصادية أن ما هو جدير حقا بالاهتمام ، في حركة النشاط الاقتصادي أثناء الدورة الاقتصادية ، ليس الوصول بهذا النشاط إلى إحدى النهايتين القصوى أو الدنيا ، و إنما هي النقط التي تعكس المستوى العادي للنشاط الاقتصادي ، أو ما يسميه شومبيتر " نقاط التعادل " كما هو مبين في الشكل البياني الآتي :

الشكل 03 : نقاط التعادل لمستوى النشاط الاقتصادي أ ، ب ، ج

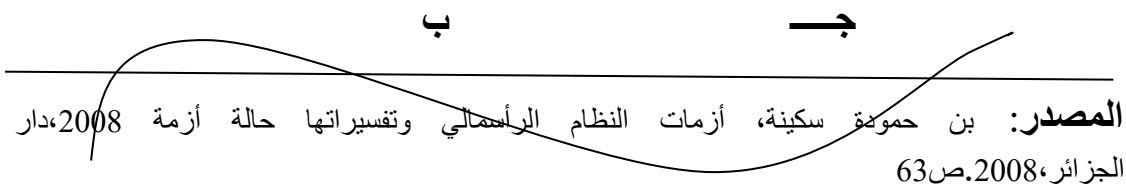

المصدر: بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.ص63

حسب الشكل السابق ، نجد أن المنحنى الذي ينحصر بين نقطتي التعادل أ ، ب ، يبين المقدار الذي يرتفع بموجبه مستوى النشاط الاقتصادي عن المستوى العادي لهذا النشاط ، و من الواضح أنه كلما زاد ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي إلى أعلى ، مبتعدا عن مستواه العادي ، عظم شأن القوى المتطلبة لإيقاف هذا الاتجاه التصاعدي ، و تمثل الفترة الزمنية الممتدة من أ إلى ب سنوات الرخاء في عمر الدورة الاقتصادية .

و على النقيض من ذلك ، فإن الجزء من المنحنى الذي ينحصر بين نقطتي التعادل ب ، ج بين المقدار الذي ينخفض بموجبه مستوى النشاط الاقتصادي عن المستوى العادي لهذا النشاط ، و كلما زاد انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي إلى أسفل ، مبتعدا عن مستواه العادي ، عظم شأن

القوى المتطلبة لإيقاف هذا الاتجاه التنازلي ، و تمثل الفتوة الزمنية الممتدة من ب إلى ج سنوات الكساد في عمر الدورة الاقتصادية ، و خلاصة أن تحليل " **شومبيتر** " لمراحل الدورة يتضمن فترتين هما : فترة الرخاء و فترة الكساد ، حيث يبتعد مستوى النشاط الاقتصادي ، في هاتين الفترتين ، عن نقط التعادل التي تمثل المستوى العادي لهذا النشاط ، إلا أن كل فترة منهما تتضمن مرحلتين متميزتين :فترة الرخاء تنقسم بدورها إلى مرحلتين :مرحلة الرخاء التي تمتد من نقطة التعادل أ إلى أعلى نقطة تمثل ذروة الرخاء في المنحنى الذي ينحصر بين نقطتي التعادل أ ، ب و مرحلة الأزمة التي تمتد من نقطة ذروة الرخاء إلى النقطة ب التي تمثل المستوى العادي للنشاط الاقتصادي .

كذلك فإن فترة الكساد تحت المستوى العادي للنشاط الاقتصادي تنقسم ، هي الأخرى إلى مرحلتين : مرحلة الكساد التي تمتد من النقطة ب حتى أدنى نقطة تمثل قاع الكساد في المنحنى الذي ينحصر بين نقطتين التعادل ب ، ج ، و مرحلة الانتعاش التي تمتد من نقطة قاع الكساد إلى النقطة ج التي تمثل المستوى العادي للنشاط الاقتصادي ، حسب الرسم الموالي :

الشكل 04 : مراحل فترة الكساد تحت المستوى العادي للنشاط الاقتصادي

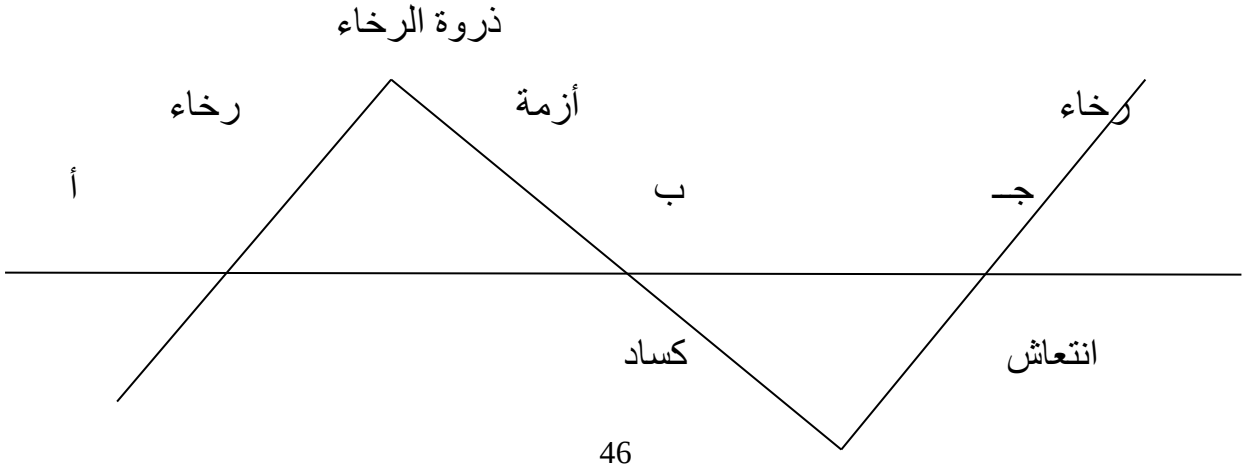

قاع الكساد

المصدر: بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.ص64

VI - المحاضرة السادسة: أنواع الدورات

6

-1 النقود ودورة جوغلار:

درس **هاوتري** الحقبة من 1815 – 1914 ، هي قبل شيء متسمة بنظام المعدنين الذهب و الفضة ، حتى 1876 في فرنسا ، ثم بنظام المعدن الواحد و هو الذهب ، في هذين النظامين ، تكون الأوراق المالية قابلة للاستبدال بالذهب أو بالفضة ، و هما في نظر **هاوتري** العنصر الرئيس الذي يأخذ باعتباره الخاصة الدورية للأزمات .

يبين المؤلف **ثلاث مراحل** : الازدهار ، الحاجز النقدي ، الركود .

-**فقرة 1 - الازدهار** : يعزى هذا الازدهار إلى المستوى المتدني لأسعار الفائدة ووفرة الرساميل ، يرتكز التحليل على سلوك التجار الذين يتمتعون بحس مرهف تجاه معدلات الفائدة أعلى مما هو عند المستثمرين ، يكفيهم انخفاض كبير في المعدلات للاندفاع في العمل ، يزيدون مخزوناتهم لأنها أقل كلفة مما هي في السابق .

ينشأ في ذلك عامل ذو شمولية : يتقدم التجار بطلبات جديدة إلى المؤسسات التي تقوم بزيادة الانتاج و تشغيل عمال إضافيين ، ثم بتوزيع مداخيل ، بذلك تتأثر نفقات المستهلكين و المستثمرين بشكل ملائم ، يحدث ارتفاع الأسعار عندما تتوصل بعض المؤسسات لبلوغ أقصى قدرتها الإنتاجية ، و نتيجة لمبيعاتهم ن فإن من مصلحة المتاجرين و قد قلت مخزوناتهم أن يقوموا بمشتريات مضاربة فيزيدون طلباتهم ، الازدهار سريع و ممول بالتسليف ويتصف بارتفاع الإنتاج كما بارتفاع الأسعار و عندئذ يصادق التوسع حاجزا نقديا .

-**فقرة 2 - الحاجز النقدي** : هو يحصل في وقت لا شك فيه .

يجري هاوتري تحليله على مستوى مصرف ، مجموعة مصارف للدولة ثم على عدة دول ، نفترض أن مصرفا زاد تسليفه بأسرع من منافسيه ، فهو سيشهد تسربات حقيقية خارج دائرته ، و بعد المقاصة ، انخفاضا في مخزونه من الذهب ، هذا يجعله ينخفض من تسليفاته ، هذا ما يقوم به لو أراد أن يحتفظ بحد أدنى من الفرق بين مخزونه و تعهداته المطلوبة منه ، لكن في الوقت ذاته ، تقوم مصارف تملك فوائض سائلة ، بزيادة تسليفاتها ، الحاجز النقدي يكون عائقا لنشاط مصرف دون أن تكون له انعكاسات على الاقتصاد .

نفترض الآن ، أن مجموع المصارف لدولة ترفع تسليفاتها على نحو أعلى مما هو في البلدان الأخرى ، فهذه الدولة تشهد توسعا نقديا و ارتفاعا في الأسعار ، بشكل أسرع مما هو في البلدان المجاورة لها ، وهو ما يخل بالميزان التجاري ، ينقص مخزون المصرف المركزي من الذهب ، فيتوجب عليه عندئذ أن يضع حدا للتسليف و بالتالي للنمو الاقتصادي و أن يجعل معدل الحسم عند مستوى رادع ، لكن في الخارج ، العكس هو المطبق ، زيادة التخزين بالذهب و يمكن أن يستمر الازدهار .

و هكذا نرى أنه فى نظام النقود المعدنية ، يتدخل الحاجز النقدي في سبيل تنظيم النشاط الاقتصادي لبلد بجعله متوافقا مع النشاط الاقتصادي الدولي .

لنفترض أن المصاريف المركزية لمختلف البلدان تنادت لتطبيق سياسة نقدية متماثلة مترجمة إلى تصعيد متشابه للتسليف المصرفي .

عندئذ تتلاشى مشاكل الميزان التجاري ، لكن الحاجز النقدي يبقى مع ذلك في الواقع ، إن النقود المصرفية المنشأة ، كتابية في الأساس ، كانت تدريجيا قد تحولت إلى أوراق مالية و نقود معدنية بناء على طلب الإجراء ، و هم عديدون و دخلهم في ازدياد ، ينقص احتياطي المصارف من الذهب و الفضة وتلجأ إلى الحسم في المصارف المركزية ، تزيد الأوراق المالية المتداولة و تصبح القابلية للتحويل مهددة ، ويترتب عندئذ على المصارف المركزية أن تختصر قانونيا التسليفات ، و تقوم بذلك منذ أن تصبح عند مستوى سقف إصدار الأوراق المالية كيفما كانت الأشكال (مبدأ " المبدأ النقدي " في بريطانيا ، نسبة دنيا بين النقود المعدنية و الأوراق المالية ، أو سقف الإصدار في فرنسا للأوراق المالية) .

تعني زيادة معدل الحسم نهاية الازدهار ، ازدهار مدته هي الدالة على اختلال عرضي بين طلب التسليف الأساسي للمتاجرين و امتصاص النقود المعدنية بواسطة الإجراء .

-**فقرة 3 – الركود** : يحدث الركود عندما ترفع المصارف سعر التسليف ، يخفف التجار مخزوناتهم من أجل تخفيض أعبائهم المالية ، ينقصون طلباتهم للصناعة فيتدنى الإنتاج و بالتالي المداخيل الموزعة من أصحاب المشاريع ، و هكذا تنخفض نفقات الاستهلاك و الاستثمار ، و تهبط الأسعار مما يزيد في تحفظ التجار بالاحتفاظ بالمخزونات ، بمقدار التراجع في مبيعاتهم .

و الركود كالازدهار هو شمولي ، و هو يتميز بارتفاع نسبة البطالة و تدني الأجور ، تبدأ بالتدريج عودة النقود التي بحوزة الجمهور إلى المصارف ، تزيد احتياطياتها من النقود المعدنية و ينتهي بعضها إلى اعتبار أن في صناديقها فيضا فتعمد إلى تخفيف معدلات الفائدة ، و هكذا تبدأ دورة جديدة .

خلاصة :

أخيرا ، بالنسبة **لهاوتري** ، تقع مسؤولية المراحل الاقتصادية في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، على أنظمة النقود المعدنية ، كان إلغاء نظام معيار الذهب إلغاء نهائيا أثناء أزمة 1929 قد سمح برفع هذا الضغط النقدي ، ذلك بلا ريب التفسير الوافي لوجود دورات جوغلار قبل مرحلة 1929- 1936 وزوالها بعد ذلك .

2-6 الابتكار وحركات كونتدراتييف:

كان شومبيتر هو الذي عرض تفسيرا لدورات طويلة ، كما للدورات الأخرى مؤكدا على التركيز في تسلسل الأحداث زمنيا و قطعيا للابتكارات .

سنعرض تحليله قبل أن ندرس الجهود الحالية التي تندرج في المفهوم الشومبيتري .

-فقرة 1 – دور التجديد في تفسير الدورات الطويلة :

الابتكار في نظر شومبيتر هو مصدر الرخاء لكن كذلك لصعوبات لأجل ، فهو يفسر الركود كما والازدهار ، إذن الدورات الاقتصادية و الطويلة منها بوجه خاص .

-أ- الابتكار كمصدر التجديد للرخاء :

ينتج الابتكار من إدخال الاختراع في المؤسسة ، بشكل تجهيزات جديدة و تركيبات انتاجية جديدة ، لهذا التمييز بين اختراعات جديدة و ابتكارات في نظر شومبيتر أهمية

كبرى ، فالأولى يمكن أن تكون في الواقع موزعة توزيعا متعادلا في الزمان ، في حين أن الثانية ليست كذلك ، فهي عرضة لأن تكون مجموعات زمنيا و قطاعيا .

فما هي الأسباب ؟ يتعرض الابتكار لبعض العقبات و المخاطر ، إذ قد يقوم به بعض المنظمين ، "نعتبر أن القدرة على الأخذ برأس حركة كأنها جزء من الأهلية لوظيفة منظم " هذا ما يؤكده شومبيتر بهذا الصدد ، يصبحون بعدئذ مقلدين : " يسهل ظهور أحد أو بعض المنظمين ظهور آخرين (...)أكثر عددا دائما " ، يكمن سبب الازدهار في هذه الدينامية الحقيقية للمجموعة ، نلاحظ زيادة كثيفة في طلب وسائل الانتاج .

هذا هو الازدهار المتميز في نفس الوقت بـ :

-ارتفاع أسعار الإنتاج ، فعرضها هو نسبيا غير مرن في الحال .

- ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك : تنتقل القوة الشرائية الإضافية التي هي عند المنظمين ، بفضل التسليف المصرفي ، إلى العمال المستخدمين الجدد و ذلك جزئيا .
- تراجع البطالة .

خلال هذه المرحلة ، يمكن لبنية الإنتاج في الاقتصاد أن تتحول على حساب سلع الاستهلاك لصالح السلع الوسيطة التي يقدم صنعها مردودا أفضل ، تحدث هذه الظاهرة التي توسع في تحليلها هايك من افتراض الاستخدام الكامل للموارد الذي يمنع في الأجل القصير الإنتاج الكلي .

-ب – الابتكار كمصدر للصعوبات لأجل: الركود:

يرى شومبيتر ، على غرار جوغلار ، " أن السبب الوحيد للركود هو الازدهار " إذن سنرى أن الابتكار هو في الأساس تفسير الركود ، عبر تأثير قاطع بين المنظمين من جهة و المنتجات من جهة ثانية.

أثناء الازدهار ، تكون أعداد المجددين وافرة في حين يشهد السوق فقرا في المنتجات ، ثم تنقلب الحالة تدريجيا : يزداد عرض السلع بعد بلوغ استثمارات جديدة مرحلة الكمال ، في المقابل يبدأ عدد المنظمين بالتناقص لأن الازدهار يجعل الحساب الاقتصادي غير ثابت كما كان في السابق بسبب العفاء السريع للآليات ، ارتفاع الأسعار ، الفائدة و الأجور ، و هكذا نجد في نفس الوقت ، انخفاضا لسعر المنتجات التي أصبحت متوفرة بكثرة ، و انكماشا مرده قيام المنظمين بتسديد ديونهم المعقودة أساسا .

يرجع الركود في نظر شومبيتر ، جزئيا إلى عوامل بشرية ، " كلما وصلت الحالة للتعقيد أكثر كلما قل عدد الذين يستطيعون احتوائها " هذا ما يقوله ج . وولف ، و عندما ينجح المنظمون المجددون في مؤسستهم ، تبدأ دورة جديدة .

- ج – الابتكار و تفسير الدورات الطويلة : يسمح الابتكار ، وفقا لشومبيتر ، بتفسير الكثير من الحركات الدورية ، و خاصة دورات جوغلار كوندراتييف ، و ذلك لأن " مراحل حمل و امتصاص الابتكارات بالنظام الاقتصادي لا تصبح عامة متساوية كلها بالنسبة لتلك المباشرة في كل مرحلة " .

إذن ، يعتمد شومبيتر إلى تعداد الابتكارات الكبرى ، تلك التي ستؤثر بشكل كبير و دائم ، هي التي تميز المرحلة العليا للحركات الطويلة .

بالنسبة للحركة الدورية الأولى لكوندراتييف ، الابتكار الأكبر هو إدخال الآلة البخارية التي حولت المشغل الحرفي إلى مصنع ووفرت تطوير صناعة النسيج كما الصناعة المعدنية ، تلك كانت مداميك الثورة الصناعية الأولى .

" عصر البخار و الفولاذ " ذلك هو أساس الحركة الدورية الثانية لكونذراتييف المتسمة بمد الخطوط الحديدية في العالم .

أخيرا ترتكز مرحلة الرخاء للحركة الدورية الثالثة لكوندراتييف ، في نظر شومبيتر ، على اكتشافين : الكهرباء و السيارة – و نتائجهما العديدة : مراكز مائية و كهربائية ، إنتاج النفط ، الانشاءات الكيميائية الثقيلة خاصة .

خلاصة :

إن تحليل **شومبيتر** ، بالرغم من فتنته ، يتضمن في نظرنا غموضا نظريا ، ما هو العامل المسيطر الذي يفسر الانتقال من الازدهار إلى الركود ؟ هل هو عدم كفاية عدد المنظمين المبتكرين أو الابتكارات ؟ هل ترجع الصفة الدورية للنشاط الاقتصادي في نظر شومبيتر ، إلى اعتبارات تقنية (و عندئذ لا يكون كذلك) ؟

يركز الذين يأخذون بآراء شومبيتر ، على ردود الاكتشافات التقنية ، كان على هؤلاء في مثل هذه الظروف أن يبينوا بأنها إحصائيا مجمعة في بداية المراحل الصاعدة للحركات الكوندراتييفية ، أو أن يتخلوا عن فكرة تكرار الدورات الطويلة .

يبدي الاقتصاديون الآخرون عادة ، تشكيكا متسامحا تجاه هذا التحليل ، استنادا إلى الشخصية القوية لصاحبه .

إن أعمال شومبيتر عن الدورة الاقتصادية ، و هي أولا ضحية منافسة " النظرية العامة " ثم التعلق بأنماط النمو، قد عادت للاستعمال في السبعينات و الثمانينات .

- فقرة 2 – التجديد الحالي لتحليل شومبيتر للدورات الطويلة :

العودة إلى كوندراتييف هي بشكل خاص عودة إلى شومبيتر ، حدث ذلك في نهاية السبعينات عندما وعى كل واحد طول مدة الأزمة ، كنوع مرحلة متصاعد لدورة كوندراتييفية رابعة ، يتضمن تحليل شومبيتر للدورات الطويلة امتدادات عديدة إحصائية بمقدار ما هي تصورية .

-أ – الامتداد الإحصائي :

و هو يتعلق بالدورات و الاكتشافات ، بذل قان دوين و هو اقتصادي هولندي ، جهده في سبيل توضيح دورات كوندراتييفية كمية انطلاقا من دراسة إحصائية صناعية عالمية ، تواريخ هذه الدورات هي من 1845 إلى 1892 و من 1892 إلى 1948 و هي تقابل دورتي كوندراتييف الثانية و الثالثة للأسعار المحددة تاريخها بسنة 1925 ، و يعتقد هذا الاقتصادي كذلك بوجود دورة كوندراتييفية رابعة محتملة من 1948 إلى 1973 .

أما الاقتصادي الألماني منش ، فقد درس بين 1975 و 1980 الابتكارات الجديدة " الرئيسية " ليبين أنها كانت مرتبطة بالدورات الطويلة .

يعتبر الابتكار رئيسيا عندما يجر معه ظهور خدمات و سلع جديدة ، و يتطلب تشغيل استثمارات جديدة تعطي أرباحا ، و يتيح فتح المجال أمام التشغيل الواسع يتميز مثل هذا الابتكار – كما هي حال السيارة أو الناظم أللآلي – التجديدات المحسنة .

تتركز الابتكارات الجديدة بالنسبة لمنش حوالي 1770 ، 1825 ، 1885 و 1935 ، أي في نهاية المراحل الطويلة لركود النشاط الاقتصادي ، و هو ما يدعم تحليل شومبيتر و يجعل ج . راي يستنتج أن " التاريخ الاقتصادي يقدم براهين كافية تسمح بتوضيح الأهمية الاقتصادية – في الدورات الاقتصادية و غيرها – للابتكار".

فوق ذلك ، يطرح تحديد هذه الابتكارات نوعين من المشاكل مثارة من الذين يبقون مشككين أمام مثل هذه التحاليل ، أولا ، أن اختيار هذه الاكتشافات له بالتأكيد صفة عشوائية فيما يتعدى بعض الحالات الظاهرة ، كذلك و بصورة خاصة ، من الصعب تحديد تواريخها ، نأخذ مثلا بسيطا هو اكتشاف الآلة البخارية ، فهي ككل منتج جديد ، كانت محلا لتحسينات متتالية ، حتى إن اسم المكتشف و تاريخ الاكتشاف أصبحا تقريبا من النوادر ، من جهة ثانية ، لم يكن إدخالها في

المؤسسة مباشرا ، يشير كارون ، و هو مؤرخ إنه في فرنسا 1860 – 1865 " دخل المصنع ، استمر عنصر العمل يمارس دورا أوليا (...) إلى جانب ثغرات موضعية لتقنيات متقدمة ، قائمة على استخدام البخار و الآلة ، و يبقى معظم باقي النشاطات مرتبطا بالطاقة المائية أو الحيوانية و بادرة الإنسان " .

من المستحسن كما نرى ، أن نعتبر أن الآلة البخارية كانت في الأساس أول حركة كوندراتييفية على الأقل في فرنسا ، كذلك تستعين الدراسات بالسيارة في تفسير المرحلة المتصاعدة الثالثة أو الرابعة عند كوندراتييف ، الناتج الإحصائي لأعمال شومبيتر تبقى في نظرنا ذات فائدة محدودة بينما خلاف ذلك هي النتائج التصورية .

-ب – الامتدادات التصورية:

و هي تتميز قل كل شيء بالعودة للعبارة الأساسية " موجات طويلة " المفضلة على " الدورات " ، ينتج هذا الاختيار عن ترك مفهومي دورية الأزمات و آلية الانقلابات الظرفية ، الأولى لأنه من الصعب إسنادها إحصائيا ، و الثانية لأنها لها مظهرا آليا مبسطا ، الموجة الطويلة هي تعاقب بين مراحل توسع و انكفاء دائمين للنشاط الاقتصادي .

يشكل تعليل هذه الموجات الطويلة نوعا من الهرم من طبقات ثلاث قابلة للانفصال.

-قاعدته مؤلفة من " جذور تقنية اقتصادية " كما سماها الاقتصادي البريطاني فريمان ، و بيريز ، و الجذور التقنية الاقتصادية هي نموذج إنتاج مطبق في المؤسسات ، يقوم هذا النمط على عنصر أو مجموعة عناصر أساسية بأسعار منخفضة أو بنقص سريع ، وافرة و مستخدمة في العديد من القطاعات ، العمل والقطن، الفحم و النقل البخاري ، الفولاذ ، النفط ، تصبح كلها عناصر الإنتاج العائدة لأصل المراحل المتصاعدة للحركات الدورية الأربع عند كوندراتييف ، تقابلها قطاعات محركة – صناعة النسيج ، سكك الحديد ، التعدين ، السيارة و البتروكمياء – تقوم عليها الأرباح و النمو الاقتصادي يشكل مجموعة متعارضة مع الابتكارات الأساسية المعزولة لمنش .

-مركز الهرم مؤلف من الإطار الاجتماعي – المؤسسي ، أي من طرف مسيطرة لتنظيم الإنتاج و العمل اللذين تتابعا ، كما بين ذلك بيريز و الراديكالي الأمريكي باولس ، يشهد على ذلك الإشراف على العمل و تجزئة المهام في المؤسسة الصغيرة ، نظام العمل المسلسل ، التأليه و تأليف الجماعات شبه المستقلة بشكل آلي في المؤسسة الكبرى كما في الشركة المتعددة الجنسية .

مثل هذه الاهتمامات هي بعيدة بالتأكيد عن فكر شومبيتر .

-يمكن لقمته أن تكون أخيرا طريقة تنظيم النظام : على التوالي غياب التنظيم المقصود ، و هو من فعل السوق ، ثم التنظيم بواسطة الدول – الأمم ، و حاليا محاولة التنظيم على المستوى العالمي ، التأثير الماركسي هنا واضح .

في هذا المنظور ، تكون الدورات المختلفة مقابلة لعدد من النماذج التقنية الاقتصادية مضافة اليها أشكال تنظيم اجتماعي .

تظهر نتيجة النموذج المسيطر المميز لمرحلة ازدهار ، تدريجيا على شكل أرباح إنتاجية ، ربح نمو ، و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الرئيسية أو إلى نفاذها إلى تدني فاعلية أنماط التنظيم و طرق ضبط الإنتاج إلى إحجام اليد العاملة عن بعض أشكال العمل ، على سبيل المثال ، يمكن للشركات العملاقة أن تلاقي معوقا في العالم حيث يغدو الشيء غير الأكيد أساسا ، العمل المتسلسل هو أقل قبولا من العمال الصغار في السن مما كان في الخمسينات ، الضبط الدولي – و خاصة رقابة الصرف – هو عادة غير ناجح يترافق مع الشركات المتعددة الجنسيات .

خلال مرحلة الركود ، المعتبرة كفترة عبور بين نمطين مسيطرين ، ينشأ نمط متطور تدريجيا داخل الأول ، مع الأخذ بالاعتبار مزاياه بمقاييس الإنتاجية ، الربح ، النمو ، نجاحه يترافق مع عودة الرخاء .

لنطبق هذه المبادئ على الأزمة الاقتصادية الحالية : يصبح النمط التقني الاقتصادي القديم قائما على النفط الذي ارتفع سعره بالفعل ، و النمط الجديد الذي هو في طور التكوين يصبح مؤلفا من الإلكترونيك الجزئي والإعلام ، يصبح مسيطرا عام 1990 ، يرافقه تعديل في حجم المؤسسات ، باتجاه تكاثر المؤسسات الصغيرة " الشديدة السمرة " و ذات المرونة الكبيرة .

الخلاصة:

يتجاوز تحليل الدورات الطويلة بمعايير الأنماط التقنية الاقتصادية بعض الإبهام في التفسير العائد لشومبيتر ، خاصة أن التقدم التقني فيه لا يعتبر مسارا مستقلا عن التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي ، هناك الفائدة الأساسية، بالإضافة أن تأثير هذه الأعمال يستحق كما يذكر بواييه R.Boyer أن يربط دراسة النمو بدراسة الأزمة.

ربما كان اختيار العناصر الرئيسية المستخدمة باعثا لنفس النموذج النقدي الذي لشومبيتر بخصوص الابتكارات، و هذه في نظرنا هي حدودها .

إن أفكار شومبيتر هي كذلك حية ، و هي مسيرة حاليا باقتصاديين راديكاليين و ماركسيين .

مع ذلك توجد عناصر قربى : إذ كانت مسألة شومبيتر هي أساسا مختلفة عن الطريقة الماركسية ، فإن آراءه عن مستقبل الرأسمالية ، كما هي واردة في " رأسمالية اشتراكية و ديمقراطية " لها بعض الشبه ، يذكر ساموبلسن بهذا الصدد ليونتييف ، مخلصا و حكما في جدول عام 1929 بين سويزي و شومبيتر " إلى يساري ، سويزي الذي ينحاز إلى تحليل ماركس و لينين ، و يستخرج منها أن المريض يموت متآكلا بالسرطان و لا فائدة ترجى من أية عملية جراحية : مصيره محتم ، إلى يمين شومبيتر كذلك (...) يوافق على أن المريض يموت (...) لكن بنظره ، من التهاب نفسي جسدي فالمريض لا يتألم من السرطان ، لكن من عصاب نفسي ، فبرتابة نفسية يكون قد أضاع رغبته في الحياة " .

تختلف الفكرة في نظريات دورة الأعمال الأمريكية .

3-6 دورة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية الثانية منذ الحرب العالمية الثانية:

دورات الأعمال حسب تعريف بيرنز و ميتشل سنة 1946 " نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدول التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة " ، و قد عوينت هذه الدورات في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية ، هي مطابقة بطريقة ما لدورات جوغلار بالرغم من الاختلافات في الطبيعة في كل منها .

سنبين مميزات هذه الدورات منذ الحرب العالمية الثانية و نمر على التحليل الذي قدمه " المركز الوطني الأمريكي للبحث الاقتصادي " .

-فقرة 1 – مميزات دورات الأعمال:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، ثماني دورات ، تشمل كل واحدة منها على فترة ازدهار للنشاط الاقتصادي في معظم القطاعات ، تأتي من بعدها فترة ركود (أو انكماش) عامة ثم توسع يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة ، امتداد و اتساع كل ركود هما بمقياس ما بين قمة الدورة (أو نقطة العودة العليا) و أسفل الدورة (أو نقطة العودة الدنيا) كما يظهران من فحص مختلف المؤشرات : الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ، الإنتاج الصناعي ... أخيرا ، يمكن أن تشتمل مرحلة التوسع أو لا تشتمل على " رواج " فترة يتزايد فيها الطلب الكلي بأسرع من منحدر النمو الأمثل و يؤدي بالاقتصاد إلى منتهى القدرات الإنتاجية ، أي إلى حالة التوتر الاقتصادي . على امتداد الفترة موضوع البحث ، كان كل ركود من الخمسة العائدة للأعوام 1948 ، 1953 ، 1957 ، 1973 و 1980 مسبوقا مباشرة برواج ، هناك ثلاثة – 1960

، 1969 ، 1981 – بدون رواج ، و أخيرا رواج (من 1964 حتى 1966) لم يتحول مباشرة إلى ركود .

يمكن تلخيص تعاقب مراحل التوسع و الانكماش على النحو التالي :

- **أولا** : لم تأخذ فترة " السنوات الثلاثين المجيدة " في الولايات المتحدة الأمريكية شكل الثلاثين سنة لنمو غير منقطع ، يمكن الكشف عن وجود خمس مرات ركود ، لكن المراحل لم تكن بطول و اتساع مراحل التوسع المقابلة لها : 10 أشهر مقابل 50 شهرا ، إنخفاض الناتج الداخلي الاجمالي 1.4 % في المتوسط مقابل 14 % ارتفاع . **ثانيا** : طول مدة الدورات هو أساسا متغير (من 28 شهرا لكامل الدورة المتكررة لكن إلى 117 شهرا للخامسة ، أي من سنتين ونصف إلى عشر سنوات تقريبا) . هذا يدل على الميزة الأساسية لدورات الأعمال : هذه الدورات المتكررة لكن بدون انتظام ، لا تشبه لا دورات **جوغلار** و لا دورات **كيتشن .**

-**أخيرا :** إن فترة التوسع الأطول و الأشد ، حدثت من 1961 إلى 1969 ، كانت الستينات بسنواتها العشرة فترة رخاء ، الركودان الأكثر اتساعا و اشتدادا يقعان من 1973 إلى 1975 ،و 1981 إلى 1982 ، أي أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية ، وصل انخفاض الإنتاج الصناعي في الفترة الأولى 15 % و في الثانية 8 % ، و هي أرقام أقل بكثير من الرقم العائد لسنة 1929 : - 48 % ، هذا الركود الجديد لا يقل حقيقة و يلتقي مع ما هو عائد لعامي 1960 و 1969 ، المصطنع نوعا ما : فانخفاض الناتج الوطني الإجمالي لا يتعدى مع ذلك 0.1 %، الدراسات العلمية لدورات الأعمال و تحليلها عادت وانتعشت . يبين الجدول التالي دورات الأعمال الأمريكية :

الجدول 1 : دورة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية

ركود			أزمة		توسع				
(المدى % من الناتج الوطني الخام)	المدة بالأشهر	تواريخ	أسباب خارجية كبرى	تاريخ قمة الدورة	أسباب ازدهار محتمل	(المدى % من الناتج الوطني الخام الحقيقي)	المدة بالأشهر	تواريخ	
-1.40%	11	11-1948 إلى	نهاية اقتصاد الحر (إعادة تنظيم	11-1948	زيادة استهلاك السلع		37	10-1945 إلى	1

		10-1949	الموازنة الفدرالية)		المعمرة			11-1948	
-2.60%	10	7-1953 إلى 5-1954		7-1953	حرب كوريا	+27.2%	45	10-1949 إلى 7-1953	2
-2.70%	8	8-1957 إلى 4-1958		8-1957	زيادة الاستثمارات و استهلاك السيارات	+13.2%	40	5-1954 إلى 8-1957	3
-0.10%	10	4-1960 إلى 2-1961	محاولة إيجاد توازن الموازنة الفدرالية، اضراب في التعدي	4-1960		+10.2%	24	4-1958 إلى 4-1960	4
-0.10%	11	12-1969 إلى 11-1970	إضراب في قطاع صناعة السيارات	12-1969	حرب فيتنام (ازدهار 1964-1966)	+47.2%	106	2-1960 إلى 12-1969	5
-4.90%	16	11-1973 إلى 3-1975	أول صدمة نفطية محصول سيئ جدا	11-1973	زيادة الطلب العالمي سياسة عالمية متساهلة	+16.7%	36	11-1970 إلى 11-1973	6
-2.20%	6	1-1980 إلى 7-1980	ثاني صدمة نفطية سياسة جديدة (قمعية)لـFED	1-1980	زيادة استهلاك السلع المعمرة	+24.3%	58	3 - 1975 إلى 1-1980	7
-3%	16	7-1981 إلى 11-1982	سياسة نقدية و ضريبية قمعية	7-1981		+4.2%	12	7-1980 إلى 7-1981	8
					زيادة السياسة الاسكانية و الموازنة			11-1982 إلى (؟)	9

المصدر : غوردون – دورة الأعمال الأمريكية – شيكاغو NBER 1986 ، ص 43 حتى 49 .

- فقرة 2 – أهو تحليل الدورات أو تحليل لدورة ؟ :

دورات الأعمال هي متكررة لكنها غير دورية كما سبق و أشرنا ، هي غير منتظمة و بشكل أكبر مما هي دورات جوغلار ، إن تعديل نوع الدورات يغير في نفس الوقت تفسيرها ، يصبح متعذرا الاستعانة بآليات عمل جد داخلية كالتركيبة مضاعف – معجل ، التي تميز مذبذب ساموبلسن أو الاستعانة بمفهوم الحاجز النقدي الذي به يصطدم التوسع بشكل آلي .

لهذا السبب ، يستعين المركز الوطني للبحث الاقتصادي بالتمييز الذي وضعه سنة 1933 راغنار فريش بين دوافع و آليات انتشار الدورات ، الحوافز هي الأسباب الخارجية أو الذاتية المصدر ، آليات الانتشار هي دائما داخلية ، فهي تزيد التقلبات حدة أو تخفف منها .

بفضل الباحثون بشكل واضح، في دراستهم، الدوافع أو الحوافز، يمكن أن تكون هذه تماما غير منتظمة وذات أهمية مختلفة و هو ما يسمح في نفس الوقت بتفسير عدم انتظام الدورات و اتساعها الكبير أو القليل.

أية حوافز ؟ يميز إكستين و سيني ، مستخدمين نموذجا مصطنعا لاقتصاد قياسي للاقتصاد الأمريكي ، بين فئتين من الصدمات الخارجية التي كما قالا ولدت " حيزا كبيرا في اتساع الدورات " بين 1945 و 1982 ، مفسرين الركود (التوسع هو معتبر كأنه الوضع الطبيعي للاقتصاد الأمريكي بفضل التقدم التقني و نمو عوامل الإنتاج) .

- آثار الصدمات على العرض : اضطراب عامي 1960 و 1969 ، محصول سيء عام 1973 ، الصدمة النفطية عام 1973 و كذلك عام 1980 ، هذا عدا عن الحروب في هذه الاثناء .

- **آثار الصدمات على الطلب** : الركود الدولي من 1973 حتى 1981 ، انكفاء السياسة النقدية في عامي 1980 و 1981 ، خاصية التقييد لسياسة الموازنة المحددة 1948 ، 1960 و 1981 .

إلى الدوافع الخارجية هذه ، يضاف دافع داخلي رئيسي : أزمة التسليف (التسليف المتقصف) الذي نلاحظه قبل كل ركود منذ بداية الخمسينات ، المسار هو التالي : تتميز نهاية كل فترة توسع بزيادة كبيرة في طلب الاعتمادات المخصصة لتمويل نفقات الاستهلاك و الاستثمار ، المتسارعة مع التوقعات التضخمية ، و لا يتطابق عرض التسليف مع الطلب و تقوم السلطات النقدية الأمريكية بجهد في سبيل محاربة التضخم بتقييدها في السوق المفتوح ، تموين المصارف بالعملة الرسمية ، و هكذا تنقص سيولة المصارف ، و يصبح التسليف مقننا ، يتضاعف سعر الفائدة و تبدأ ردة الفعل عند الأسر و المؤسسات ، تخفض الأسر نفقاتها للسلع المعمرة و للسكن ، و تضع المؤسسات خططها للتخفيض ، فتوقف تشغيل العمال ، و تخفف مخزوناتها و بالتالي انتاجها ، هذا هو الركود .

على العكس ، خلال هذا الوقت ، نشاهد استعادة للتنظيم المالي : تستعيد المؤسسات التوازن بين مبيعاتها من جهة ، مستوى مخزوناتها و موجوداتها من جهة ثانية ، تتخلص من ديونها ، تتزايد أموالها و هذا ما يسهل و يهيئ الانتعاش الاقتصادي ، بالنسبة لخبراء المكتب

الوطني للبحث الاقتصادي ، " انقصاف التسليف " هو في صلب آلية دورات الأعمال ، كنوع من حواجز نقدية حديثة .

تفسر كل هذه الحوافز حوالي ثلث اتساع الدورات بين 1945 و 1982 ، و يرجع ثلث آخر إلى آليات التوسع (و يبقى الثلث الأخير غير مبين) أي إلى تفاعل الوحدات تجاه تطور الوضع الاقتصادي ، مثلا : ردة فعل الأسر على التضخم هي نابعة من توقعاتها ، تحدد مطالب أجر ، نفقات ، ... و يتوقف نمط استثمار المؤسسات على الفارق بين مخزونها من رأس المال المطلوب و رأس المال الفعلي ، كل هذه التأثيرات وردات الفعل السريعة أو المتأخرة ، و كذلك الاختلال بين تغيرات المجمعات الاقتصادية الرئيسية ، تزيد أو على العكس تحد من الدورة .

خلاصة البند :

مع تفسيرات دورة الأعمال الأمريكية ، برز تمييز رئيسي : إنه يسمح بالتفريق بين الحوافز الخارجية عادة (لو استثنينا أزمة التسليف) لآليات الانتشار ، الذاتية دائما ، تشمل كل دورة على عناصر مشتركة مع الدورات الأخرى ، أزمة التسليف مثلا ، و كذلك على الأسباب الأصلية ، بعدها التركيز على التحليل العام هو أقل مما هو على التحاليل النوعية الخاصة بكل دورة ، هذا يعني تحول هادئ و خطير للنظرية التقليدية للدورات الاقتصادية، و لكن مع بقاء روح الفكرة المستمدة من الاعتقاد الديني " البقرات العجاف " و " البقرات السمان"، بأن نظرية الدورة يبدو أنها مستمدة من نظام طبيعي سام و نفحة الهية راقبه وتحميه ، و هو مطمئن (أي هذا النظام) وقت الأزمة ، لأنه يتيح توسم عودة الرخاء ، يطغى سحره على غموضه .

يهتم المنظرون للأزمات الاقتصادية، الذين ندرسهم، بفهم حقيقة عمل الرأسمالية و إبراز قوانينها.

VII - المحاضرة السابعة: تفسير الكينزي للدورة الاقتصادية

جاء كينز لكي يسعف النظام الرأسمالي من أزمة الكساد الكبير ، فما هي تحليلات الكلاسيك للأزمة أولا ، و ما هو محتوى نظرية كينز و ما هي تفسيراته للدورة الاقتصادية ثانيا ، هذا ما سوف نحاول دراسته في النقاط الموالية .

1-7 كينز و الكلاسيك :

بدأ كينز دراسته في " النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود " بعرض النظرية الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي الكلي في صورة مبسطة و منطقية و كاملة ، ثم سرد ما يؤخذ عليها من عيوب .

و استنادا إلى الفكر الكلاسيكي حول " القانون الكلاسيكي للأسواق " و مفاده أن " العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من مستويات التشغيل و الدخل " ، فطالما أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، فإن التوسع في إنتاج و عرض البضائع في الوقت نفسه ، توسعا آنيا و حتميا في الطلب عليها .

و من الواضح أن النقود في ظل هذه المفاهيم ، لا تعدو أن تكون " عربة لنقل القيم " أي كأداة للاكتناز أومستودع للقيم و هو ما يؤكد مبدأ " حياد النقود " و الذي يقوم على استبعاد فكرة الاكتناز و يتطلب نظرية عينية للادخار ، و بذلك انتهت النظرية الكلاسيكية إلى أن الطلب مفعول تابع للعرض ، و أن الطلب لا يثير أدنى إشكال ، ذلك أنه دائما مقدار كاف ، و بناء على هذا فإن العرض هو المتغير المستقل ، و مشكلته تحل تلقائيا ، و العرض يتجه تلقائيا و بفعل مرونة حركات الأجور ، إلى تحقيق وضع توازن التشغيل الكامل ، لقد خلص الكلاسيكيون إلى استبعاد إمكان قيام أزمات إفراط الإنتاج العامة ، و إلى إقرار التوازن الاقتصادي التلقائي بفضل القوى الخفية التلقائية الكامنة في النظام و بالتالي رفض التدخل الحكومي في حركة و مجريات النشاط الاقتصادي و انتهى الفكر الكلاسيكي إلى تجميد نظام الحرية الاقتصادية كأفضل نظام يحقق للبشرية الخير والرفاهية .

عكس هذا المنطق ، و على النقيض منه ، جاء " كينز " ليخلص إلى أن النظام الرأسمالي قابل لأن يظل لفترة طويلة في حالة من العمالة أقل من مستوى العمالة الكاملة ، دون أن تقوم داخله اتجاه ملموس نحو الانتعاش أونحو الانهيار التام بل أنه انتهى من واقع المعلومات التي

تمده بها الخبرة ، إلى أن توازن التشغيل الكامل ، بل والوضع القريب منه ، هي حالات نادرة الحدوث و قصيرة الأجل .

7-4 محتوى نظرية كينز :

تقوم " نظرية كينز " على دراسة الطلب و الطلب الفعال تحديدا فما هو هذا الطلب ، و ما هي العناصر التي يتكون منها ، نحاول دراسة هذين الجنبين اللذين يؤلفان جوهر أو محتوى النظرية العامة لكينز ، كما يلي :

أولا : مفهوم الطلب الفعال :

توصل " كينز " إلى نتائج معاكسة للفكر الكلاسيكي عند تقديم نظريته في (الطلب الفعال) ، حيث وجد أن الطلب و الطلب الفعال بالذات هو الذي يحدد كلا من مستوى التشغيل و الإنتاج و الدخل القومي ، وحسب كينز فإن المنظمين يتوقعون عند بدء كل فكرة إنتاجية جديدة ماذا سيكون عليه الطلب الكلي ، على أنهم لا يهدفون من عملية التوقع هذه أن يقوموا بإشباع كل الطلب ، أي أنهم لا يفكرون في أن يكون حجم إنتاجهم مساويا لهذا الطلب الكلي و لكنهم يوجهون إنتاجهم إلى إشباع جزء فقط من هذا الطلب لا جميعه ، وهو ذلك الجزء الذي يحقق لهم أقصى ربح ممكن و لما كان هذا الجزء من الطلب الكلي الذي يحقق أكبر ربح ممكن هو الذي يحرك عجلة الإنتاج ، و بالتالي تكون له الفعالية ، و الصلاحية في تحديد مستوى التشغيل ، فإن هذا الجزء من الطلب الكلي ، و دون جميع هذا الطلب ، هو كما يقول كينز الطلب الفعال ، أو المؤثر في شؤون العملية الإنتاجية و مجريات النشاط الاقتصادي في أية جماعة إنسانية معاصرة ، و الجدير بالذكر أن الطلب الفعال يشير إلى جملة من الحقائق نذكرها كالآتي :

1) **أن الطلب الفعال** حقيقة متوقعة ، أي أنه كمية من كميات (الحساب المتقدم أو السابق) ، و من هنا يتضح الفرق بين مفهوم (الدخل) و اصطلاح (الطلب الفعال) ، فالطلب الفعال إذن لا يقابل الدخل المحقق فعلا ، بل يقابل الدخل المتوقع ، و الذي يعتبر توقعه هو الباعث على الإنتاج .

2) **أن الطلب الفعال** هو الذي يحدد مستويات التشغيل و الإنتاج و الدخل القومي ، و نظر " كينز " إلى هذا الطلب بوصفه المتغير الأساسي المستقل بينما جعل من الإنتاج و التشغيل و الدخل متغيرات تابعة وبذلك أصبح الطلب الفعال أداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي ، بل و أداة بالغة الأهمية من أدوات السياسة الاقتصادية و المالية .

3) **يكتسب الطلب الفعال** صفة المتغير الأساسي المستقل في الفكر الكينزي لاعتماده و توقفه على ثلاثة متغيرات مستقلة أساسية و هي :

أ – الميل للاستهلاك .

ب – الكفاية الحدية لرأس المال .

ج – سعر الفائدة .

4) أن الطلب الفعال يشمل كل المبالغ المتوقع إنفاقها سواء عن طريق القطاع العام أو عن طريق القطاع الخاص ، و سواء كان الإنفاق هو على شراء أموال الاستهلاك أو شراء أموال الاستثمار ، و بناء عليه ينقسم الطلب الفعال إلى قسمين و هما الطلب على أموال الاستهلاك ، و الطلب على أموال الاستثمار.

5) أن الطلب الفعال هو الحصيلة النقدية التي تحقق أكبر ربح ممكن ، و التي يتوقع المنظمون الحصول عليها من بيع منتجات حجم معين من التشغيل .

ثانيا : عناصر الطلب الفعال :

يشتمل الطلب الفعال على عنصرين أساسيين و هما : الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار .

1- **الطلب على الاستهلاك :** يقصد بالاستهلاك في المعنى الاقتصادي ، استخدام السلع و الخدمات الاقتصادية بقصد إشباع حاجات ورغبات الأفراد إشباعا مباشرا ، و يستخدم كينز في نظريته للاستهلاك مفهومين لصيقين بالاستهلاك و هما :

أ – الميل للاستهلاك .

ب – المضاعف.

لنناقش هذين المفهومين باختصار كما يلي :

أ – **الميل للاستهلاك :** رأينا كيف أوضح كينز أن العمالة تتوقف على الطلب الفعال ، و الطلب الفعال هو مجموع الإنفاق على الاستهلاك و الإنفاق على الاستثمار في أي مجتمع ما يتوقف حجم الاستهلاك على قرارات الأفراد الخاصة بالاستهلاك ، فمجموع قرارات الأفراد الخاصة بالإنفاق على الاستهلاك تكون أنفاق المجتمع ككل، و الوصول إلى العوامل التي تحدد استهلاك المجتمع ككل لابد أن نبدأ بالبحث في العوامل التي تحدد قرارات الفرد فيما يتعلق بالاستهلاك .

يفترض " كينز " أن الاستهلاك يعتمد على الدخل في صورة علاقة دالية محددة و ثابتة ، أي أن هناك علاقة دالية ثابتة بين حجم دخل المستهلك و المقادير التي ينفقها على الاستهلاك فإذا رمزنا إلى الاستهلاك بالرمز C، و الدخل بالرمز Y فإن (c = f (y ، حيث (F) تبين العلاقة الدالية بين الدخل و الاستهلاك كما يطلق على (F) الميل للاستهلاك فإذا ما عرفنا طبيعة ميل المستهلك الفرد للاستهلاك فإنه يمكن معرفة مقدار ما ينفقه على الاستهلاك من هذا الدخل أي الميل للاستهلاك ، إذن يمثل الجزء المنفق على الاستهلاك إلى الدخل النقدي و الميل للاستهلاك لأي فرد في المجتمع يعتمد على مجموعتين من العوامل :

الأولى : عوامل شخصية : تمثل وجهة نظر شخصية نحو الاستهلاك .

الثانية : عوامل موضوعية : و هي تمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه المستهلك .

كما يوجد مفهوما آخر لصيق بالاستهلاك و يطلق عليه الميل الحدي للاستهلاك و هو يعني أنه عندما يزيد الإنفاق أيضا و لكن ليس بمقدار الزيادة في الدخل ، و يعبر عنه رياضيا بـ : $\Delta y/\Delta c$ بمقدار و تكون كمية موجبة و لكن أقل من الواحد ، إذا نسبة الزيادة الطفيفة في الإنفاق إلى الزيادة الطفيفة في الدخل هي الميل الحدي للاستهلاك أو أن الميل الحدي للاستهلاك يمثل نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل .

أما مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك فنعني به حاصل قسمة الاستهلاك C على الدخل Y أي y/c ، و هو يتناقص كلما زاد الدخل ، بالمثل فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر كلما كان الدخل أقل .

ب – المضاعف:

إن العمالة تزيد بزيادة الاستثمار ما لم يكن هناك تغير في الميل الحدي للاستهلاك ، كما أن المجتمع قد يجد أنه من الضروري في بعض الأحيان ان ينفق مقدارا أكبر من النقود على الاستثمار لمنع البطالة ، غير أن المجتمع لا يمكنه أن يقوم بهذا الإنفاق ما لم تقم الحكومة بنفسها في المعاونة على الإنفاق على الاستثمار ، و لنفرض حالة توجد فيها بطالة في مجتمع معين ، و أن الحكومة لا تريد أن تقلل من البطالة فحسب و إنما تريد أيضا أن ترفع من مستوى العمالة ، لذلك تقوم بإنفاق مبلغ مليون دينار على المباني و الطرق مثلا ، في هذه الحالة يرتفع الدخل القومي تلقائيا بمبلغ مليون دينار .

كما أن الاستثمار و الاستهلاك تجمعهما علاقة تكاملية ، فعندما ينفق مليون دينار على الاستثمار فإن العمال في صناعات الاستثمار سينفقون دخلهم على السلع الاستهلاكية ، و هذا يرفع دخول عمال الصناعات الاستهلاكية و هؤلاء بدورهم ينفقون نقودهم على سلع استهلاكية أكثر ، و هكذا تؤدي الزيادة الأولية لمبلغ المليون دينار إلى زيادة قدرها عدد من الملايين من الدينارات في دخل المجتمع .

إذا عدد المرات التي تزيد بها العمالة الأصلية التي تنشأ بسبب الزيادة في الاستثمار يطلق عليها المضاعف ، وتقوم فكرة المضاعف كما أوردها " كينز " على مقارنة أحجام الزيادة النسبية في حجم الاستثمار بالزيادة الكلية في الدخل ، أو بعبارة أخرى يبين لنا المضاعف عدد المرات التي يتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي ، و لكن إذا كانت الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك ، فإن هذه الزيادة تزيد بنسبة متناقصة بعد أن يصل الدخل إلى مستوى معين ، كما أن مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك ، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا ،

فإن المضاعف سيكون كبيرا ، و العكس صحيح ، و المضاعف من الناحية العملية يكون أكبر من الواحد و أقل من ما لا نهاية .

2- الطلب على الاستثمار : يتوقف حجم العمالة حسب " كينز " على الطلب الفعال ، و هذا بدوره يمثل في الإنفاق على الاستهلاك زائدا الإنفاق علة الاستثمار ، فالشق الأول من الطلب الفعال قد تناولناه في الأسطر القليلة السابقة ، أما الاستثمار فكان " كينز " يقصد به الآتي :

أ – كان " كينز " يعني بالإنفاق الاستثماري ، الإنفاق على شراء أصول جديدة ، و لم يهتم بالأصول الموجودة حاليا على أساس أنها لا تمثل إضافة حقيقية جديدة إلى ثروة المجتمع بعكس الحال بالنسبة للأصول الجديدة .

ب - يترتب على ذلك أنه لا يعتبر من قبيل الاستثمار شراء أسهم و سندات الشركات القائمة و لا كذلك المعدات القديمة ، فهذه تمثل في نظره مجرد نقل الملكية و لا يترتب عليها أي زيادة في حجم العمالة .

ج - لم يهتم " كينز " بالاستثمار الحكومي على أساس أنه لا يخضع لقواعد ثابتة من حيث تحديد الحجم ، و لذلك كان يعني بالإنفاق على الاستثمار إنفاق المشروعات الخاصة .

د - من دراسة الطلب الفعال وجدنا أن المنظمين لا يقدمون على القيام بمشروع معين إلا إذا توقعوا الحصول على عائد يساوي على الأقل تكلفة الإنتاج أي ثمن العرض ، و هذا يعني أن الغلات المتوقعة من الاستثمار في مشروع معين يجب أن تكون أعلى من الغلات البديلة التي يمكن الحصول عليها بتوجيه هذه الأموال إلى استخدامات أخرى ، و إلا لما كان هناك داع لتحمل المخاطرة و طالما أن سعر الفائدة السائد في السوق هو الذي يتخذ أساسا لاختيار المشروعات البديلة ، فإن الغلات المتوقعة يجب أن تكون أعلى من سعر الفائدة السائد على القروض .

ه - و لكن إذا كان سعر الفائدة هو الذي سيكون أساسا للمقارنة ، فإن الغلات المتوقعة وحدها ليست هي التي تؤخذ في الاعتبار عندما يتخذ المنظم قرار الاستثمار ، و إنما المهم هو مقارنة الغلات المتوقعة بثمن شراء أصل جديد يحل محل الأصل القديم أي ثمن العرض .

و – و المقصود بثمن العرض على هذا الأساس ليس ثمن الأصل في الوقت الحاضر ، و إنما هو ثمن الأصل الجديد في نهاية حياة الأصل الأصلي أو بعبارة أخرى المقصود بثمن العرض هو نفقة إحلال وحدة قديمة بوحدة جديدة ، و من هنا يعني " كينز " بثمن العرض تكلفة الإحلال .

ز - و عند المقارنة بين ثمن العرض و ثمن الطلب نجد أن :

ثمن العرض هو القيمة الحالية لمجموع الغلات المتوقعة مخصومة بمعدل الكفاية الحدية لرأس المال ، و ثمن الطلب هو القيمة الحالية لمجموع الغلات المتوقعة مخصومة على أساس معدل الفائدة في السوق ، و من هنا تبين أن الحافز على الاستثمار يتوقف على محددين هما :

-الكفاية الحدية لرأس المال .

-سعر الفائدة .

لنناقش هذين المحددين باختصار كما يلي :

أولا : الكفاية الحدية لرأس المال : عندما يكون المنتج رشيد فإنه لن يقدم على الاستثمار إلا إذا توقع الحصول على عائد نقدي مغري ،و كاف لاتخاذ قرار الاستثمار و بعبارة أخرى يجب أن يكون العائد الذي يحصل عليه من الاستثمار في مشروع ما أكبر من الغلات البديلة التي يمكنه الحصول عليها من توجيه نقوده إلى استخدامات أخرى كشراء السندات أو الأسهم المطروحة في السوق فعلا ، و يجب أن يكون العائد الذي يعود عليه من الاستثمار مساويا على الأقل لسعر الفائدة السائد في السوق .

و عندما يقوم المستثمر باقتراض رأس المال ، فإن الغلات الصافية المتوقعة من الاستثمار يجب أن تغطي الفائدة على رأس المال المفترض على الأقل و لكي يكون قرار الاستثمار سليما ، فإن الكفاية الحدية لرأس المال ، يجب ألا تقل بأي حال من الأحوال عن سعر الفائدة على السندات ، و الكفاية الحدية لسلسلة الدفعات التي تمثل الغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالي طوال حياته الإنتاجية معادلة تماما لثمن عرض ذلك الأصل ، (أي تكلفة الإحلال) ، و يعني " كينز " بسلسلة الغلات المتتابعة ، الغلات الصافية التي يردها الأصل بعد خصم التكاليف التي يدفعها للعوامل الأخرى التي تساهم في الإنتاج مع ذلك الأصل ، كما يعني " كينز " بثمن العرض ، ثمن شراء الأصل الجديد ، و لكن ليس المقصود بثمن الشراء ، و هو الثمن السائد في السوق لهذا

الأصل ، و إنما هو نفقة إنتاج وحدة جديدة ، وليس الثمن الذي يمكن المنظم من الحصول على وحدة منتجة من قبل ، و لذلك يعني " كينز " فعلا بثمن العرض تكلفة الإحلال ، و المقصود بتكلفة الإحلال ، هو ذلك الثمن الذي يغري منتج ما على إنتاج وحدة إضافية من الأصل .

ثانيا : سعر الفائدة : تعرض " كينز " ، بداية لسعر الفائدة حسب الكلاسيك ، ثم تلى ذلك عرضه لنظريته في سعر الفائدة .

أ - سعر الفائدة حسب الكلاسيك :

و لنبدأ بوجهة نظر الكلاسيك في سعر الفائدة ، التي تقول بأن سعر الفائدة يتحدد في السوق كما يتحدد ثمن أي سلعة أخرى بتقابل الطلب و العرض و نعني بالطلب ذلك الطلب على رأس المال الذي توجهه و تحكمه الإنتاجية الحدية لرأس المال ، كما يقصد بالعرض ذلك القدر من رؤوس الأموال القابلة للإقراض ، و هي تمثل المدخرات التي تتغير تبعا لتغيرات سعر الفائدة ، فتزيد المدخرات بارتفاعه و تنقص بانخفاضه .

و كان الكلاسيك يفترضون الأمور الآتية :

1) أن الدخل و الادخار من هذا الدخل يظل ثابتا دون تغير عندما يتغير معدل الاستثمار، و على هذا الأساس كانوا يرون أن سعر الفائدة هو العامل الوحيد الذي يحدث التوازن بين الادخار و الاستثمار.

2) أن العمالة الكاملة تسود باستمرار و هذا يعني أن النظرية الكلاسيكية تفترض دائما أن منحنى عرض الادخار ثابت و بذلك يتهربون من ضرورة اكتشاف تغير الفائدة بصفة عامة.

3) أن منحنى الطلب على الاستثمار يمكن أن ينتقل من مكانه متخذا وضعا آخر دون أن يكون لذلك أي تأثير على مستوى الدخل ، و تبعا لذلك لن يكون له تأثير على منحنى الادخار عند هذا المستوى من الدخل و قد كان هذا سببا في نظرتهم إلى الفائدة على أنها " الثمن " الذي يقوم بتحقيق التعادل ، بين الطلب على الاستثمار و عرض الادخار .

4) أن سعر الفائدة يعمل تلقائيا لتحقيق التعادل ، في الادخار و الاستثمار ، فإذا ما هبط الطلب على الاستثمار فإن سعر الفائدة ينخفض مما يقلل من عرض النقود المدخرة ليصبح في النهاية متناسبا مع الطلب على الاستثمار الذي انخفض ، أما إذا قرر الجمهور أن يدخر أكثر فإن

سعر الفائدة يهبط إلى نقطة يزيد فيها الاستثمار ليقابل تلك الزيادة في الادخار و يترتب على ذلك أن أي انخفاض في الطلب على الاستهلاك تعوضه الزيادة في الاستثمار من خلال آلية سعر الفائدة ، و هذه طريقة أخرى للقول بأنه لن ينتج عن ذلك أي تغيرات في حجم الدخل الكلي أو العمالة الكاملة عندما يتناقص الإنفاق على الاستهلاك .

مما سبق نجد أن النظرية الكلاسيكية في الفائدة لم يحالفها التوفيق فيما انتهت إليه ، و ما أن حل الكساد الكبير حتى وجدت النظرية نفسها عاجزة عن تحقيق الانتعاش المطلوب كما أنها لم تعط تفسيرا مقبولا لكيفية تحديد الفائدة التي تتقاضاها البنوك على القروض ، و أنها لم تأخذ في الاعتبار الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي في التأثير على سعر الفائدة .

ب - سعر الفائدة حسب كينز :

أولا : مفهوم سعر الفائدة : يعد سعر الفائدة هو المؤثر الفعال الذي يحدد عرض الأموال القابلة للإقراض (المدخرات) كما أن مستوى الدخل القومي في مجتمع ما هو الذي يؤثر على الادخار و عليه فإن دور سعر الفائدة ينحصر في توزيع المبالغ المدخرة بين الشكل السائل و الشكل غير السائل (كالسندات) ، أي أن سعر الفائدة هو المكافأة الطبيعية للأفراد الذين يتنازلون عن مبدأ السيولة ، و الاحتفاظ بأموالهم على شكل نقود غير سائلة و بعبارة أخرى هو تضحية السيولة إذ تتحول المكتنزات من الشكل السائل إلى السندات عند ارتفاع سعر الفائدة لأن ذلك يكون أكثر ربحا من مجرد الاحتفاظ بالنقود و عليه يكون سعر الفائدة حسب منطق النظرية الحديثة هو ذلك الثمن الذي يعادل بين كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد تبعا لتفضيلهم للسيولة و بين كمية النقود كما تقررها السلطات النقدية و هي تمثل هنا عرض النقود أي الثمن الذي يحقق التوازن بين الطلب على النقود لذاتها و بين عرض النقود الذي تتحكم فيه السلطات النقدية ، و يتوقف منحنى الطلب على النقود عند "كينز" على تفضيل السيولة ، أما منحنى عرض النقود فهو يمثل كمية النقود كما تحددها السلطات النقدية أي أن سعر الفائدة عند كينز هو ظاهرة نقدية بحتة .

و يرى " كينز " أن الطلب على النقود للاحتفاظ بها كأصل سائل على هيئة نقود إنما ينشأ عن ثلاثة دوافع هي : **1)** دافع المعاملات .

2) دافع الاحتياط .

3) دافع المضاربة .

و على الرغم من وجود بعض الاختلافات أو الفروق المهمة بين طلب النقود من أجل دافع المعاملات ودافع الاحتياط ، فإن " كينز " قد جمع هذين الدافعين سويا و هو يناقش علاقة النقود بسعر الفائدة ، فدافع المعاملات يعتمد أساسا على حجم الدخل و طول الفترة و لذلك فإنه لا يتأثر كثيرا بالتغيرات في سعر الفائدة ، كما أن دافع الاحتياط و هو يعتمد على الأحوال النفسية لا يتأثر كثيرا كذلك بالتغيرات الطفيفة لسعر الفائدة .

أما دافع المضاربة فهو بالعكس من ذلك شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة ، هذا الدافع يستند إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة و لكن لغرض آخر غير الغرض الذي تحتفظ من أجله النقود بدافع الاحتياط ، والاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة يكون بسبب وجود حالة عدم التأكد بالنسبة للمستقبل المحفوف بالمخاطر لأسعار الفائدة على الديون ، و على ذلك يمكن تعريف تفصيل السيولة بدافع المضاربة بأنه نوع من المحاولة للحصول على ربح لفرد يعرف أحسن مما تعرف السوق المالية بما سوف يجيء به المستقبل ، فشراء السندات سوف يؤجل لو توقع الناس ارتفاع أسعار الفائدة ، و عندما يرتفع مثلا سعر الفائدة فإن أسعار السندات سوف تهبط و هنا يكون من مصلحة المضارب الذي احتفظ بالنقود أن يشتري سندات و يحقق منها ربحا ، و الرجل الذي يتوقع ارتفاع أسعار السندات بدرجة أكثر يقينا من الرأي السائد الذي تمثله أسعار البورصة يمكنه أن يحقق ربحا إذا اقترض نقود (بشروط الأجل القصير) ، ليشتري بها أوراقا مالية الآن ليبيعها فيما بعد عندما ترتفع الأسعار و يحصل منها على أرباح أكثر مما يحققه الغير و العمل الذي يقوم به المضاربون عى الصعود يسمى في البورصة بموقف " الدب " و هو الموقف الذي يؤدي إلى الاحتفاظ بالنقود توقعا لهبوط أثمان السندات أو بعبارة أخرى ارتفاع أسعار الفائدة ، و هناك موقف آخر في البورصة يطلق عليه " موقف الثور " و هو موقف المضاربين على الهبوط ، و موقف " الثور " في لغة البورصة يؤدي إلى شراء الأوراق المالية الآن توقعا لارتفاع أثمان السندات ، أو بعبارة أخرى هبوط أسعار الفائدة ، و طالما أن مواقف " الدب و الثور " تسود السوق فسوف يكون هناك ارتفاع و انخفاض متبادل في الرغبة في الاحتفاظ بالنقد السائل ، و في حالة عدم وجود

تغيرات في كمية النقود (ن) ، فإن هذه التقلبات في المضاربة تعكس أثارها غي الإنتاج و العمالة كنتيجة للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة و بذلك يمتد أثرها إلى الاستثمار الحالي .

ثانيا : كيف يتحدد سعر الفائدة حسب كينز :

لتبسيط التحليل نفترض أن تفصيل السيولة لا يتوقف إلا على سعر الفائدة أي بقاء مستوى الدخل ثابتا ، وفي هذه الحالة يتحدد سعر الفائدة (ثمن النقود) بتفصيل السيولة من ناحية و بكمية النقود من ناحية أخرى (عرض النقود) و يقرر سعر الفائدة بعد أن يتم تحديده على هذا النحو كمية النقود التي سوف يتم الاحتفاظ بها فعلا لذا يجب أن نبين حالتين لعرض النقود و هما :

أ – **حالة ثبات عرض النقود :** إذا افترضنا ثبات عرض النقود و حدث تغير مفاجئ في الأذواق ترتب عليه تغيير وضع منحنى تفضيل السيولة ، لنفترض أن منحنى تفضيل السيولة قد انتقل إلى اليمين ، معنى هذا أنه عند الثمن السائد للسندات أو عند سعر الفائدة الجاري قد أصبح بعض الأفراد أشد رغبة في الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات ، كما نفترض عدم بيع أو شراء سندات على الإطلاق و مع ذلك نفترض فقط أن الطلب يزيد متساوية في جميع أنحاء السوق ، أو بعبارة أخرى أن طلب كل فرد سيتغير بنفس الدرجة مما لا يحدث معه أي شراء أو بيع للسندات .

و لكن هذا يعني أن الطلب على النقود لن يبقى على حاله و انما سوف يهبط ذلك لأن الأفراد سيقومون بمراجعة آرائهم عن القيمة النسبية لكل من النقود و السندات ، و حينئذ سيقللون من تفاؤلهم بالنسبة لمزايا الاحتفاظ بالنقود فيتبع ذلك حالة هبوط في أثمان السندات ، و تكون نتيجة أثر التغير في الطلب على النقود هي ارتفاع سعر الفائدة حسب الشكل الآتي :

الشكل 5 : أثر التغير في الطلب على النقود

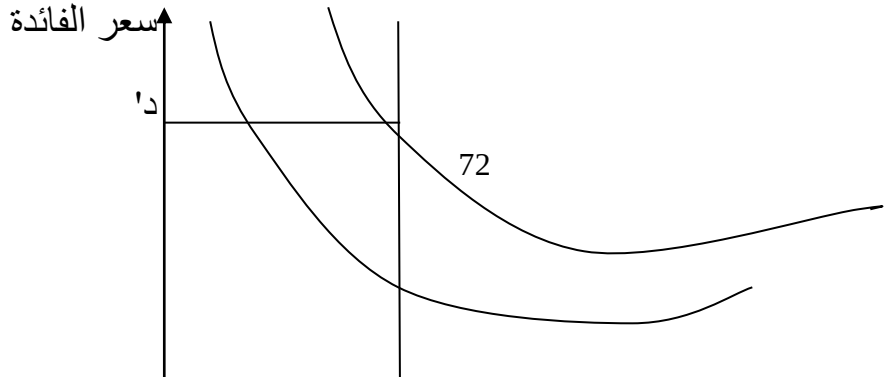

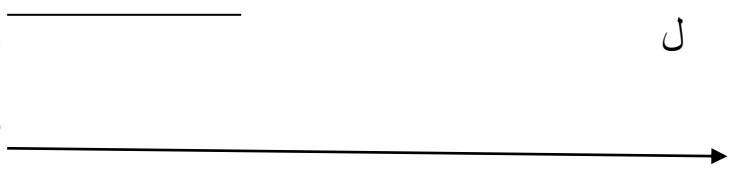

المصدر : بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.ص77

في هذا الشكل تمثل أسعار الفائدة على المحور الرأسي ، و كميات النقود على المحور الأفقي ، و المنحنيان ل ل' يبينان لنا كمية النقود التي تطلب عند كل مستوى من مستويات أسعار الفائدة .

في هذه الحالة سعر الفائدة (د) إذا كان عرض النقود م . ن ، و إذا انتقل منحنى تفصيل السيولة (ل') فإن وضع التوازن يتحدد على المنحنى (ل') ، و إذا بقيت النقود ثابتة عند (م.ن) ، فإن سعر الفائدة سيكون (د') ، وتكون النتيجة أن زيادة تفضيل السيولة أدت إلى رفع سعر الفائدة من (د) إلى (د') .

أن نتيجة التغير في الآراء عن أثمان السندات تنتهي بزيادة تفضيل السيولة إذا كان الأثر الصافي لهذه التغيرات هو سيادة آراء المتشائمين (عن أثمان السندات) و العكس صحيح فإذا كان الأثر الصافي هو انتقال منحنى السيولة إلى اليمين .

- أي الارتفاع في منحنى تفصيل السيولة فلابد أن يرتفع سعر الفائدة أ أما إذا كان الأثر الصافي هو تقليل تفضيل السيولة أي انتقال منحنى السيولة إلى ناحية اليسار فإن النتيجة هي انخفاض سعر الفائدة .

ب – حالة تغير عرض النقود : لنفترض في هذه الحالة إمكانية تغير عرض النقود مع بقاء تفضيل السيولة ثابتا ، إذ يتحكم البنك المركزي في عرض النقود عن طريق النظام النقدي و جهاز عمليات السوق المفتوحة .

فإذا فرضنا أن البنك المركزي اشترى أوراق مالية قيمتها 100 دينار و على فرض أن النسبة بين النقود والودائع هي 1 : 12 فإن الائتمان يتوسع إلى 1200 دينار ، كما يقل الائتمان بنفس النسبة في حالة البيع .

أي أن شراء البنك المركزي سندات يكون من نتيجته خلق نقود إضافية في شكل ودائع لعملاء البنوك التجارية .

الشكل 6 : عرض النقود

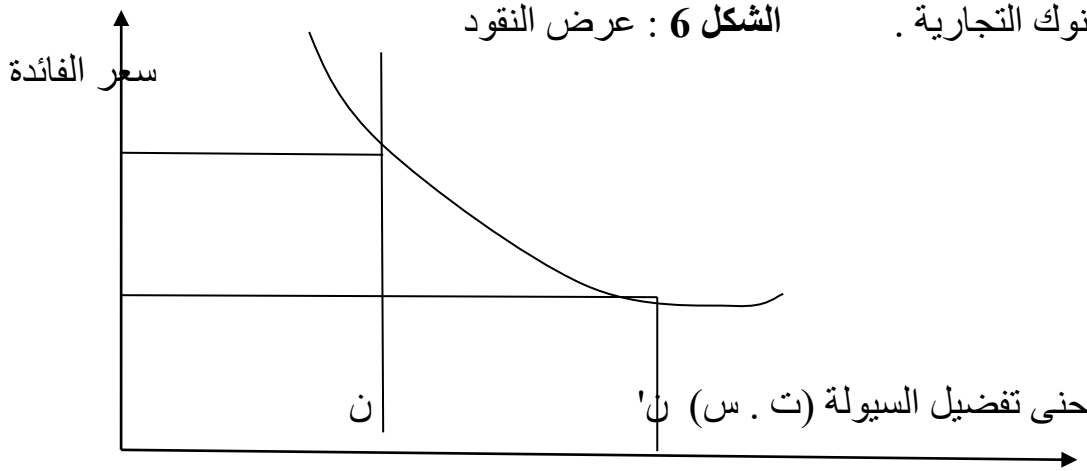

المصدر: بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.ص79

حسب الشكل السابق فإن منحنى السيولة (ت،س) ثابت و كمية النقود الموجودة أصلا هي (م،ن) ، وسعر الفائدة في هذه الحالة هو (م د) ، شراء البنك المركزي للسندات زاد من عرض النقود إلى (م ن') في هذه الحالة سينخفض سعر الفائدة إلى (م د') .

7-5 شرح كينز للدورة الاقتصادية :

تبدو الدورة الاقتصادية في التحليل الكينزي و كأنها نتيجة للتقلبات في الاستثمار ، و من هنا ندرك أن لقرارات رجال الأعمال في هذا الصدد أهميتها البالغة في تحديد مستويات النشاط الاقتصادي ، فسلوكهم الخاص في مجال الاستثمار قد يرفع أو يهبط من مستوى الاستثمار ، غير أن سلوك رجال الاعمال في نشاطهم الاستثماري يبنى في الواقع ، على توقعاتهم التفاؤلية أو التشاؤمية بصدد الكفاية الحدية لرأس المال في مقارنتها بسعر الفائدة السوقي ، و الكفاية الحدية مرتبطة بقوة الطلب الكلي الفعال ، و مادامت توقعات رجال الأعمال عن الطلب الفعال و الكفاية الحدية قد تخيب أو تتحقق فعلا ، فهنا يجد هؤلاء أنه لا مناص من مراجعة توقعاتهم و تغيير

قراراتهم فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري من أجل آخر ، غير أن تغير القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال من فترة لأخرى ، يؤدي إلى نشوء التقلبات الدورية الاقتصادية أي نشوء ظاهرة الدورة الاقتصادية بمراحلها المعروفة و هي :

أ – مرحلة الرخاء :

تبدأ مرحلة الرخاء بزيادة الاستثمار نتيجة أسباب عديدة ، كظهور اختراع جديد أو ارتفاع الأسعار ،أو لقيام الحرب ، أو لتفاؤل أرباب الأعمال ، و بطبيعة الحال فإن الزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل ومستوى العمالة نتيجة لآثار مضاعف الاستثمار على الدخل ، غير أن هذا التوسع في الدخل و العمالة ، مرهون بزيادة الائتمان الذي تخلقه المصارف و الذي يساعد رجال الأعمال على تحقيق هذا التوسع .

و هنا يصبح هذا التوسع مقرونا بارتفاع مستوى الاسعار و تضخم الأرباح نتيجة لارتفاع معدلاتها ، و قد تستمر موجة التوسع إلى حد التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية ، غير أنه قد تظهر أثناء مرحلة التوسع بوادر تحد من هذا التوسع ، كانخفاض الميل الحدي للاستهلاك بزيادة الدخل ، إذ يؤدي الميل المتناقص للاستهلاك إلى توقع رجال الأعمال هبوط الأرباح و نقص الكفاية الحدية لرأس المال تبعا لذلك ، و قد تظهر هناك من العوامل الأخرى ما يؤدي بنا إلى نفس النتيجة ، و هي النقص في الكفاية الحدية لرأس المال ، إذ أن التوسع في الإنتاج يدفع أرباب الأعمال إلى التنافس على توظيف عناصر الإنتاج ، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، و قد يضطر رجال الأعمال إزاء الطلبات المتزايدة على منتجاتهم إبان فترة الرخاء ، أن يوظفوا عمالا أقل كفاءة في إنتاجيتهم ، و لهذا تزيد نفقة إنتاج الأصول الرأسمالية ، مما يدفع بدوره إلى ارتفاع أسعار عرض هذه الأصول ، يضاف إلى ذلك أن زيادة إنتاج هذه الأصول الرأسمالية ، إبان فترة التوسع ، سيدفع إلى خفض أسعار منتجاتها في المستقبل ، و معنى ذلك هبوط العوائد المتوقعة و التي يحصل عليها رجال الأعمال من هذه الأصول ، و نتيجة ذلك أن النسبة بين ما يتوقع أن يحصل عليه رجال الأعمال من عائد و بين ثمن شراء الأصل الرأسمالي (سعر العرض) ستنخفض بلا ريب ، و هذا يقود إلى انخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال أثناء فترة التوسع ، و يمكن أن نتصور استمرار فترة التوسع في الإنتاج رغم نقص الكفاية الحدية لرأس المال ، إذا عمد النظام المصرفي إلى خفض سعر الفائدة ، غير أن ما نشاهده فعلا إبان فترة الرواج هو ميل سعر الفائدة إلى ارتفاع ، نتيجة زيادة التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة من أجل دافع المعاملات و الاحتياط و المضاربة و هذه الدوافع تزداد كلما زاد التوسع في الإنتاج ، و ذلك لزيادة الحاجة إلى إجراء المبادلات و عقد

الصفقات ، و لأن المستقبل يكتنفه الغموض ، طالما كان محفوفا بتقلبات الأسعار ، و لأن هبوط أسعار السندات في فترة الرخاء مدعاة لتوقع انخفاض أسعارها في المستقبل و لهذا يحتفظ الأفراد بنقود طليقة للمضاربة في هذه السندات ، و يقابل زيادة التفضل النقدي هذه زيادة التضحية ، و هذه بدورها تستدعي ارتفاع في سعر الفائدة ، و يلجأ النظام المصرفي في هذه الحالة غلى التوسع في الائتمان ، أي زيادة كمية النقود المصرفية ، و مع ذلك لا تستطيع المصارف أن تستمر في التوسع في الائتمان إلى ما لا نهاية ، إذ لابد أن تصل الاحتياطات النقدية لهذه المصارف عاجلا أو آجلا إلى حدها القانوني أو العرضي ، فتتوقف بعد ذلك عن اقتراض رجال الأعمال من المستثمرين ، و ذلك عن طريق رفع سعر الفائدة عن القروض المصرفية و تضييق نطاق الائتمان .

ب - مرحلة الكساد :

تبدأ بوادر الكساد بانخفاض مستوى الاستثمار ، و الذي بدوره يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل و حجم التوظف نتيجة الآثار العكسية لمضاعف الاستثمار على الدخل ، و هنا يتضح أنه بينما يعمل مضاعف الاثمار على التوسع في الدخل ، نتيجة للزيادة في الاستثمار إبان فترة الرخاء ، فهو يعمل على انكماش الدخل نتيجة للنقص في الاستثمار إبان فترة الكساد ، فمضاعف الاستثمار سلاح ذو حدين إذ قد يعمل في صالح العمالة أو في غير صالحها ، و تزداد حدة الكساد بميل الأفراد لاكتناز النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي ، و اكتناز النقود بطبيعة الحال يعني النقص في الإنفاق الكلي أي نقص الطلب الفعال ، و هنا تلعب التوقعات دورا هاما في سلوك رجال الأعمال ، إذ أنهم يعتقدون في هذه المرحلة بكساد الأحوال الاقتصادية و زيادة حدة الكساد في المستقبل ، و من ثم تتفشى فيهم روح التشاؤم ، و تهبط الكفاية الحدية لرأس المال ، مما يزيد من حدة الكساد ، و عدم إقبال رجال الأعمال على الاستثمار ، هو تراكم المخزون من السلع لدى رجال الأعمال نتيجة لتدني الطلب الفعال ، و هنا قد ينخفض سعر الفائدة السوقي ، عندما يزيد عرض النقود على الطلب عليها للاستثمار ، و مع ذلك لا يكفي هذا الانخفاض في سعر الفائدة في مقاومة أثر هبوط الكفاية الحدية لرأس المال .

ج - مرحلة التحول من الكساد إلى الرخاء ثانية :

يبدأ رجال الأعمال في التفكير جديا في تصريف ما لديهم من المخزون من السلع بعد انقضاء فترة معينة ، وهم يفضلون تصريف سلعهم مع تحمل الخسارة على الاحتفاظ بها في مخازنهم ، إذ أن احتفاظهم بها ينطوي على بعض النفقات التي لا مفر من تحملها ، فضلا عن أن قيمة هذه السلع تمثل رأس مال " محبوس " غير طليق كان من الممكن استغلاله و استفادة منه ،

يضاف إلى ذلك أن عدم إقبال رجال الأعمال على الاستثمارات الجديدة، لفترة من الوقت بعد ظهور مرحلة الكساد ، ينطوي على اكتفائهم بتوظيف الاستثمارات القديمة في العملية الإنتاجية ، غير أن هذه الاستثمارات القديمة في العملية لا بد أن تستهلك أثناء أدائها لوظيفتها الإنتاجية بعد انقضاء فترة زمنية معينة ، فعمر الآلة أو أي نوع آخر من الأصول الرأسمالية محدود ، و ما إن ينقضي عمرها حتى تصبح عديمة القيمة من الناحية الفنية ، و هنا تظهر الحاجة إلى الاصول الرأسمالية الجديدة لتحل محل الأصول القديمة التي تكون قد استهلكت من قبل ، و في نفس الوقت ، ينخفض سعر الفائدة عن القروض المصرفية بدرجة ملحوظة ، سيما و أن الاحتياطات النقدية للمصارف تكون قد تزايدت نتيجة لوفاء الأفراد بما لديهم من قروض لها ، و بما أن حاجة رجال الأعمال إلى الأصول الرأسمالية الجديدة تبدو واضحة في هذه المرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ، و أن سعر الفائدة أي نفقة القروض اللازمة لتمويل هذه الأصول يكون منخفضا ، فلا شك أن هذه الاعتبارات مجتمعة تحفز رجال الأعمال إلى الإقبال على الاستثمارات الجديدة نتيجة لزيادة الكفاية الحدية لرأس المال .

نخلص مما تقدم و حسب التحليل الكينزي ، أن الدورة الاقتصادية تتوقف على تقلبات الكفاية الحدية لرأس المال في علاقاتها بسعر الفائدة ، و ذلك تبعا لتوقعات رجال الأعمال ، و من ثم فإن نقصت الكفاية الحدية لرأس المال و ارتفع سعر الفائدة ، قل إقبال رجال الأعمال على الاستثمار ، و إن زادت الكفاية الحدية و هبط سعر الفائدة ، زاد إقبالهم على الاستثمار من جانب رجال الأعمال ، في حين أن سعر الفائدة و هو النفقة التي يتحملونها في سبيل الاستثمار تعكس فكرة عرض رأس المال في صورة سائلة .

و لكن هل بقيت توقعات رجال الأعمال هي الباعث على الاستثمار كما فسر " كينز " الدورة الاقتصادية، أم هناك أسبابا أخرى لهذه الدورات ، هذا ما سوف نقوم بمعالجته في النقطة الموالية .

VIII - المحاضرة الثامنة: الاتجاهات الحديثة في تفسير الدورة الاقتصادية "المدرسة النقدية"

اختلفت آراء الكتاب المحدثين في تفسير الدورة الاقتصادية، فمنهم من أرجعها إلى أسباب نقدية ، و منهم من اعتقد بأن أسباب التغيرات الدورية هي أسباب حقيقية ، نحاول دراسة هذين الفرقين حول تفسير الدورة الاقتصادية كالآتي :

الواقع أن دراسة الدورة الاقتصادية في إطار النقدي قد اتخذت مسيرتها في اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول في المملكة المتحدة على يد الكاتب " ر.ج هوتري "و في الولايات المتحدة عن طريق الاقتصادي "ملتون فريدمان" ، إذ كان تفكيرهم حول الدورة في إطار العلاقة بين عرض النقود و مستوى الدخل و الإنفاق ، أما الاتجاه الثاني في القارة الأوروبية ، إذ نجد أن الدورة الاقتصادية تفسر بأسلوب يعتمد على علاقة بين الادخار و الاستثمار ، حيث وجدت المدرسة السويدية ، مثلا أن هذه العلاقة تتأثر كثيرا بعمليات خلق الائتمان عن طريق النظام المصرفي ، نتناول التفسيرات النقدية ، بداية بالإجابة على السؤال :

ماذا نقصد بالتفسير النقدي للدورة الاقتصادية ؟ ثم ما هي آراء كلا من " هوتري و هايك " في تفسير الدورة الاقتصادية ؟

يعتقد كثير من الكتاب بالرأي القائل بأن الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية ، بمعنى أن أسبابها نقدية في طبيعتها و ذلك في جميع مراحل الدورة ، فالاقتصاد الحاضر كما نعلم هو اقتصاد نقدي يقوم على تقسيم العمل و التبادل و النشاط الخاص ، كما لكل مرحلة من مراحل الحياة الاقتصادية لأية جماعة وجهها النقدي ، و فوق كل ذلك فإن الأرباح و هي الهدف الأول للنشاط الاقتصادي لا تظهر إلا في صورة نقدية دائما فهناك تدفق مستمر من المنتجين إلى مكتسبي الدخول و من مكتسبي الدخول إلى المنتجين ثانية ، ثم أن هناك جانبا نقديا دائما لكل تغيير في حجم الدخل و العمالة إذ أن الدخل القومي هو عرضة للزيادة و النقصان و يتغير معه ، في نفس الوقت حجم الإنفاق الكلي ، و يتم الإنفاق بواسطة النقود و هذا يعني أن هناك علاقة دائرية بين الدخل و الإنفاق أي أن كل إنفاق يولد دخلا مساويا له في القيمة و هذا الدخل بدوره يولد إنفاقا مساويا له في

القيمة ، و هنا تبين نظرية النقود بأن حجم الإنفاق الكلي يتحدد ، خلال أية فترة زمنية معينة بحاصل ضرب كمية النقود في سرعة دورانها .

و يعني ذلك أمران : الأمر الأول أن أية زيادة في حجم الإنفاق الكلي لابد أن تكون مصحوبة بزيادة مناظرة في كمية النقود أو سرعة دوران النقود أو بكلتيهما ، الأمر الثاني أن أي تفسير للدورة الاقتصادية تبعا لذلك ، يجب أن يشمل التحول من الكساد إلى الرخاء أو العكس ، هو التغيير في حجم النقود الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق النقدي ، و بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي ، غير أن النوع الرئيسي في تغير حجم الإنفاق النقدي هو التغير في النقود الائتمانية أي الودائع المصرفية .

و في إطار المحاولات لتحليل الدورة على أساس نقدي نجد كل من الأستاذ " هوتري" و الدكتور " هايك " ، نتناول محاولة كل واحد منهما فيما يلي :

1-8 مضمون نظرية هوتري للدورة الاقتصادية وتقييمها : بدأ " هوتري " نظريته في الدورة الاقتصادية من تحليله لنظرية الأسعار ، لأنه يعتقد أن السبب الرئيسي للدورة يرجع إلى انحراف كمية النقود ، و هذا له أثر على ما يسميه " هوتري " بالطلب العام ، و هو في نظره نقطة البداية للانحراف في النشاط الاقتصادي

نتناول فيما يلي الأسباب الأولية للدورة ، و شروط التوازن ، و كذا مراحل الدورة الاقتصادية ، و نقد "نظرية هوتري " .

1-1-8 الأسباب الأولية للدورة :

لنبدأ بنظرية " هوتري " في تغيرات الأسعار ، إذ يقسم هوتري الجماعة إلى ثلاث فئات : المستهلكين والتجار و المصارف و يشغل المستهلكون بالحصول على الدخل و إنفاقه لأغراض الاستهلاك أما التجار فهم يتبعون هذه الفئة بوصفهم مستهلكين فحسب ، غير أن علاقتهم الاصلية بالجماعة تتكون من النشاط التجاري ، أي بيع السلع و تخزينها و إصدار الأوامر لإنتاجها ، و من ثم فإن التجار يكونون في الواقع الفئة الثانية ، أما الفئة الثالثة فتتكون من المصارف التي تستلم الودائع من الافراد و تمنح القروض و كلن المصارف تقوم بوظيفة إضافية و هي خلق نقود جديدة إما في صورة نقود سائلة و إما في صورة نقود مصرفية ، و يدخل البنك المركزي عي عداد البنوك التي تشمل عليها النظام المصرفي في مجموعة .

لننتقل الآن إلى بحث سلوك الفئات الثلاثة المكونة للجماعة حسب " هوتري " بداية **بفئة المستهلكين** ، إذ عندما يحصلون على الدخل في صورة نقدية إنما يقومون بعملية امتصاص النقود

، و عندما ينفقون هذا الدخل النقدي ، فإنهم يقومون في الواقع بتحرير النقود أي إطلاق سراحها و في وسع هؤلاء أن يزيدوا من إنفاقهم عن دخولهم أو يقللوا من هذا الإنفاق فيصبح دون مستوى الدخول و ذلك في أية فترة زمنية معينة ، و يفوق إنفاقهم دخولهم إذا اقترضوا من الآخرين ، و استخدموا ما اقترضوه في شراء السلع الاستهلاكية أو الأصول الرأسمالية ، ولكن هذه الزيادة في الإنفاق يقابلها نقص في إنفاق المستهلك آخر يقوم بإقراض الفرد إلى المستهلك الأول ، وإذا نظرنا إلى مجموع الدخول النقدية للمستهلكين في مجموعهم ، فلا يمنك أن توجد أية زيادة صافية في إنفاقهم و من ثم لا يمكن أن توجد أية زيادة في تحرير النقود من جانب المستهلكين ، و لكن من الممكن أن نتصور زيادة إنفاق المستهلكين الكلي على الدخول الكلية للمستهلكين ، إذا اقترضوا من المصارف للشراء بالتقسيط ، ومنحهم المصارف ائتمان الاستهلاك لهذا الغرض ، و في هذه الحالة ، فإن المستهلكين ينفقون ، في الواقع ، من دخولهم المستقبلة ، و في خلال أية فترة معينة ، سوف يكون إنفاق المستهلكين أعلى من دخل المستهلكين من أفراد أية جماعة بما يعادل كمية ائتمان المستهلكين التي تمنحها المصارف ، و من الواضح أنه إذا زادت دخول المستهلكين في فترة معينة ، نتيجة لزيادة في العمالة أو زيادة فيما يكسبون من عوائد ، فإن إنفاق المستهلكين سوف يزداد أيضا .

و هناك خسائر فنية في الوقت بين الحصول على الدخل و إنفاقه ، و يسمى " هوتري " الفرق بين الدخل والإنفاق في أية " لحظة الهامش المتبقي دون إنفاق " و تلعب العوامل السايكولوجية دورها في إيجاد الفواصل الزمنية القصيرة و الطويلة بين الدخل و الإنفاق .

و كلما طال الفاصل الزمني بين الدخل و الإنفاق ، طالت فترة امتصاص النقود ، و كلما قصر هذا الفاصل الزمني ، ازداد تحرر النقود و ازدادت سرعة دورانها تبعا لذلك ، و طالما كانت الخسارة في الوقت بين الحصول على الدخل و إنفاقه ذات طبيعة فنية ، فإن الإنفاق يصبح عندئذ نسبة ثابتة من الهامش المتبقي دون إنفاق ، و على العكس إذا سرى فعل العوامل السايكولوجية ، فلن تصبح هذه النسبة ثابتة بل متقلبة ، و قد تصبح أعلى أو أقل مما كانت عليه من قبل ، و من السهل أن نرى أن مجموع أرصدة الأفراد لا يمكن أن تتغير في هذه الحالة ، طالما أن كمية النقود المحتفظ بها ، أي معدل دوران النقود .

و ننتقل الآن إلى **فئة التجار** ، إذ يحصل هؤلاء التجار على النقود من بيع السلع ، فإذا أغفلنا حسابنا أرباحهم الصافية ، و هي تنشأ في الحقيقة من دخول المستهلكين ، فإن حصيلة مبيعاتهم مطروحا منها أرباحهم الصافية هي ما يسميها " هوتري " متحصلات التجارة ، و من

الواضح أن مصدر صافي حصيلة المبيعات ، بعد استبعاد الأرباح ، هو إنفاق المستهلكين ، فيما يطلق المستهلكون سراحه من دخولهم النقدية لابد أن يمتصه التجار ، و لكن التجار يعوضون المخزون من السلع الذي يباع إلى المستهلكين عن طريق الحصول على سلع حديثة من المنتجين ، و عندما يشترونها فإنهم يحررون النقود ، و لكن من هم هؤلاء المنتجون ؟ لاشك أنهم المستهلكون بوصفهم عناصر إنتاج تعمل في النشاط الانتاجي ، و عندما يشتري التاجر السلع من المنتجين ، فإنهم في الواقع يقدمون النقود إلى المستهلكين و من هذا يتضح أن ما يطلق التجار سراحه من نقود يأخذه المستهلكون ، و ما ينفقه المستهلكون يأخذه التجار ، و لما كانت كمية النقود ثابتة ، فلن يتغير الإنفاق الكلي أو الامتصاص الكلي للنقود ، و رغم ذلك ففي استطاعة التجار ، فضلا عن المستهلكين ، إن يزيدوا أو يقللوا نسبة أرصدتهم النقدية إلى إنفاقهم .

و من السهل أن نبين أنه إذا انكمشت نسبة الأرصدة النقدية لدى المستهلكين و التجار معا إلى إنفاقهم ، فسترتفع الأسعار إلى تغير نسبة الأرصدة النقدية إلى الإنفاق خلال أية فترة معينة ، فإذا هبطت هذه النسبة مثلا لأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار ، و هذه طريقة أخرى للقول بأن الأسعار سترتفع إذا زادت سرعة تداول النقود و لكن لا يبدو أن الأستاذ " هوتري " يعلق أهمية كبيرة على هذه الظاهرة كعامل مسبب لبدء الحركة التصاعدية في الدورة الاقتصادية .

و لنتناول الآن الفئة الثالثة في المجتمع الاقتصادي ، ألا و هي **المصارف** ، فالمصارف تقبل الودائع كما إنها تخلق الائتمان خلال عملية الإقراض ، و عادة ما يحدث أن تلجأ بعض المصارف إلى خلق الائتمان ، بينما يعمد البعض الآخر في نفس الوقت إلى إبادته و قد يقوم مصرف واحد بالعمليتين معا و في آن واحد ، و هنا يلغى التوسع في الائتمان من جانب و النقص فيه من جانب آخر و في هذه الحالة لا يتغير المقدار الكلي للنقود والائتمان ، و من الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نلاحظ أن " هوتري " يسمي الائتمان المصرفي نقودا للجماعة كلها ، و لكن المستهلكين لا يقترضون من المصارف بقصد الاستهلاك ، و لكنهم قد يقترضون لشراء السلع الرأسمالية ، و لكن هذا الإقراض ليست له أهمية كبيرة .

و الأمر الذي يجب أن نلاحظه هو أن النقود الزائدة التي تمتصها الجماعة في صورة قروض من المصارف لا تبقى عاطلة ، فما إن يمتص أعضاء الجماعة هذه النقود من المصارف حتى ينفقونها في الجماعة نفسها ، و قد رأينا أن المستهلكين لا يقترضون من المصارف من أجل الاستهلاك ، و أن اقتراضهم من أجل شراء الأصول الرأسمالية أيضا ليست له أهمية كبيرة ، و لكن العامل المهم فعلا هو الأصول الرأسمالية أيضا ليست له أهمية كبيرة ، و لكن العامل المهم

فعلا هو اقتراض التجار من المصارف ، و يختار " هوتري " من التجار فئة تجار الجملة بوصفهم العنصر الأكثر حساسية في الاقتراض من المصارف ، و عندما يقترضون فإنهم يدفعون ثمن السلع التي أمروا المنتجين بإنتاجها ، و من ثم تذهب النقود من تجارة الجملة إلى المنتجين و تتحول إلى دخول نقدية لهؤلاء المنتجين أثناء عملية الإنتاج ، و مثل هذه الزيادة في تحرير النقود تؤثر فيما يسميه " هوتري " " بالطلب العام " وتبدأ الحركة التصاعدية ، عندما يزداد الطلب العام ، غير أن هذا الطلب العام لا يزداد إلا عندما يتوسع تجار الجملة في إطلاقهم للنقود و تحريرهم لها ، و في سعيهم القيام بالتوسع في تحرير النقود ، و ذلك عن طريق زيادة الاقتراض من المصارف أساسا .

8-1-2 شروط التوازن :

أولا: آراء هوتري في " الطلب العام " : و تتمثل هذه الآراء في النقاط الآتية و هي :

أ – يبين " هوتري " أنه لو تعادلت كمية الائتمان النقدي التي خلقتها المصارف مع الكمية التي تسحبها من التداول فإن الطلب النقدي العام لا يمكن أن يتغير و ذلك بشرط ثبات العوامل الأخرى .

ب – هناك عوامل بالغ الأهمية ، و هو نسبة الأرصدة النقدية لمستهلكين و التجار إلى إنفاقهم خلال أية فترة معينة ، و من ثم فالشرط الثاني لاستقرار الطلب العام هو استقرار نسبة الأرصدة إلى الإنفاق ، و هذا يعني أنه ليس ثمة داع لدى المستهلكين أو التجار لتغيير هذه النسبة .

ج – و يعتقد " هوتري " بالإضافة إلى ذلك أن استقرار الطلب العام يتطلب بقاء الدخل القومي النقدي ثابتا، و هذا لا يعني أن الدخل القومي يجب أن يبقى غير متغير بصورة مطلقة ، ففي مجتمع ينمو سكانه من عام لآخر ، يتوقع " هوتري " توسع الدخل القومي ، إزاء الزيادة في السكان ، للإبقاء على التوازن ، و مثل هذا التوسع ممكن فقط ، إذا حدث توسع في المعدات الرأسمالية من شأنه أن يجعل من الممكن زيادة الدخل القومي، و هو يعني أيضا أن كمية النقود يجب أن تزداد بنسبة زيادة السكان و الأصول الرأسمالية .

د – وهذا يؤدي إلى آرائه في الادخار و الاستثمار و الفائدة بصفتها عوامل تحافظ على التوازن أو تسبب اختلاله .

ثانيا: شرح هوتري لتغيرات الاقتراض : يقدم " هوتري " النقاط الأربعة الآتية و هي :

أ – اهتم " هوتري " بادئ الأمر ، بسلوك سعر البنك و آثاره على درجة رغبة تجار الجملة في زيادة ما يختزنونه من سلع أو نقصه ، فهبوط سعر البنك ، و بالتالي هبوط سعر الفائدة يحفز تجار الجملة إلى زيادة ما لديهم من السلع بالاقتراض من المصارف لهذا الغرض ، و ما يقترضه التجار يذهب إلى المنتجين و منهم إلى دخول المستهلكين ، و هذا يحدث التوسع في دخول و إنفاق المستهلكين ، و قد حاول " هوتري " فيما بعد تهذيب نظريته بإدخال آرائه في الادخار و الاستثمار و تكوين رأس المال و سعر الفائدة وكذلك الكفاية الحدية لرأس المال .

ب – و في مناقشته للادخار و الاستثمار ، اعتنق " هوتري " وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك المحدثين (النيوكلاسيك) في إمكانية اختلاف الادخار عن الاستثمار ، و يعرف " هوتري " الادخار بأنه الجزء من دخل المستهلكين الذي لا ينفق على الاستهلاك و يحدث ذلك نتيجة الائتمان المصرفي أو نسبة الأرصدة النقدية إلى الإنفاق أو الاكتناز .

ج – و في آرائه لسعر الفائدة ، يعتقد " هوتري " أن سعر الفائدة قصير الأجل يتعادل مع الكفاية الحدية لرأس المال عند مستوى التوازن ، و قد تجاهل " هوتري " سعر الفائدة طويل الأجل في كتاباته الأولى ، و لكنه ناقش أثر سعر الفائدة طويل الأجل على الاستثمار في الأصول المعمرة فيما بعد ، و هنا يميز " هوتري " بين توسع رأس المال و تعميقه ، و يحدث النوع الأول عند مضاعفة الأصول الرأسمالية بأنواعها الموجودة ، أما النوع الثاني فيتحقق عند حدوث التحسينات في نوع هذه الأصول .

د – كذلك ناقش " هوتري " علاقة سعر الفائدة بمعدل الربح .

3-1-8 مراحل الدورة الاقتصادية حسب هوتري : نحاول تفهم السبب المنشئ للدورة الاقتصادية وفقا لمراحلها الثلاث كما يلي :

أ – **مرحلة الانتعاش و الرخاء :** يرى " هوتري " أن الطلب العام لا يعني زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية المعمرة ، بل هو الزيادة في طلب التجار على السلع التي يختزنونها ، حيث عندما يبدأ التجار في زيادة ما لديهم من السلع و يقترضون من المصارف لتمويل هذه العملية ، تحدث زيادة في الطلب العام ، و يذهب ما تخلقه المصارف من نقود إلى المنتجين في صورة دخل الذين تزداد أرصدتهم النقدية نتيجة خلق الائتمان المصرفي ، و من ثم تطرأ زيادة معينة في الهامش المتبقي دون إنفاق و إذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها ، فإن هذا يعمل على رفع الأسعار و بالطبع لن تحدث الزيادة في إنفاق المستهلكين وارتفاع الأسعار إذا لم تنفق هذه الزيادة الجديدة ، و لكن هذا غير محتمل فبعض النقود الجديدة سوف

ينفق على الاستهلاك و يستثمر البعض الآخر ، و قد يبقي البعض الآخر في صورة أرصدة ، و لكن الجزء الأعظم سوف ينفق و بالتالي يتناقص المخزون من السلع لدى التجار ، و من ثم فإن التجار عندما يقترضون من المصارف لزيادة ما لديهم من أرصدة السلع ، يضيفون طلبا استهلاكيا جديدا يعمل على استنفاذ ما لديهم من المخزون و لكن التجار يستمرون في إصدار أوامرهم إلى المنتجين لزيادة إنتاج السلع ، و يبدأ إنفاق المستهلكين في الزيادة حالما يبدأ التجار في الاقتراض ، أي يبدأ هؤلاء في الإنفاق بينما لم تتم الأوامر بعد و من ثم يتناقص المخزون من السلع و عندما ينفذ المنتجون الأوامر الصادرة إليهم و يزيد إنتاج السلع ترد إلى السوق سلع جديدة تتحول قيمتها إلى دخول نقدية جديدة ، و لكي يتم برنامج زيادة أرصدة السلع يجب على المتعاملين الاستمرار في إعطاء الأوامر الجديدة ، و سوف يعمل التجار على رفع الأسعار ، كلما ازداد نشاطهم و اقترب تشغيل معداتهم إلى كامل طاقتها و لهذا فارتفاع الأسعار راجع أساسا إلى إنفاق الأفراد لما يستلمونه من نقود ، بينما لا يمكن مواجهة هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة مناظرة في الإنتاج و يحدث الاتجاه العكسي عندما يعمل التجار على تقليل المخزون لديهم كما تحدث نفس العملية بالنسبة للسلع الرأسمالية .

ب ـ نقطة التحول : يعمل خلق الائتمان ، في ظل نظام الذهب على زيادة الأرصدة النقدية للأفراد ، إذ عندما تزداد دخل الأفراد يبدأ هؤلاء في امتصاص العملة السائلة ، و غيرها من النقود القانونية ، و تهبط الأرصدة النقدية للمصارف و تميل إلى النفاذ ، و حتى في ظل النظام الورقي لا يسمح القانون بالتوسع المستقل في النقود القانونية دون غطاء ذهبي معين و يجبر تقييد عرض النقود القانونية المصارف على الحد من اقتراضها ، و يتميز الانتقال من الرخاء إلى الكساد بالحد من الائتمان الذي يحدث النقص في الاحتياطيات النقدية لدى المصارف ، و الاقتراض عملية مربحة لا يقوم بها بنك واحد ، بل جميع البنوك في نفس الوقت و لكنه عملية متدرجة ، و تنشأ نتيجة انخفاض سعر البنك ، و يقيد التوسع بمقتضى القانون فحسب ، و لكن بامتصاص النقود من التداول و هذا الامتصاص يتخلف عن التوسع في الائتمان و هنا ترتفع الأجور بمعدل أقل من ارتفاع معدلات الأرباح و مستوياتها و عندما تصل الصناعة إلى حدود الطاقة الانتاجية و تكون الأسعار مطردة في الارتفاع لا تزال الأجور دون مستواها العادي ، و عندما تصل الأجور إلى هذا المستوى فلا يزال ما يحتفظ به العمال من نقود و دون الحد العادي أيضا ، و تستمر الأرصدة النقدية في الارتفاع حتى تعلوا فوق هذا الحد ، هنا وفي هذا الوقت تبدأ المصارف في الحد من الائتمان ، و لكن هذا الحد لن يكون فعالا حتى تنفذ الطلبات غير مشبعة

للتجار ، و عندما يصبح فعالا تماما فسيكون امتصاص النقود قد بلغ حده الأقصى ، و هكذا تحدث نقطة التحول بالحد من الائتمان نتيجة ارتفاع سعر الفائدة و من المهم أن نلاحظ أن "هوتري " عندما يتحدث عن امتصاص النقود في المجتمع إبان التطور في مرحلة الرخاء ، فإنه يشير إلى العملة المعدنية و النقود الإلزامية الأخرى ، و ليس النقد المصرفي ، و هذا هو ما يسبب نفاذ احتياطيات المصارف التجارية و يؤدي بها إلى تقييد الائتمان و يسمي " هوتري " هذا النوع من النفاذ " بالنفاذ الداخلي " تمييزا عن النفاذ الخارجي الذي يحدث نتيجة لزيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، و هي التي ينشأ عنها الاختلال في الميزان التجاري .

ج - الكســـــاد : تتضمن عملية عودة النقود إلى المصارف ظاهرة انخفاض الاسعار والدخول والعمالة وقيم السلع الرأسمالية و إفلاس الكثير من المصارف ، وتسبب هذه العوامل جميعها سيولة إجبارية للمخزون من السلع وغالبا ما تؤدي ذعر مالي ، وعلى الرغم من وجود البطالة خلال الكساد ، فإن الانسجام لا يتحقق بين الأجور والأسعار إذ أن مستوى الأجور يكون أعلى نسبيا من مستوى الأسعار ويتطلب العودة الى التوازن خفض الأجور ، ولكنها تكون جامدة ، ولذلك لابد من وسائل نقدية لرفع مستوى الأسعار لإيجاد التوازن بينهما وبين مستوى الأجور ، ويرى " هوتري " أن هذه المشكلة هي إحدى المشكلات الحقيقية التي لم تحل بعد ، و هنا يتضح أن أزمة الائتمان هي أحد مظاهر الكساد ، فعندما يرفع سعر الفائدة للحد من الطلب على الائتمان يستمر الاقتراض حتى يتم تنفيذ الأوامر التي أعطاها التجار للمنتجين ، و لهذا لا يهبط الطلب إلا بعد انقضاء فترة من الوقت ، و عندما يقل الطلب على الائتمان في النهاية و تعود القروض ثانية إلى البنوك ، تقوم الأخيرة بامتصاص النقود و خفض سعر الفائدة ، و لكن هذا الخفض لن يشجع على الاقتراض و في هذه الحالة توجه المصارف مواردها مباشرة إلى سوق رأس المال و تشتري السندات و هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض سعر الفائدة طويل الأجل ، و لكن هذا أيضا يفشل في تحقيق الزيادة في الطلب على الاستثمار ، وهكذا تنشأ أزمة الائتمان نتيجة هبوط الطلب العام و خاصة طلب المستهلكين .

8-1-4 نقد نظرية هوتري في الدورة الاقتصادية :

إن تحليل " هوتري " يظهر في صورة نقدية منذ بدايته إلى نهايته ، و رغم أنه لا ينكر أثر العوامل الحقيقية إلا أنه يرى أن السبب الوحيد الذي تنشأ عنه الانحرافات الدورية هو عدم الاستقرار المتأصل في الائتمان المصرفي والملائم له أي ميله إلى التوسع و الانكماش نتيجة

للانحرافات في سعر الفائدة و كمية النقود ، و يعمل سعر الفائدة قصير الأجل في رأي " هوتري " كعامل مسبب لإحداث التغير في الطلب العام ، غير أن هذا غير صحيح للأسباب الآتية :

أ - لا يوجد هناك دليل يبرهن على أن سعر الفائدة المنخفض يحفز العملاء على زيادة المخزون لديهم من السلع ، و ليست عدم فعالية سعر الفائدة راجعة إلى ظاهرة أزمة الائتمان التي لا تعدو أن تكون مرحلة مؤقتة للدورة تنشأ نتيجة عدد من الظروف النفسية الخاصة في السوق ، و لكن سعر الفائدة في العادة لا يكون جزءا هاما في نفقة الإنتاج للمخزون من السلع ، فالاعتبار الوحيد المؤثر في المخزون من السلع هو قابليتها للبيع ، عند أسعار مجزية ، و العوامل الرئيسية ذات الوزن الهام في أذهان العملاء هي المتوقعة و السرعة التي تتم بها المبيعات .

ب - يجعل " هوتري " من ارتفاع سعر الفائدة سببا لنقطة التحول من الرخاء إلى الكساد ، و لكن التجارب تشهد بأن ارتفاع سعر الفائدة يحدث بعد الأزمة و ليس قبلها ، و هذا لأن الأزمة ينتج عنها انهيار الائتمان ، وكل ما يمكن التطلع إليه في سبيل علاج الموقف هو زيادة كمية النقود القانونية لملء الثغرة التي أحدثها قصور النقود المصرفية ، و إذا لم تزداد النقود عندما يزداد الطلب عليها ، فلابد من ارتفاع سعر الفائدة ، و هكذا نرى ارتفاع سعر الفائدة ليس سببا للأزمة عادة بل نتيجة لها .

ج - لم يوجه " هوتري " أي اهتمام بالحركات المتناظرة للاستهلاك و الادخار و الأثر الذي يحدثه الاستقرار النسبي للاستهلاك على تكوين رأس المال ، فيما يحدد الرغبة في الاستثمار هو في رأى " هوتري " سؤال يجب ألا نهتم به كثيرا ، و مع ذلك فإنه لا يجادل في أن لحركات الاستهلاك و الاستثمار أثر هاما على تطور النشاط الاقتصادي ، و لذلك فقد ركز اهتمامه حول النقود فقط ، و لم يكن في شك أيضا أن سلوك النقود هو أصلا انعكاس لسلوك النظام الاقتصادي ن و مادام الأمر كذلك فإنه يجب البحث في نواح أخرى لأسباب الاضطراب الذي يصيب هذا النظام ، لا في سلوك النقود ، و اعتقاد " هوتري " بعدم إمكان تقلب الإنتاج ما لم يحدث تغير في الطلب العام هو اعتقاد صحيح ، و لكن " هوتري " يخطئ عندما يزعم أن التغيرات الصافية في كمية النقود هي التي تسبب وحدها تغير الطلب العام .

2-8 مضمون نظرية هايك للدورة الاقتصادية وتقييمها:

تعتبر نظرية " هايك " محاولة لشرح الدورة الاقتصادية داخل هيكل النظرية الاقتصادية التقليدية ، نتناول كل من هيكل إنتاج " هايك " ، و نتائج تقليل الاستهلاك ، و معالجة الكساد عند " هايك " و نقد نظرية "هايك"، بإيجاز كالآتي :

8-2-1هيكل الإنتاج لدي هايك :

يقصد " هايك " باصطلاح " هيكل الإنتاج " في وقت معين ، أم الموارد المخصصة للإنتاج في اي وقت من الأوقات يمكن أن تنتظم في شكل مدرجات (سلالم) بعضها بعيد عن المستهلكين ، و الآخر قريب منهم فالدرجات العليا هي بعيدة عن المستهلكين و هي التي يتم فيها إنتاج السلع الإنتاجية مثل المواد الخام و عمليات البناء أما الدرجات القريبة فهي ما يسميها هايك بالدرجات المنخفضة (السفلى) و هي تمثل المستوى الذي يتم فيه إنتاج السلع الاستهلاكية ، و هي التي تساعد الدرجات العليا على الاستعداد عن طريق التحضير لها ، ويتوقف شكل الهيكل الصناعي أو هيكل الإنتاج على قرارات المجتمع الخاصة بتوزيع دخوله بين الادخار والإنفاق فإذا ما اتخذ المجتمع قرارا بالادخار ، فإنه بادخاره هذا يعلن عن رغبته في إعادة بعض موارده ، عن طريق الاستثمار إلى الدرجات العليا من هيكل الإنتاج ، أما إذا فضل المجتمع الإنفاق الاستهلاكي فإن إنتاج السلع الاستهلاكية فإذا ما كان النظام الاقتصادي متوازنا فإن الشكل الذي يتخذه الهيكل الصناعي (عدد الدرجات العليا بالنسبة للدرجات السفلى – أو النسبة بين حجم السلع الرأسمالية و حجم السلع الاستهلاكية) يجب أن يتفق مع قرارات المجتمع الخاصة بالادخار و الإنفاق ، و إذا حدث هذا فعلا في الفترة الطويلة الاقتصادي فالأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الإنفاق و الادخار ، فإنهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقون من دخل بينما هم لا يشترون بالجزء المدخر من دخولهم سلعا إنتاجية بطريقة مباشرة ، و إنما يدخرونه في البنوك و شركات التأمين وهذه بدورها تقوم بإمداد المنظمين و طالما قام سعر الفائدة بدوره كما ينبغي ، فلابد أن يتم التعادل بين العرض والطلب على المدخرات و يكون سعر الفائدة عن مستواه التوازني ، تزايدت المدخرات عن الاستثمارات ،و إذا ما انخفض سعر الفائدة عن معدله الطبيعي فإن المدخرات سوف تنخفض ، بينما يزيد طلب المنظمين عليها ، و في كلتا الحالتين السابقتين يؤدي اختلال التوازن بين العرض و الطلب بالنسبة للقروض إلى اتجاه سعر الفائدة إلى مستواه التوازني من جديد .

و إذا ما كان معدل الفائدة فعالا فإن تغيرات حجم الادخار بالنسبة لحجم الإنفاق يجب أن تتبع بتغيرات مساوية في حجم إنتاج السلع الإنتاجية بالنسبة للتغيرات في حجم إنتاج السلع الاستهلاكية أو بعبارة أخرى تؤدي زيادة الادخار إلى خفض سعر الفائدة ن و هذا يؤدي إلى أن تتخصص موارد أكثر لإنتاج السلع الإنتاجية ، وموارد أقل لإنتاج السلع الاستهلاكية و بالعكس يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى أن تتخصص موارد أقل لإنتاج السلع الإنتاجية و موارد أكثر لإنتاج

السلع الاستهلاكية ، و بهذا الشكل يمكن أن نستخلص أن التغيرات النسبية بين حجم الادخار و حجم الانفاق تميل إلى أن تحدث تغيرات مماثلة لها في هيكل الإنتاج .

و الجدير بالملاحظة أن " هايك " قد بدأ تحليله على افتراض وجود النظام الاقتصادي في حالة تعادل ، وهذا يعني في رأيه أن الدورة الاقتصادية إذن هي عملية تحول من حالة التعادل إلى الاضطراب : أي أن " هايك " يقيم تحليله على أساس أن سير الأمور سوف يبدأ من حالة تعادل حيث تجد كل المدخرات سبيلها إلى استثمار مساوي لها تماما و في الحالة يتشكل هيكل الإنتاج بحيث ينقسم الدخل القومي إلى استهلاك و ادخار ، بحيث تكون جميع الموارد الإنتاجية موظفة إلا جزءا ضئيلا منها يظل موجودا بدون استغلال إما لعدم كفاءته الإنتاجية وإما لانتقال عوامل الإنتاج إلى استعمال آخر ، فإذا ما افترضنا و الحالة هذه أن البنوك قد توسعت في الائتمان مما تسبب عنه انحراف معدل الفائدة بالسوق عن المعدل الطبيعي فإن ذلك يغري المنظمين على التوسع في الاقتراض و يزيد بذلك حجم الائتمان المصرفي و هذا التوسع و الائتمان لاشك سوف يساعد على زيادة الطلب على المواد الخام و غيرها من عوامل الإنتاج مما يزيد بدوره من تكاليف الإنتاج ، فتزيد أثمان السلع الإنتاجية إذا ما قورنت بأثمان سلع الاستهلاك .

و يترتب على ذلك كما يرى " هايك " انتقال الموارد الإنتاجية القابلة للحركة من الدرجات السفلى إلى الدرجات العليا ، أو بعبارة أخرى يؤدي إلى زيادة المشروعات التي تحتاج إلى التخصص و تقسيم العمل ، و التي كان من الصعب القيام بها لو ظل سعر الفائدة مرتفعا .

مجمل القول ان انخفاض الفائدة بسبب توسع البنوك في منح الائتمان ، غنما يؤدي إلى نفس النتيجة التي توصلنا غليها زيادة المدخرات ، و ما يترتب عليها من انخفاض سعر الفائدة ، هذه النتيجة هي تغير هيكل الإنتاج و اتجاهه نحو إنتاج السلع المعمرة ، و كذا تتجه المواد الخام و العمل نحو درجات العليا للهيكل الإنتاجي على أن زيادة السلع الرأسمالية يؤدي إلى نقص إنتاج السلع الاستهلاكية إذ يكون من المتعذر أن يستطيع المجتمع التوسع في الإنتاجين معا حتى لو استخدم المجتمع مع كل موارده المتاحة استخداما كاملا ، فإذا افترضنا زيادة إنتاج السلع الإنتاجية ، و افترضنا كذلك أن المستهلكين قد قللوا طوعية من استهلاكهم خلال نفس الفترة بحيث اتجهوا نحو زيادة مدخراتهم ، فإن نقص الطلب على السلع الاستهلاكية يعمل على توجيه العمال و المواد الخام نحو إنتاج للسلع الإنتاجية ، غير أن التوسع في الائتمان لا يتضمن بالضرورة توجيه العمال و المواد الخام بطريقة غير مباشرة ، أي عن طريق المنظمين أنفسهم فالمنظمون ، و قد حصلوا على مزيد من التسهيلات الائتمانية ، يستطيعون دفع مكافآت أكبر لعوامل الإنتاج ، و هذا بدوره

يغري هذه العوامل على مزيد من الاتجاه نحو إنتاج السلع الإنتاجية للاستزادة من إنتاج هذه السلع و تقليل إنتاج السلع الاستهلاكية أي زيادة الادخار ، و لكن مما لا شك فيه أن زيادة الادخار هذه إنما جاءت عن طريق تقليل الإنفاق ، أي تقليل شراء السلع الاستهلاكية من جانب المستهلكين و من هنا نجد أنفسنا أمام حالتين :

- **الحالة الأولى :** خاصة بزيادة مدخرات المجتمع زيادة اختيارية عملت على تخفيض معدل الفائدة .
- **الحالة الثانية :** خاصة بزيادة مدخرات المجتمع زيادة إجبارية ، تأتي من اضطرار الأفراد إلى تقليل الإنفاق ، مما يترتب عليه كذلك انخفاض معدل الفائدة و تكون نتيجة الادخار الإجباري ، وانخفاض حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية هي ارتفاع أثمان هذه السلع ، و هذا يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية لذلك الجزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك .

2-2-8 نتائج تقليل الاستهلاك :

رأينا أن الادخار الإجباري إنما يترتب عليه تقليل الاستهلاك ، على أن هذا الادخار الإجباري لم يتغير في الحقيقة من أذواق المستهلكين ، فهم إذ يقبلون هذا الادخار فإنهم إنما يقبلونه كرها نتيجة ارتفاع الأثمان ، غير أن زيادة دخل المجتمع سوف يعيد الأفراد بلا شك إلى عاداتهم القديمة ، فالمنظمون عندما يحصلون على مزيد من الائتمان ، فإنهم يعمدون إلى التوسع في الإنتاج ، و هذا يقتضي منهم دفع مكافآت أكبر لأصحاب عوامل الإنتاج على أن هؤلاء بدورهم ما أن تزيد دخولهم ، حتى يبدؤوا في زيادة الاستهلاك إلى أن يعود إلى مستواه الأول ، وهنا ترتفع الأثمان ، وهنا ما يرجه إلى العوامل التالية:

أولا : ندرة السلع الاستهلاكية بسبب التوسع في انتاج السلع الرأسمالية .

ثانيا: سرعة دوران النقود مما يعمل على زيادة حجمها ، فتنخفض قيمتها وترتفع الأثمان بالتالي.

و معنى هذا أن المستهلكين يرفضون إقامة الحواجز بينهم وبين الاستهلاك. وهذا يعني ايضا أن المستهلكين لم يرضوا عن اتجاه هيكل الانتاج نحو الدرجات العليا ، وإذا كانوا قد قبلوه لفترة ما فقد قبلوه مضطرين ، حتى إذا ما سنحت لهم الفرصة عادوا إلى زيادة الاستهلاك. كما أن المنظمين أنفسهم ، عندما يشاهدون ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية ، فإنهم ينحدرون من درجاتهم العليا نحو الدرجات السفلى ، لا لتحقيق رغبات المستهلكين فحسب ، وإنما لزيادة أرباحهم بعد أن

ارتفعت أثمان السلع الاستهلاكية ، و لأنهم يستطيعون دفع مكافآت أكبر لأصحاب عوامل الإنتاج كلما كانت اثمان السلع الاستهلاكية آخذة في ارتفاع وهكذا يتغير الطلب فيتغير اتجاه الهيكل الصناعي.

وعندما يتحول عدد من المنتجين للسلع الإنتاجية إلى إنتاج سلع الاستهلاكية يجد المنتجون الباقون أنفسهم قد جمدوا فوق الدرجات العليا لهيكل اللانتاج بمجرد أن تحقيق الخسائر بهم فإنهم سوف يخرجون بعيدا عن هيكل الانتاج وتكون النتيجة النهائية هي حدوث انقلاب في الهيكل الصناعي واتجاه التحول نحو انتاج السلع الاستهلاكية ويترتب على ذلك اتجاه رأس المال القابل للحركة والمواد الخام والعمال نحو الاتجاه الجديد اتجاه السلع الاستهلاكية ، فيقل إنتاج السلع الإنتاجية بمقارنة مع السلع الاستهلاكية ، وربما ترك بعض المنتجين مشروعاتهم كلية.

و السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك ، عندما تجد أن الهيكل الصناعي قد أخذ في التحول من الدرجات العليا إلى الدرجات السفلى ، أي من إنتاج السلع الإنتاجية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية ؟ وهل تستطيع البنوك التوسع في الائتمان لتشجيع إنتاج السلع الاستهلاكية ؟ .

لا شك أن الوضع هنا يختلف عن الوضع الأول ، لأن البنوك إذا أرادت التوسع في الائتمان فان توسعها لابد أن يكون كبيرا جدا بسبب ارتفاع مستوى الأثمان ارتفاعا اكبر من ذي قبل و إذا كان المنضمون يتجهون إلى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بسبب الأرباح الطائلة التي تدرها ، فإنهم في نفس الوقت لا يستطيعون ترك المشروعات التي تنتج السلع الإنتاجية دفعة واحدة لأنها تؤلف نسبة كبيرة من استثماراتهم ، و من هنا نجد أن المجتمع يصاب بالتضخم الحلزوني للأسباب الآتية :

أ) سهولة منح الائتمان .

ب) ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بسبب ارتفاع الطلب عليها .

ج) ارتفاع أثمان السلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية.

و لكن المجتمع لا يستطيع أن يسير في هذا الطريق الوعر إلى ما لا نهاية سواء كان ذلك تحت سيطرة نظام الذهب أو تحت سيطرة النظام الورقي ذلك أن هناك حدود للتوسع في الائتمان في ظل نظام الذهب وكلما اقترب المجتمع من هذه الحدود كلما اضطرت البنوك إلى رفع معدل الفائدة ، فيقل طلب المنظمين لإنتاج السلع الإنتاجية أما في حالة النظام الورقي فإن التوسع في الائتمان يؤدي إلى ارتفاع الأثمان .

و لكن المجتمع لا يستطيع أن يتحمل ارتفاع الأثمان إلى ما لا نهاية وهنا تجد المصارف نفسها مضطرة إلى تقيد الائتمان وعند هذا النحو تبدأ التغيرات العكسية الخاصة بالهيكل الصناعي في الحدوث لكي تتلاءم مع المستوى المناسب للادخار الاختياري ، غير أن هذا التعديل ليس من السهولة بمكان و أنما يتضمن صعوبات كثيرة ، ومن ثم تحدث الأزمة ويبدأ الكساد .

من هنا نجد أن السبب الجوهري لما يحدث من متاعب و اضطرابات إنما يتمثل في المغالاة في الاستثمار عن طريق الادخار الإجباري ، و الادخار الاختياري ، فالادخار الاختياري يعمل على تغيير هيكل الصناعة بشكل دائم ، في حين أن الادخار الإجباري و أن كان يعمل كذلك على تغيير الهيكل الصناعي فإن ذلك يكون بشكل غير مستمر أي بشكل يحتاج إلى سند و عضد من المدخرات الحقيقية التي لا توجد ، و لا يمكن أن توجد في ظروف الادخار الإجباري ، و لذلك تحدث الأزمة بسبب نقص المدخرات الحقيقية .

و إذا كان بعض الاقتصاديين يرون أن الزيادة المفرطة أو الضخمة في الادخار هي سبب الضيق الذي يعاينه المجتمع ، فإن " هايك " يؤكد أنه ليس هنا غلو في الادخار الاختياري الذي يحدث بإدارة المجتمع و طواعية الأفراد و إنما بسبب المغالاة في الاستثمار ، و حتى هذه المغالاة في الاستثمار لا يمكن أن تحدث إلا عن طريق الصورة الوهمية الخادعة التي عرفتها مرونة عرض النقود (خلق الائتمان) فالائتمان المصرفي في رأي " هايك " أن التوسع في الائتمان طالما أصبح مرنا فإن العوامل التي توقف انحراف الهيكل الصناعي تصبح لا أثر لها .

8-2-3 معالجة الكساد عند هايك :

لاحظنا من التحليل السابق أن أساس الكساد هو اختلال الهيكل الصناعي و عليه فإن العلاج له يكون باستعادة التوازن إلى الهيكل الصناعي و القضاء على أسباب اختلاله بأسرع ما يمكن حتى تتلاءم طبيعة هذا الهيكل مع النسب الخاصة بالإنفاق و الادخار الاختياري للمجتمع ، و معالجة الكساد عن طريق زيادة حجم الائتمان المصدر إنما تزيد الأمر تعقيدا ، فالمشكلة ليست زيادة القوة الشرائية للمستهلكين ، و إنما هي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، و لذلك يكون من الأفضل منح الائتمان للمنتجين ، لتشجيعهم على إطالة فترة الإنتاج ، و لكن يشترط عدم المغالاة في التوسع في منح الائتمان بحيث تطول فترة الإنتاج بأكثر من اللازم ومن ثم يزداد التوسع في السلع الإنتاجية ، و يرى " هايك " أن الحل الفعال لمشكلة الكساد هو التخلص من مرونة الائتمان التي هي مصدر المتاعب كلها فنعمل على تجنب الادخار الإجباري ن و ذلك عن

طريق تثبيت عرض النقود ، بحيث لا يتغير عرضها إلا في حدود معينة ، تعمل فقط على إحداث التعادل بين سرعة النقود وكمية المبادلات .

8-2-4 تقييم نظرية هايك :

بالرغم من أن " هايك " قد حاول ببراعة أن يحل مشكلة الاختلال في التقلبات الخاصة بالسلع الرأسمالية ، وذلك عن طريق تطبيق نظرية معدل الفائدة بطريقة منطقية ، فأوجد بذلك تفسيرا لتعاقب حالات التوسع والانكماش على هيكل الإنتاج ، ثم طرح لذلك حلا في تثبيت عرض النقود إلا أن نظريته هذه قد قوبلت باعتراضين أساسيين هما :

أولا : التساؤل عن منفعة و أهمية العمالة الكاملة :

أفترض " هايك " أن الدورة الاقتصادية هي خلل يحدث للتوازن الذي تسوده عمالة كاملة لموارد الإنتاج ، ويكون من نتيجة هذا الخلل حدوث توسع في إنتاج السلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية أو العكس غير أن معارضي هذه لنظرية يرون أن هذا الرأي يحمل تناقضا في فحواه ن و ذلك بسبب ندرة توظيف عوامل الإنتاج توظيفا كاملا حتى في أثناء قمة الرواج ن و هم يرون أن أحدى الخصائص الهامة للتقلبات الصناعية هو حدوث التوسع و الانكماش في وقت واحد في كل من السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية ، و ذلك لأن الطلب على السلع الإنتاجية طلب مشتق و متوقف على الطلب الخاص بالسلع الاستهلاكية ، بحيث إذا زاد الطلب على السلع الإنتاجية و لكن بدرجة أكبر لأن السلع الإنتاجية هي التي تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية ، و من ناحية أخرى فإنه إذا انخفضت معدلات الفائدة و رأى المنتجون زيادة الإنتاج في الدرجات العليا ، فإنهم لا يسحبون مواردهم المستعملة في إنتاج السلع الاستهلاكية ، و إذا ارتفعت دخول أصحاب عوامل الإنتاج بمعنى أن زادت دخول المستهلكين ، فليس من الضروري أن ترتفع أثمان السلع الاستهلاكية و ذلك إذا ما كان من الممكن التوسع في إنتاج هذه السلع باستخدام الموارد العاطلة ، و يستمر الحال على هذا الوضع ب'نتاج النوعين من السلع ، حتى إذا ما استخدمت جميع الموارد المتاحة فإن استمرار البنوك في التوسع في منح الائتمان يزيد من الاتجاه نحو إنتاج السلع الإنتاجية على حساب السلع الاستهلاكية و من ثم يتأثر هيكل الإنتاج .

و ملخص هذا الاعتراض إنه من الممكن أن يحدث قدر كبير من التوسع قبل أن ينحرف هيكل الإنتاج ، كما أنه ليس من المستبعد أن يؤدي منح المستهلكين مزيدا من الائتمان إلى المساعدة على النهوض من كبوة الكساد ، لأن مساعدة الصناعات الاستهلاكية يسهل الأمر أمام

الصناعات الإنتاجية طالما أمكن توفير الموارد اللازمة لهذه الصناعات الأخيرة بل بأن مساعدة الصناعات الاستهلاكية هي أمر مشجع في حد ذاته لإنتاج السلع الإنتاجية .

ثانيا : حقيقة دور سعر الفائدة و أهميته :

يرى خصوم هذه النظرية بالإضافة إلى ما سبق ، أن سعر الفائدة أداة غير مرنة ، كما أنها ليست سهلة الانقياد ، ذلك أن معدل الفائدة إنما يتغير تغيرات ضئيلة جدا ، كما أنها تأتي عادة متأخرة عملا ، و من ثم تكون نتيجته قليلة الأثر من الناحية الواقعية ، و إذا أمكن إسناد تغيرات الإنتاج الرأسمالي في الفترة الطويلة إلى تغيرات معدل الفائدة ، فإنه لا يمكن بلا شك إسناد تغيرات الإنتاج في الفترة القصيرة (أي في فترة الدورة الاقتصادية) إلى تغيرات معدل الفائدة كذلك ، و أنما ترجع هذه التغيرات في الإنتاج في الفترة القصيرة في أغلب الأحوال إلى تغير التوقعات الخاصة بالأرباح أو بسبب التجديد و الابتكار ممثلا في تطبيق المخترعات الحديثة في الجهاز الإنتاجي .

VIIII- المحاضرة التاسعة: الاتجاهات الحديثة في تفسير الدورة الاقتصادية

يري فريق الاقتصاديين غير النقديين أن منشأ الدورة الاقتصادية يعود إلى أسباب حقيقية ، و ليست أسبابا نقدية و هذه الأسباب الحقيقية تدور كلها حول تقلبات حجم الاستثمار خلال مراحل الدورة .

نتعرض إلى تفسير كل من " شومبيتر و هيكس و هانس " كالآتي :

1-9 : نظرية الابتكار لجوزيف شومبيتر :

نتناول تحليل " شومبيتر " في جملة من النقاط ، تشكل مجتمعة جوهر نظريته في الدورة الاقتصادية مثل : خصائص حالة السكون ، التحول من حالة السكون إلى حالة الحركة ، مرحلة التوسع ، مرحلة الانكماش ودراسة " شومبيتر " للنظام الرأسمالي و تقدير نظرية " شومبيتر " في الدورة الاقتصادية كما يلي :

1- خصائص حالة السكون :

يبدأ " شومبيتر " تحليله بحالة السكون التوازن الثابت و المستقر للنظام الاقتصادي ، و قد عرف " شومبيتر " هذه الحالة بأنها الوضع الذي ينعدم فيه أي نمو للنظام الاقتصادي و لا يتمتع بأية " ديناميكية " و لها خصائص نذكرها كما يلي :

أ - تحقق التعادل بين العرض و الطلب بالنسبة لجميع السلع ، و كذلك بالنسبة لجميع الخدمات الإنتاجية (خدمات عناصر الإنتاج) .

ب - توازن كل من المستهلك و المنظم و العامل و الممول ، حيث يحقق كل منهم على التوالي أقصى الإشباع ، و أقصى الأجر ، و أقصى الفائدة في ظل هذا الوضع السكوني .

ج - عدم وجود أي تغير في كمية النقود أو أي خلق للائتمان .

د - عدم وجود أية أرباح غير عادية بافتراض حرية الدخول إلى فروع الإنتاج المختلفة أو الخروج منها .

ه – عدم وجود أي استثمار صاف (زيادة صافية في السلع الرأسمالية أو رأس المال العيني) أي أن الاستثمار بقصد الإحلال فقط للمحافظة على رأس المال سليما .

2- التحول من حالة السكون إلى حالة الحركة :

يرى " شومبيتر " أن التحول من حالة السكون إلى حالة الحركة سببه هو التجديد أو الابتكار ، و هو السبب الرئيسي لاختلال وضع التوازن الثابت المستقر للنظام الاقتصادي ، كما يعد الدافع الأساسي للمنظمين نحو التوسع في نشاطهم ، و على الأخص التوسع في الطلب الاستثماري .

ثم يناقش " شومبيتر " مسألة تمويل الابتكارات ، و يرى أنه لا يمكن تمويلها من الادخار الناشئ عن الدخل المتولد في النظام الاقتصادي و هو وضع السكون ، لأن ما يتولد من المدخرات في ظل هذا الوضع لا يكفي إلا لمقابلة استثمارات الإحلال فقط و من ثم فإن أية استثمارات صافية جديدة هي في حاجة إلى مصادر للتمويل الإضافي الذي يتمثل في حركة الائتمان (نقود الودائع) ، و على ذلك فإن النظام الاقتصادي يبدأ في الحركة والنمو في صورة تقلبات دورية ، ترجع أسبابها إلى عاملين أساسيين هما :

أ – ظهور ابتكارات حديثة في مجالات الإنتاج المختلفة .

ب – نشاط حركة الائتمان لتمويل هذه الابتكارات .

3- مرحلة التوسع (الانتعاش و الرخاء) :

تتسم مرحلة التوسع عند " شومبيتر " بما يلي :

أ - ظهور موجة واسعة من التجديد و الابتكار تدفع إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري .

ب - قيام المصارف التجارية بتمويل موجة التوسع في الإنفاق الاستثماري عن طريق التوسع في الائتمان الذي ينمح للمنظمين المبتكرين و القادرين على دفع الفائدة عن الائتمان المنوح لهم في صورة قروض .

ج - تهافت رجال الأعمال على شراء السلع الاستثمارية الجديدة التي تتجسد فيها الابتكارات الجديدة ، مما يؤدي إلى ارتفاع أثمانها .

د - توسع رجال الأعمال على توظيف المزيد من العمال الجدد ، و من ثم ترتفع مستويات الأجور الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية و على الأخص السلع الأجرية ، فترتفع أثمانها هي الأخرى.

ه - بارتفاع أثمان السلع الإنتاجية الجديدة و أثمان السلع الاستهلاكية يحقق جميع المنظمين مزيدا من الأرباح ، بمعنى أن الأرباح المتزايدة لا تقتصر على المنظمين المبتكرين ، بل تنسحب إلى المنظمين كافة .

و - تتفاقم حدة التضخم في نهاية مرحلة التوسع .

4- مرحلة الانكماش (الأزمة و الكساد) :

بيدا أن موجة التوسع التي بدأت بارتفاع أثمان السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية ، فضلا عن الأجور (أثمان عناصر الإنتاج) لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية ، إذ أن القوى التي دفعت إلى موجة التوسع تعمل بدورها في الاتجاه المضاد ، إذ بعد الوصول إلى ذروة الرخاء ، فإن القوى التي قادت إليه تعمل بدورها على بدء الأزمة و الكساد كما هو مبين فيما يلي :

أ - بعد انتهاء فترة من التوسع ، تنتهي فترة تفريخ الاستثمارات الجديدة (الفترة اللازم لظهور إنتاج هذه الاستثمارات الجديدة في الأسواق) و هنا تأخذ السلع التي انتهجتها هذه الاستثمارات في النزول إلى السوق ، وتزداد كمية المعروض منها و من ثم تنخفض أثمانها .

ب - تستمر أثمان الخدمات الإنتاجية (أثمان عناصر الإنتاج) في التصاعد بينما تهبط أثمان السلع التي أنتجتها الاستثمارات الجديدة الآمر الذي يدعو بالضرورة إلى هبوط معدلات الأرباح (بسبب ارتفاع نفقات الإنتاج متمثلة في أثمان الخدمات الإنتاجية و بسبب انخفاض أثمان السلع النهائية عقب انتهاء فترة تفريخ الاستثمارات الجديدة) .

ج - و بهبوط معدلات الأرباح ينتفي الحافز لدى رجال الأعمال نحو التوسع و ينتهجه النظام الاقتصادي ببطء نحو مرحلة من الانكماش تعقب مرحلة التوسع ، و على ذلك يحدث الوجه الثاني للدورة الاقتصادية نحو الانكماش .

د - و ببداية مرحلة الانكماش تسعى المصارف التجارية إلى مطالبة رجال الأعمال باستيراد القروض التي سبق أن منحتها إياهم في مرحلة التوسع ، كما تمتنع عن تقديم قروض جديدة (خلق ائتمان إضافي) .

ه - إن هذا الاتجاه الانكماشي يعني أن النظام الاقتصادي يتجه إلى وضع توازني جديد هو توازن حالة السكون و لكن نتيجة لموجة التوسع السابقة و مع حدوث هذا الاتجاه الانكماشي ، قد يحقق النظام الاقتصادي توازنه المستقر الجديد عند مستوى من الدخل و التوظف أعلى من ذلك المستوى التوازني الذي كان قد استقر عنده قبل حدوث الوجه الأول للدورة الاقتصادية (مرحلة التوسع) ، كما يتضح من الشكل البياني الآتي :

الشكل 07: الاتجاه التصاعدي للنظام الاقتصادي عبر الدورة الاقتصادية

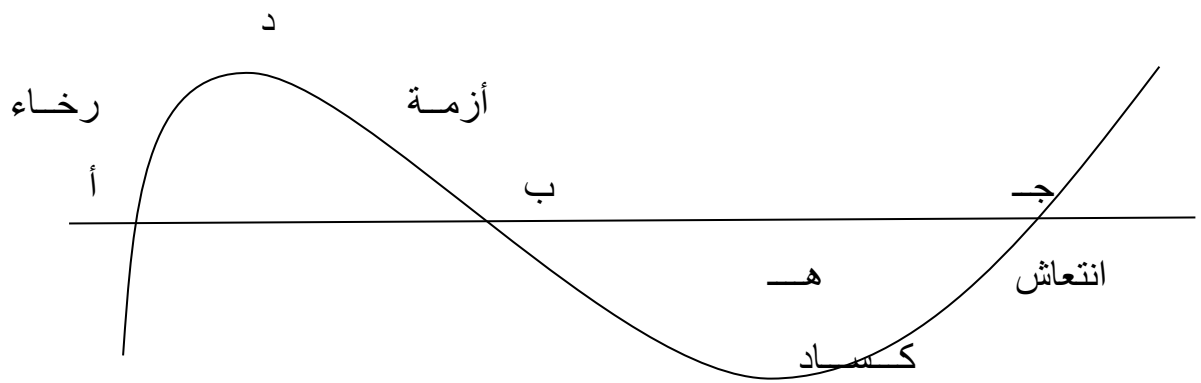

المصدر : بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.ص109

يبين هذا المنحنى مراحل الدورة الاقتصادية : مرحلة التوسع و الرخاء من أ د ، و مرحلة الأزمة من د ب ، و مرحلة الكساد من ب هـ ، و مرحلة الانتعاش من هـ جـ .

1- دراسة شومبيتر للنظام الرأسمالي : يرى " شومبيتر " أن النظام الرأسمالي قد مر بثلاث أنواع من الدورات : النوع الأول هو الدورة الصغيرة ويتراوح

مدها الزمني بين ثلاث و خمس سنوات ، النوع الثاني هو الدورة المتوسطة ، و يتراوح مدها الزمني بين ست سنوات و عشرة ، أما النوع الثالث فهو الدورة الكبيرة و يمتد طولها بين خمسين و سبعين عاما .

و يقرر " شومبيتر " أن الدورات الكبيرة إنما تنشأ عن الابتكارات الضخمة التي يتم تطبيقها على نحو ضخم بحيث تحدث آثار بعيدة المدى في البنيان الاقتصادي و في مستوى النشاط الاقتصادي معا ، و يكون تأثيرها ملموسا على العملية الإنتاجية ، و على الأخص هيكل الإنتاج ، و غالبا ما يتخلل هذه الدورات الكبيرة الناجمة عن التقدم التكنولوجي الكبير ، عدد من الدورات المتوسطة و الصغيرة .

و قد شهد النظام الرأسمالي دورة كبيرة في الفترة (1780 - 1840) نتيجة لأحداث الثورة الصناعية ، كما شهد دورة كبيرة ثانية في الفترة (1840 – 1890) بسبب مد السكك الحديدية في الداخل ، كذلك شهد دورة كبيرة ثالثة في الفترة (1890 – 1930) بسبب التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الصناعات الكيميائية ، و يقرر " شومبيتر " أنه لو تصادف أن كانت مرحلة الانكماش في دورة متوسطة أو صغيرة متوافق زمنيا مع مرحلة الانكماش في دورة كبيرة ، فإن هذا الانكماش لا بد أن يكون حادا و بالغ الخطورة مثال ذلك الكساد العظيم في الفترة (1929 – 1932) إذ تصادف في هذه الفترة إن اجتمعت مرحلة الانكماش في الدورة الكبيرة الثالثة (1890 – 1930) مع مرحلة الانكماش في دورة متوسطة مداها الزمني من (10-6) سنوات و امتدت مرحلة الانكماش فيها من (1929 – 1932) و على ذلك كان الكساد عظيما .

2- تقدير نظرية شومبيتر :

أ - من الواضح أن تحليل " شومبيتر " للدورة الاقتصادية قد اتخذ طابعه " الديناميكي " إذ أخذ بأسلوب تحليل الفترة كأحد أسلوبي التحليل " الديناميكي " .

ب - يرى " شومبيتر " أن السبب الرئيسي للدورة الاقتصادية هو التدفقات المتقطعة أو الأفواج الضخمة المتعاقبة من الابتكارات ، آخذا في الاعتبار طبيعة هذه الابتكارات التي تتطلب فترات متباينة من الزمن لتطبيقها ، كما تمضي مدد زمنية مختلفة قبل أن تظهر منتجاتها ، و هي تختلف باختلاف نوع الابتكار و منفعته و مدى صلاحيته للاستمرار في التطبيق العلمي و هذا الاختلاف في فترات التطبيق و التفريخ و الصلاحية للاستمرار في النشاط الإنتاجي ، من ابتكار إلى آخر ، ذو أثر ملموس في إحداث العديد من التقلبات و التذبذبات في مستويات الإنتاج و الدخل و التوظف .

ج - يعرض " شومبيتر " الجانب النقدي للدورة في تحليله ، تأسيسا على أن الحاجة لابد أن تكون ماسة إلى مصادر إضافية لتمويل الابتكارات و التجديدات الجديدة ، و تتمثل في النقود الائتمانية ، و هكذا فإن "شومبيتر" يعرض دورة النقود على أنها عامل مساعد للدورة و ليست السبب الرئيسي المنشئ للدورة .

د - طول الدورة لدى " شومبيتر " يشمل المدى الزمني الذي تستغرقه حركة النشاط بين كل توازن مستقر وآخر أي بين أ ، ج في الشكل البياني السابق ، على خلاف مع كثير من الاقتصاديين الذين يحددون طول الدورة بتذبذب مستوى النشاط بين قمة الرخاء و قاع الكساد أي بين د ، هـــ في الرسم البياني السابق .

ه - يمكن ربط تحليل " شومبيتر " بتحليل " كينز " ، إذ يركز كل منهما في مرحلة التوسع على موجات الاستثمار ، و إن كان " شومبيتر " يرجع فترة التوسع مثلا إلى إقبال رجال الأعمال أو المنظمين المبتكرين على التطبيق العلمي للابتكارات الجديدة بدافع توقعهم للحصول على أرباح وفيرة من جراء ذلك ، في حين أن تحليل "كينز" يبدأ أيضا بعنصر الاستثمار و يعزو إقدام رجال الأعمال على الاستثمار في فترة الرخاء إلى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة ، و ما الكفاية الحدية لرأس المال إلا انعكاس لتوقعات الأرباح لدى المنظمين ، و لكن من الإنصاف أن نذكر بأن تحليل " كينز " كان أكثر عمقا ، إذ أدخل أيضا فكرة الميل للاستهلاك و من خلاله ينتج مضاعف الاستثمار آثاره على التوسع في الطلب الاستهلاكي .

و - يدعم " شومبيتر " نظريته عن الدورات الاقتصادية بالدراسة العملية للتاريخ الاقتصادي للاقتصاد الرأسمالي ، و هو ما يخلو منه العديد من نظريات الدورة الاقتصادية .

2-9 : تفسير هيكس للدورة الاقتصادية :

إن التطورات التي طرأت على نظرية الدورة الاقتصادية في فترة ما بعد " كينز " نجدها قد تبلورت علة يد "هيكس " الذي ناقش نظريته في الدورة الاقتصادية في مؤلفه : " إسهام في نظرية الدورة الاقتصادية " ، و رغم مضي أكثر من نصف قرن على نشره فإن النظرية لا تزال تشغل مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي الحديث حول الدورة .

نحاول دراسة نظرية " هيكس " في الدورة الاقتصادية في جملة من النقاط مثل : مبدأ المعجلة و تحليل "هيكس " للدورة الاقتصادية و نقد نظرية " هيكس " في الدورة الاقتصادية .

1- مبدأ المعجلة :

لقد تميز " هيكس " عن " كينز " بإعطاء أهمية خاصة " لمبدأ المعجلة " و التداخل بينه و بين " مبدأ المضاعف نركز في هذه النقطة على دراسة أثر " مبدأ المعجلة ، و العوامل المحددة لقيمة المعجل ، و تداخل المضاعف و المعجل (المضاعف المزدوج) ، كالآتي :

أ - أثر المعجل : يعتبر مبدأ المعجل أو المعجلة ، أداة تستخدمها بعض النظريات الحديثة لتفسير ظاهرة الدورة الاقتصادية ، و أن الكتاب المحدثون اللاحقون على " كينز " قد جعلوا من أثر المعجل بالإضافة إلى أثر المضاعف و هما يشكلان معا ما يعرف بالمضاعف المزدوج العاملين الأساسيين في تحليل تغيرات العمالة و الدخل و في تفسير الدورة الاقتصادية .

كما يمكن القول أن هذين العاملين الديناميكيين الذين يدخلان عنصر الزمن في التحليل قد اتخذا أساسا لجميع النظريات الديناميكية المفسرة للنمو المتوازن و الدورة بعد " كينز " ، فمبدأ المضاعف و مبدأ المعجلة يشكلان على حد تعبير " هيكس " شقي نظرية التغيرات الاقتصادية ،كما أن نظرية العرض و الطلب تشكلان معا شقي نظرية القيمة .

أبدى " كينز " اهتماما كبيرا في نظريته العامة بأثر المضاعف و الذي ينصرف إلى الاستهلاك المولد ، و لم يبحث أثر المعجل و بالتالي الاستثمار المولد ، أما اللاحقون عن " كينز " فقد فرقوا بين نوعين من الاستثمار وهما الاستثمار المستقل و الاستثمار المولد ، و ينصرف الاستثمار المولد إلى ذلك الاستثمار الذي ينتج عن النمو الداخلي للنظام و هو يتولد داخليا بفعل المعجل ، ذلك أن زيادة الإنفاق (أي زيادة الإنتاج) تستلزم زيادة الاستثمار ، و هذا الاستثمار هو ما يعرف بالاستثمار المولد ، و هو يعود إلى زيادة الطلب ، أي على وجه التحديد إلى زيادة حجم المبيعات الجارية ، أما الاستثمار المستقل فإنه يتمتع بالاستقلال في مواجهة حركة النمو الداخلي للنظام ، أي في مواجهة التغيرات التي تحدث في حجم الطلب و حجم الإنتاج و المبيعات ، مثال ذلك الاستثمارات التي تعود إلى تطبيق المخترعات الحديثة ، و قد نظر هذا الفريق من الكتاب و على رأسهم "هيكس" إلى الاستثمار المستقل على أنه سبب حركة النظام ، و إلى الاستثمار المولد على أنه منمي هذه الحركة ، فالاستثمار المستقل هو الذي يخلق الحركة و هو الذي يحدد اتجاهها و مستواها ، كما أن معدل نمو الاستثمار المستقل هو الذي يحدد معدل توازن النمو الاقتصادي ، فالاستثمار المستقل هو إذن مصدر نمو الدخل القومي ، و مصدر التقلبات الاقتصادية بينما الاستثمار المولد يدعم حركة النمو عن طريق خلق سلسلة من الاستهلاك المولد و الاستثمار المولد ، أي عن طريق التداخل القائم بين المضاعف و المعجل .

أما عن أثر المعجل فهو ينصرف إلى ذلك النمو التراكمي الذي يحدث للدخل ، نتيجة لما يتولد عن الإنفاق الأولي من توسع في استثمار مولد أو تابع ، فالإنفاق الأولي سواء كان استثمارا أو استهلاكا أو إنفاقا عاما أو تصديرا ، يؤدي خلال زيادة في الطلب على أموال الاستثمار إلى زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة ، و هذا ما يعرف بالمضاعف المزدوج (أو العالي أو المركب) و ينشأ من تداخل أثر المضاعف و أثر المعجل البسيط معا ، بالإضافة إلى ما يحدث الإنفاق الأولي من سلسلة الإنفاقات المتتالية في الاستهلاك المولد فإنه يحدث كذلك سلسلة أخرى من الزيادات المتتالية في الاستثمار المولد ، و بيان ذلك أن إنتاج حجم معين أو كمية معينة من سلعة ما إنما يتطلب استخدام مقدار معين من الموارد الإنتاجية أي من المواد الأولية المخزون من سلع الاستهلاك المعمرة ، و من السلع غير التامة الصنع ، و من المباني و الآلات ، أي من رأس المال بجميع أنواعه ، و عادة ما تكون هناك نسبة معينة بين رأس المال المستخدم في هذه الصناعة و حجم إنتاجها الجاري ، و تتوقف هذه النسبة على علاقة فنية تعرف بمعامل رأس المال أو معامل الاستثمار ، و تنصرف إلى العلاقة بين رأس المال المستخدم في صناعة ما و إنتاج هذه الصناعة و هو يعني أن هذا المعامل يحدد إذن ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من ناتج صناعة ما .

و يجري حسابه بقسمة رأس المال المستخدم في هذه الصناعة على حجم إنتاجها الجاري ، و يتوقف معامل رأس المال على الأوضاع التي تحكم الإنتاج و هي أوضاع تختلف تبعا لنوع الصناعة و تبعا لمستوى الفن الإنتاجي السائد و درجة رأسماليته ، و معنى ذلك أنه إذا أرتفع الإنفاق على ناتج صناعة ما أي إذا أرتفع الطلب على سلعة ما ، فإن هذا الارتفاع في الطلب إنما يستلزم بالضرورة ارتفاع حجم إنتاج هذه السلعة و هذا يقتضي بالضرورة التوسع بنفس النسبة في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ، وواضح أن التوسع في الطلب على أموال الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب على هذه السلعة ، إنما يتم على أساس علاقة فنية ثابتة بين رأس المال المستخدم في هذه السلعة و مستوى الإنتاج المطلوب ، أي يتم على أساس ما يعرف بمعامل رأس المال ، و يمكن استخراج هذا المعامل بالعلاقة الآتية : $\lambda = c/p$

حيث ترمز λ إلى معامل رأس المال .

و ترمز c إلى رأس المال المستخدم .

كما ترمز p إلى حجم الإنتاج الجاري .

كما يمكن حساب الزيادة المباشرة في الاستثمار المولد للأزمة لإحداث زيادة معينة في الإنتاج الجاري ، استجابة للزيادة في الطلب عن طريق هذه العلاقة : $\Delta c = \lambda \Delta p$

حيث ترمز Δp إلى الزيادة المطلوبة في الإنتاج الجاري ، و Δc إلى حجم رأس المال الضروري لتحقيق هذه الزيادة المطلوبة في الإنتاج ، بينما تشير λ إلى معامل رأس المال .

و من هنا نخلص إلى ملاحظة هامة مؤداها أن أثر المعجل لا يقتصر على الأثر المباشر الذي تحدثه الزيادة في الطلب النهائي في الاستثمار ، أي لا يقتصر على الزيادة في الاستثمار المستخدم في الصناعة التي أرتفع الطلب على منتجاتها ، و إنما يمتد ليشمل سلسلة الزيادات المتتالية في الاستثمار في مختلف الصناعات المرتبطة بعلاقات تداخل فني مع الصناعة التي شهدت الزيادة الأولية في الطلب و معنى هذا أن حساب قيمة المعجل يكون بقسمة الزيادة الكلية في الاستثمار المولد على الزيادة الأولية في الإنفاق ، أي على الزيادة الأولية في الطلب النهائي طبقا للعلاقة الآتية : $A = \Delta I / \Delta E$

حيث ترمز A إلى معامل المعجل .

و ترمز ΔI إلى الزيادة الكلية في الاستثمار المولد .

و حيث تعني ΔE الزيادة الأولية في الإنفاق .

و في هذا ما يوضح لنا ضرورة الاعتماد في سبيل قياس قيمة المعجل على مضمون معاملات كل رأس المال الخاصة بمختلف الصناعات المتداخلة في علاقات تشابك فني مع الصناعة التي شهدت الزيادة الأولية في الطلب .

ب - العوامل المحددة لقيمة المعجل :

1- طول سلسلة التداخل الفني :

و هذا يتوقف على نوع فرع الإنتاج الذي شهد الزيادة الأولية في الإنفاق ، و من ثم تزداد قيمة المعجل كلما أقترب هذا الفرع من الاستهلاك ، وخلاصة ما تقدم أن قيمة المعجل إنما تتوقف على طول سلسلة الاستثمار المولد أو التابع المترتب على الزيادة الأولية في الإنفاق ، كذلك فإن سلسلة الاستثمار المولد إنما تتوقف على طبيعة النشاط الإنتاجي ، فهي تكون طويلة في الصناعة و قصيرة في الزراعة ، كما أنها تختلف تبعا لمدى تقدم الفن الإنتاجي ، و تبعا لدرجة رأسمالية الإنتاج .

2- مصفوفة معاملات رأس المال / الناتج المكون لسلسلة التداخل الصناعي :

أي مجموعة معاملات الاستثمار الخاصة بسلسلة الاستثمارات المولدة ، و هذا يتوقف على درجة معاملات تقدم الفن الإنتاجي ، حيث يؤدي هذا إلى – كقاعدة عامة – ارتفاع درجة رأسمالية الإنتاج ، أي إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج ، و هي ما تعرف بمعامل رأس المال / الناتج .

3- و تفترض أداة المعجلة :

أن المشروعات القائمة تعمل بكامل طاقاتها بحيث أن الزيادة في الطلب النهائي تستلزم زيادة الطاقة الإنتاجية ، أي تستلزم القيام باستثمار جديد (بالنسبة لكل من رأس المال الثابت و المتداول و السائل معا) ، أما إذا كانت الاستثمارات القائمة لا تعمل بكامل طاقتها ، فإن الزيادة في الطلب النهائي لا يمكن أن تؤدي إلى إقامة استثمارات جديدة ، بل تؤدي إلى زيادة تشغيل الاستثمارات القائمة و هذا يعني أن المعجل لا يعمل في حالة ما إذا كانت الاستثمارات القائمة فعلا مشتغلة دون طاقتها الكاملة و في حالة وجود كميات كبيرة من السلع المخزونة (التامة و غير تامة الصنع) و النتيجة أن قيمة المعجل تتوقف إذن على درجة تشغيل الاستثمارات القائمة ، و أنها تتجه اتجاها طرديا مع هذه الدرجة .

4- بمقتضى فروض الصورة المنطقية لمبدأ المعجلة :

نجد أنها تفقد عملها في حالة التوظف الكامل للموارد المتاحة ، و هي اليد العاملة و الموارد الطبيعية و رؤوس الأموال ، ذلك أن عمل المعجل إنما يتطلب توافر الموارد الإنتاجية اللازمة للقيام بالاستثمارات التي يمكن أن تتولد عن الزيادة الأولية في الإنفاق و هذا يعني أن المعجل إنما يجد قيدا عليه في حالة التوظف الكامل للموارد المتاحة ، أو على الأقل للموارد الأكثر ندرة .

ج - تداخل المضاعف و المعجل (المضاعف المزدوج) :

بافتراض حدوث زيادة أولية في الإنفاق (في الاستثمار مثلا) فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك (و في الدخل القومي) و الواقع أن هذا ما يعرف بأثر المضاعف ، و لكن الأمر لن يقف عند هذا الحد ذلك أن هذه الزيادات المتتالية في الاستهلاك المولد أو التابع (و في الدخل) تؤدي بدورها إلى زيادات متتالية في الاستثمار المولد ، و هذا هو ما يعرف بأثر المعجل ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد أيضا ذلك أن هذه الزيادات الجديدة في الاستثمار

المولد أو التابع تؤدي إلى أن يبدأ المضاعف عمله من جديد و هكذا تستمر الحركة التراكمية بفضل تداخل الاستهلاك المولد و الاستثمار المولد أي بفضل تداخل أثري المضاعف والمعجل معا ، و هكذا يمكن للحركة النامية و قد بدأت الزيادة الأولية في الإنفاق (في الاستثمار المستقل عادة) أن تستمر على الأقل في صورتها النظرية المنطقية حتى يتحقق التوظيف الكامل للموارد المتاحة ، وواضح مما تقدم إذن أن أثر المضاعف المزدوج إنما يشمل على ما يلي :

أ - الزيادة الأولية في الإنفاق (أي في الدخل القومي Δy) .
ب - الاستهلاك المولد (أي المضاعف البسيط Δc) .
ج - الاستثمار المولد (أي أثر المعجل ΔI) .

و على ذلك يمكن أن نحسب قيمة المضاعف المزدوج بقسمة الزيادة النهائية في الدخل (و المكونة من الإنفاق الأولي و من الاستهلاك المولد و من الاستثمار المولد) على الزيادة الأولية في الإنفاق (أي في الدخل القومي) ، و يمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضيا كما يلي :

$$\Delta = \frac{\psi y + \Delta c + \Delta I}{\Delta y}$$

حيث ترمز ψ إلى قيمة معامل المضاعف المزدوج .

ب - تحليل هيكس للدورة الاقتصادية :

أولا : فروض النظرية : بني " هيكس " تحليله للدورة و تفسيره للنمو الاقتصادي على أساس عدة فروض يمكن إيجازها فيما يلي :

أ - اتخذ " هيكس " من حالة النمو المتوازن (المنتظم) نقطة البدء في دراسته للدورة الاقتصادية .

ب - أنه لا يمكن تحليل ظاهرة الدورة و تفسير أسبابها إلا باستخدام أثر المضاعف و أثر المعجل ، أي إلا باستخدام المضاعف المزدوج (المركب) ن و بذلك أعطى " هيكس " أهمية خاصة في تحليله للتفرقة بين الاستثمار المستقل (التلقائي) و الاستثمار المولد (التابع) .

ج - أن هناك حدا أقصى لنمو الناتج القومي و يتحدد بحجم الموارد المتاحة " هيكس " أنه عند تغيرات الطلب الفعال بعد تجاوز مستوى التوظف الكامل تنعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في اتجاه مقابلة هذه التغيرات .

د - أن هناك حدا أدنى لهبوط الدخل القومي ، لأن هناك عوامل تؤدي إلى أن يصبح أثر المعجل في تخفيض الدخل القومي ضعيفا في حين أن المعجل ذو اثر قوي اندفاع الدخل نحو الارتفاع .

ه - لا يمكن تفسير الدور الذي يلعبه المعجل في الدورة الاقتصادية إلا في نطاق حالة النمو المتوازن ، أي تلك الحالة التي فيها الدخل القومي بمعدل ثابت و منتظم ، و قد رأى " هيكس " أن ذلك يتطلب بالضرورة زيادة الاستثمار بمعدل ثابت ، و قد اعتمد " هيكس " على المعجل في تفسير هذا النمو المنتظم ، أي ضمان استثمار مولد (تابع) يكفي مع الاستثمار التلقائي (باعتباره من المعطيات) لتحقيق التعادل بين الاستثمار الكلي والادخار الكلي (و هو شرط التوازن المستقر لحالة النمو المنتظم عند هيكس) .

و - افتراض قيم ثابتة للمضاعف و المعجل خلال مختلف مراحل الدورة .

ثانيا : مسار الدورة حسب هيكس :

لدراسة كيف تنشأ الدورة تلقائيا ، و كيف تقيد نفسها ، لجأ " هيكس " إلى **الشكل البياني رقم 08** الآتي :

الشكل رقم 08: منحنى الحد الأعلى و الحد الأدنى للناتج (الدخل) .

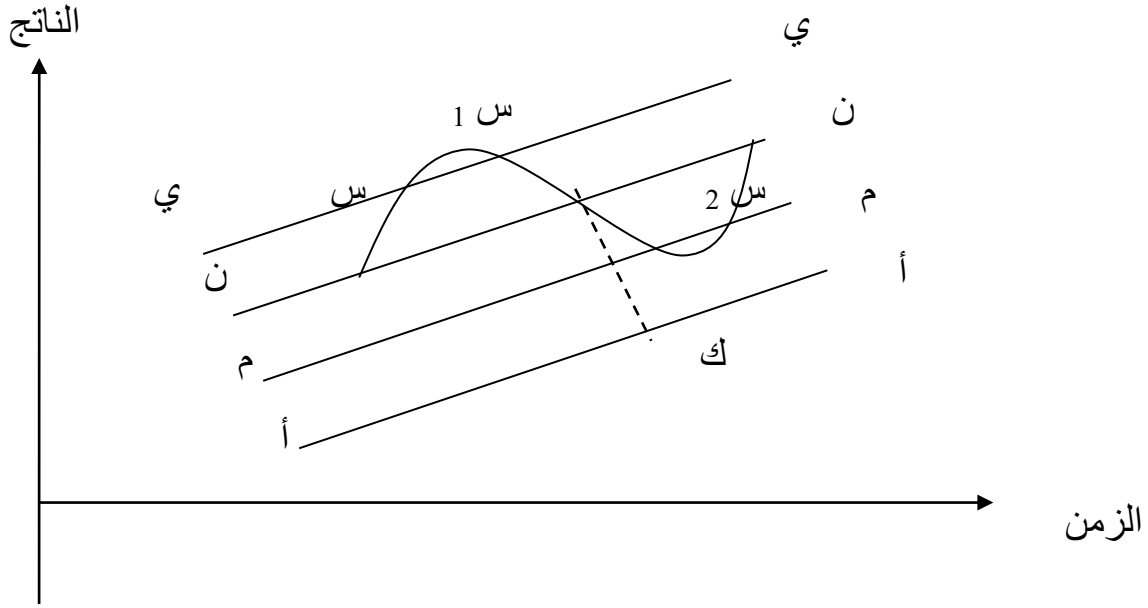

المصدر: بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.ص109

يتضح من الشكل البياني الآتي: الخط (أ . أ) يمثل الاستثمار المستقل الذي يتزايد بمعدل ثابت (خط مستقيم) عبر الزمن ، و الخط (ن . ن) يمثل الاتجاه الذي يسلكه توازن الإنتاج ، و هو يتوقف على معدل تزايد الخط (أ . أ) ، و الخط (ن . ن) يشتق من الخط (أ . أ) عن طريق المضاعف المزدوج، و الخط (ي . ي) يمثل مستوى التشغيل الكامل بينما الخط (م . م) يمثل الاستثمار المستقل مضافا إليه أثر المضاعف البسيط أي الزيادة الكلية في الإنتاج نتيجة الزيادة الأولية في الإنفاق على الاستثمار.

يبدأ " هيكس " تحليله من نقطة التوازن (س) على الخط (ن . ن) (حالة غير واقعية) ، ثم يفترض ابتكارا جديدا يؤدي إلى زيادة مؤقتة محدودة في الاستثمار التلقائي (المستقل) ، و حينما تنتهي هذه الزيادة ، يعود الاستثمار التلقائي إلى مستواه الأول (أ . أ) و من الواضح في مرحلة التوسع هذه أن الزيادة في الاستثمار التلقائي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الناتج الكلي بفعل مضاعف الاستثمار ، و هذه الزيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار المولد (التابع) بفعل المعجل .

ومن هنا فإن الناتج الكلي يخرج عن توازنه بفعل الاستثمار التلقائي (المستقل) و يتجه من النقطة س إلى النقطة س $_1$ ، حيث يصطدم بالخط (ي . ي) (خط مسار الناتج عند الحد الأقصى) ، و ذلك بفضل المعجل الذي يعمل عمله في الاتجاه التصاعدي ، و عند المستوى س $_1$ لا يمكن للناتج أن يستمر في الزيادة بسبب بلوغ مستوى التوظف الكامل ، بل و لا يمكنه أن يبقى فترة طويلة عند هذا المستوى ، لأن الاستثمار المولد لا يكفي بمفرده لضمان نمو الناتج الكلي على طول الخط (ي . ي) ، و لكنه يكفي فقط لضمان نمو هذا الناتج الكلي على طول التوازن (ن . ن) و بعبارة أخرى (المعجل يعمل عمله في الاتجاه التنازلي) ، أما عند النقطة س $_2$ يتوقف المعجل عن العمل و يحل المضاعف الكينزي البسيط محل المضاعف المزدوج ، و يسلك الإنتاج الطريق (س $_1$ س $_2$) بدلا من الطريق (س $_1$ ك) الذي كان سيسلكه لو لم يتوقف المعجل عن العمل في الاتجاه النازل ، أي لو استمر الاستثمار السلبي المولد بعد الخط (م م) و معنى ذلك إذن أن الحد الذي يرد على الاستثمار السلبي المولد هو الذي يضع حدا للانهيار في الناتج الكلي بحيث لا ينخفض دونه و يمثل الطريق (س س $_1$) مرحلة الانتعاش ، أما الطريق (س $_1$ س $_2$) .

فيمثل مرحلة الانكماش و خلص " هيكس " بعد هذا إلى أن العودة إلى الانتعاش ثانيا أمر مؤكد ، فحينما يبلغ النظام نقطة توازنه ، عند النقطة س 2 على الخط (م م) فإنه يبدأ في التحرك على طول خط التوازن المنخفض هذا (م م) و هو خط يرتبط بخط الاستثمار المستقل (أ أ) و يرتفع معه : فإذا ما أرتفع الاستثمار المستقل نتيجة لظهور اختراع جديد مثلا ، فإن الإنتاج يبدأ في الارتفاع مرة ثانية عن مستوى الخط (م م) و هو ما يعيد المعجل إلى العمل ، و نتيجة لأثر المعجل يصبح خط التوازن هو (ن . ن) بدلا من (م م) ، ذلك لأن النظام لا يمكنه أن يستمر على الخط (م م) بل أنه يتجه بفعل نحو الخط (ن . ن) و هكذا يبدأ الانتعاش مرة أخرى ، و تعيد الدورة نفسها .

2 - نقد نظرية هيكس في الدورة الاقتصادية :

إن تحليل " هيكس " للدورة استنادا إلى فروض بالغة التبسيط قلما تصدق على الواقع ، نتجت عنه انتقادات كثيرة وجهت إلى نظرية " هيكس " كالآتي :

أ - أهم نقد يوجه للنظرية هو افتراض أن لكل من المضاعف و المعجل قيمة ثابتة خلال مختلف مراحل الدورة ، و بطبيعة الحال فإن ثبات المضاعف مشتق من ثبات الميل الحدي للاستهلاك ، غير أن مختلف الدراسات قد أوضحت أن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بالنسبة للتغيرات الدورية في الدخول .

ب - كذلك فإن افتراض ثبات قيمة المعجل هو افتراض عرضة لكثير من النقد ، إذ أن نسبة رأس المال / الناتج (و هي تعبر عن قيمة المعجل) سوف لا تظل بالضرورة ثابتة على مدار الوقت ، فهناك في الواقع تغيرات على أوسع نطاق في تلك النسبة ، كما فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، و هذه القطاعات لا تتوسع بنفس المعدل .

ج - من غير المتوقع أن يستمر الاستثمار التلقائي في النمو بمعدل ثابت ، ذلك أن المتوقع أن يكون معدل الاستثمار التلقائي متقلبا ، و هو ما قد يعود إلى أسباب اقتصادية (ابتكارات ضخمة أو إلى أسباب غير اقتصادية حروب مثلا) .

3-9 تفسير هانسن للدورة الاقتصادية :

اعتمد " هانسن " في تحديد اتجاه الحركة الاقتصادية على الاستثمار المستقل و اعتمد في تفسير الحركة التراكمية و في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل المضاعف و المعجل ، أي على الاستهلاك المولد ، نتناول كل من الحركة التراكمية العوامل المقيدة للحركة التراكمية (عملية

التوسع) ، الآثار المترتبة على انخفاض الاستثمار التلقائي (عملية الانكماش) ، و خلاصة تحليل " هانسن " للدورة الاقتصادية كالأتي :

1- الحركة التراكمية :

لإيضاح ذلك يفترض " هانسن " حدوث زيادة أولية في الاستثمار المستقل ، مثل هذه الزيادة سوف تؤدي عن طريق أثر المضاعف إلى زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة ، ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد ، إذ تؤدي هذه الزيادة في الدخل القومي عن طريق أثر المعجل إلى زيادة الاستثمار المولد بكميات مضاعفة ثم تؤدي هذه إلى الزيادة المولدة في الاستثمار إلى أن يبدأ المضاعف عمله من جديد ، و هكذا تستمر الحركة التراكمية بفعل تداخل المضاعف و المعجل و يمكن بهذه الحركة و بفعل المعجل أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف و أن يتفجر عنها نمو مستمر ، إذ كان معامل المعجل مرتفعا و كان مقترنا بميل حدي مرتفع للاستهلاك ، و في هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التشغيل الكامل لليد العاملة و لرؤوس الأموال ، و عند هذه المرحلة يأخذ الإنتاج القومي في الانخفاض ، و ينخفض تبعا له ، و من خلاله فعل المعجل الاستثمار المولد .

2- العوامل المقيدة للحركة التراكمية (عملية التوسع) :

و حتى على فرض استمرار الاستثمار المستقل في التزايد بمعدل ثابت كما يعتقد " هانسن " يرى أن زيادة في الدخل القومي تأخذ في الانخفاض ن و بصورة متزايدة ، و ذلك لسببين :

أ - أن جزءا متزايدا من كل زيادة في الدخل يدخر في الفترات المتتالية ، و هذا الجزء يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (أي انخفاض الاستهلاك المولد) و بالتالي إلى انخفاض الاستثمار المولد ، و إذا حدث أن يكون الانخفاض في الاستثمار المولد بدرجة أكبر من الزيادة في الاستهلاك ، فإن الدخل القومي يبدأ في الانخفاض وبذلك تبدأ الحركة الانكماشية ، و هذا يعني أن الميل الحدي للادخار يضع حدا لعملية التوسع ، و هو ما ينطبق حتى بفرض استمرار الزيادة في الاستثمار المستقل بمعدل ثابت .

ب - أن الكفاية الحدية لرأس المال تتجه إلى الانخفاض مع تزايد حجم الاستثمار ، و هذا يعني أن افتراض استمرار الزيادة في الاستثمار المستقل بمعدل ثابت هو افتراض غير محتمل

الوقوع بعد مضي سنوات على بدء الحركة التراكمية ، اللهم إلا إذا تمكنت التغيرات في الفن الإنتاجي و تمكنت الزيادة في السكان من أن تعوض هذا الاتجاه التنازلي في الكفاية الحدية .

و يعني اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض أن الحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها ، ذلك لأن كل زيادة في الاستثمار – و هي تخفض الكفاية الحدية – تقلل من فرص الاستثمارات الجديدة .

3- الآثار المترتبة على انخفاض الاستثمار المستقل (عملية الانكماش) :

حينما يبدأ الاستثمار المستقل في الانخفاض ، فإن الدخل ينخفض هو الآخر ، و بصورة مضاعفة ، و ذلك بسبب انخفاض الاستهلاك و الاستثمار أي بفعل المضاعف و المعجل معا و حينما يصبح الاستثمار الجديد في مستواه المنخفض أقل مما يلزم لمقابلة استثمار الإحلال (استهلاك رأس المال) فإن الحركة الانكماشية تتحول إلى انهيار قد يكون بالغ الشدة ، و في مثل هذه الأوضاع ، فإن التوظف الكامل لا يكون ممكنا دون التدخل الحكومي اللهم إلا إذا تدخلت عوامل خارجية مستقلة (تطور الفن الإنتاجي و ابتكارات جديدة) تكفي لخلق حجم من الاستثمارات يؤدي إلى الارتفاع بحجم الإنتاج إلى مستوى التوظف الكامل ، مع أخذ المضاعف والمعجل في الاعتبار .

4- خلاصة تحليل هانسن للدورة الاقتصادية :

يمكن تلخيص تحليل " هانسن " في الآتي :

أ - إن الحركة التراكمية تقتضي على نفسها بنفسها لسببين :أولهما أن الميل الحدي للادخار يضع حدا على المضاعف حتى باقتراض استمرار الاستثمار المستقل بمعدل ثابت ، و ثانيهما أن الاستثمار المستقل يتجه إلى النفاذ نتيجة لاتجاه الكفاية الحدية نحو الانخفاض .

ب - إن تفسير " هانسن " للدورة الاقتصادية قد ظل في الإطار الذي رسمه " كينز " و إن كان " هانسن " قد أعطى أهمية كبيرة لمبدأ المعجل ، مما جعل تحليله متميزا إلى حد ما عن التحليل الكينزي .

ج - إن " هانسن " و قد استند في تحليله على اتجاه الميل الحدي لادخار نحو التزايد و على اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض ، قد سلط الأضواء على ضرورة التدخل الحكومي ونبه كذلك إلى أهمية تغير الفن الإنتاجي . رغم التفسيرات العميقة للدورات الاقتصادية و الأزمات ، سواء من طرف " كينز " أو ممن أتى بعده ، من محدثين سواء كانوا نقديين أو غير نقديين (أتباع كينز) . إلا أن الأزمات مازالت تتكرر من حين لآخر و تضرب بشدة و عمق

المجتمع الدولي بكامله و يدخل الشك في كثير من الأحيان و من أطراف عديدة في مقدرة ميكانزمات و دعائم النظام الرأسمالي في الاستمرار . و رغم التحوط من الأزمات و رغم الدروس المستقاة من دراسة الأزمات السابقة ، إلا أن العالم يصاب بأزمة أشد وطئا من كل الأزمات السابقة ألا و هي أزمة أكتوبر 2008 .

قائمة البحوث المقترحة فى المادة

1- النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكلي.
2- النمو الاقتصادي في المحاسبة الوطنية.
3- عوامل وخصائص النمو الاقتصادي.
4- النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
5- التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.
6- عرض بعض تجارب النمو الاقتصادي و"التجربة الجزائرية".
7- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
8- نظريات النمو الكلاسيكية
9- نظريات النمو النيوكلاسيكية
10- نظريات النمو الداخلي:كالدورN.Kaldor، صولو Slow-Swan....
11- النظريات الراقية للنمو والتنمية.
12- التقلبات (الدورات) الاقتصادية وعواملها.
13- أنواع الدورات ومراحلها.
14- بعض التفسيرات النظرية للدورات
15- الأزمة مرحلة من الدورة. "دراسة بعض الأزمات النظام الرأسمالي".
16- دورات النظام الرأسمالي.
17- الابتكار،النقود والدورة الاقتصادية.
18- أزمات الاقتصاد الجزائري.
19- دورات الاقتصاد الجزائري وتحليلها.
20- أفاق الاقتصاد العالمي ونموه.
21- أفاق الاقتصاد الجزائري ونموه

قائمة المراجع المعتمدة

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم العيسوي، " **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**"، ط3، دار الشروق، 2003.
- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987،
- بن حمودة سكينة ، " **مدخل لعلم الاقتصاد** " ، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر ، 2009 .

- بن حمودة سكينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008،دار الحديث للكتاب،الجزائر،2008.
- بن عصمان محفوظ، " **مدخل في الاقتصاد الحديث** " ، دار العلوم للنشر، عنابة ، 2003 .
- بول ساموبلسون، وليام نوردهاوس، ترجمة : هشام عبد الله ، " **الاقتصاد** "، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 36.
- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية(مفاهيم-نظريات-تطبيقات)، ط.01، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2012 .
- وسام ملاك، " **تطور الفكر الاقتصادي : من المركنتيلية إلى الكلاسيكية**"، الجزء الأول ، دار المنهل اللبناني، 2011.
- دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين،(بيروت:ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1992).
- [http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.7265%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88.pdf% ،اطلع عليه بتاريخ 2017/01/23 ، على الساعة 00: 06 سا.].
- دومينيك سالفادور، دومينيك يوجين دوليو، ترجمة : علي أحمد علي ، " **مبادئ الاقتصاد** "، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2004.
- زينب صالح الأشوح، " **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي:نظرة تاريخية مقارنة** "، ، بدون سنة نشر.
- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية، بيروت،1973.
- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت،1983.
- عادل أحمد حشيش، " **تاريخ الفكر الاقتصادي**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- عبد الجبار أحمد عبيد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2001، ص.
- عبد الرحمان يسري، " **تطور الفكر الاقتصادي** "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **اتجاهات حديثة في التنمية**"، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر، عنابة، 2004.
- عبلة عبد المجيد بخاري،التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص.43،متاح على:
- علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 76.
- غوردون – دورة الأعمال الأمريكية – شيكاغو NBER 1986.
- فارس رشيد البياتي ، " **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، ، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008.
- كامل رشيد علي التل، " **أثر التعليم على النمو الاقتصادي**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1991، ص .ص.41، 42 ، متاح على: (قاعدة البيانات SNDL,ASKZAD).
- كميل حبيب، حازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
- محمد احمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، " **التنمية الاقتصادية، مفهومها-نظرياتها-سياساتها**"، ط1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- محمد قاسم القريوتي، " واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، م.1ع1.، 1988.
- محمود حسين الوادي وآخرون، " **مبادئ علم الاقتصاد** " ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2010 .
- مدحت القريشي، " **تطور الفكر الاقتصادي**"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Alain Samuelson : **Les grands courants de la pensée économique**, Concepts de base et questions essentielles, 4ème éd, presses universitaires de Grenoble, 1995.

- Bernard Conte**, Le Concept de développement**, disponible sur : http://www.fsegs.rnu.tn/useruploads/cours/01366451805_le-concept-de-developpement.pdf , Consulté le 13/12/2013 à 21 :45 h.

- Dominique Guellec/pierre ralle : **la nouvelle théorie de la croissance**, ed la découverte, novelle édition, paris 1997.

- J. Bremond, A.Geledan, Dictionnaire Economique et social ,2ème ed , HATIER , Paris ,1981.

-Jhingon .M.L, the economics of development and planning, vrinda-publications revised and enlarged edition, 1999, p.p.189-197.

- Pierre Robert, Croissance et crise « Analyse économique et historique », Pearson Education France, Paris 2010.

- Preston Mc Afee, Stanley Johnson, **Introduction to Economic Analysis**, California Institute of Technology, USA, 2006.

- Reymande Torres et John P. Martin, **Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de L'OCDE**, la revue économique de L'OCDE, N°14, 1990, p.143, disponible sur: [www.oecd.org/DATAOECD/61/33/34306390,PDF], consulté le 08/06/2016 à14.15 h.

- Murat Yildizoglu: croissance économique, université Montesquieu-bordeaux ,France, 2001.p.14. disponible sur :(http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissanceweb/index.html) , consulté le 13/01/2015 à 16h .

- Suzanne Tremblay, du concept de Développement ou concept de l'après développement : Trajectoire et repère Théoriques, collection.« Travaux et études en développement régional université du Québec à Chicoutimi, Décembre 1999.

تم بحمد الله

وبالخصوص طلبة العلوم التجارية تخصصات ليسانس وماستر مالية وتجارة دولية ،بحيث يحمل مجموعة من المفاهيم والنظريات القيمة والتي تساعد الطالب على فهم الأحداث الاقتصادية من جهة كما تكسبه من جهة أخرى قدرة على التحليل الاقتصادي لمجمل الظواهر الناتجة عن التغيرات في الأنظمة والسياسات الاقتصادية أو التغيرات الناتجة لظروف سياسية كالحروب أو طبيعية كالكوارث الطبيعية وتحدث أثار اقتصادية مما يجعل الاقتصاد يعرف حالة الأزمة، ومن هنا يهدف الكتاب كذلك بتعريف الطلبة بمختلف المؤشرات السعرية المهمة في تحليل الأزمات كالمستوى العام للأسعار ، معدلات التضخم،أسعار الصرف... ومختلف المتغيرات ذات الصلة بظاهرة الأزمة خاصة النمو الاقتصادي وكمية النقود...مما يسمح بتعريف الدورات الاقتصادية والتعرف على أنواعها (القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى).

فالكتاب يهدف إلى تمكين الطلبة من مادة النمو الاقتصادي والتقلبات وتحليلها ويطرح مواضيع ذات الصلة بالمادة لتحضير الطالب لمرحلة ما بعد التدرج .

كتاب بيداغوجي

في مادة النمو والتقلبات الاقتصادية

د.بوزيان العجال
أستاذ محاضر
جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم- الجزائر

© Faculté des sciences économiques, Commercialeset des sciences degestion (Université de Mostaganem)

ISBN

9 789931 975120

هذا الكتاب البيداغوجي موجه لطلبة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير